

# تسامح

العدد العاشر، السنة الثالثة - أيلول ٢٠٠٥

مجلة فكرية دورية  
تعنى بقضايا حقوق  
الإنسان والديمقراطية  
في فلسطين

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مديرا التحرير

سميح محسن      زياد عثمان

هيئة التحرير

ريما نزال      طلال عوكل

علي خليل حمد      إياد دويكات

صلاح الصوياني

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان



---

جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص.ب ٢٤٢٤، رام الله، فلسطين

هاتف ٢٩٦١١٨٠ - فاكس ٢٩٦١١٨١

E.mail: rchrs@rchrs.org

Website: www.rchrs.org

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

Generous support for publishing this issue has been provided by NED

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان



تصميم ومونتاج الكتروني : Bluebell

طباعة: مطبعة النصر التجارية / حجاوي

## المحتويات

٥

### الافتتاحية

#### الدراسات

- ١١ أكرم عطا الله أم بداية النهاية؟  
٢١ سعيد مضية أزمة اليسار . . التشخيص ومرتكزات الانفراج  
٣٥ أحمد قطامش أضواء على اليسار الفلسطيني / الجبهة لشعبية لتحرير فلسطين/ 67 نموذج  
٥٣ محمود الفطافطة اليسار الفلسطيني ... إلى أين؟!  
٧٣ إبراهيم أبو الهيجاء اليسار والإسلاميون في فلسطين : وجهة نظر إسلامية

#### مقالات

- ٨٧ حسن شاهين أزمة اليسار . . . وفرصة النهوض  
٩٥ محمد المجدللاوي اليسار الفلسطيني . . استطلاع الواقع واستشراف الأفاق  
أزمة اليسار الفلسطيني والاستحقاقات المقبلة  
١٠١ مهاد أبو غوش استنهاض القوى اليسارية ضماناً للنظام الديمقراطي والثواب الوطنية  
١٠٧ ريم كنانة نزال انعكاس أزمة اليسار الفلسطيني على الاطر النسائية الديمقراطية ودورها  
١١٥ هاني حبيب التيار الديمقراطي . . واستحقاقات المرحلة المقبلة!!  
١٢٣ طلال أبو ركة اليسار وسوسيولوجيا الفشل

#### ثقافة

- ١٣٣ علي خليل حمد العصبية : بنية المجتمع العربي  
دراسة في كتاب حزب التحرير :  
المناهج المدرسية الفلسطينية تعمل على هدم الإسلام في نفوس  
١٤٥ تحسين يقين أبناء المسلمين وتحويلهم إلى العلمانية الكافرة

#### تقارير ومراجعات

- ١٦٥ لينا عبد الهادي قوانين الملكية الفكرية دولياً  
١٧٥ صلاح الصوباني ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية : الأسباب والإجراءات الوقائية والعلاجية

---

# الافتتاحية

## هل ستفعلها قوى اليسار؟!!

لم يكن الدافع من طرح أزمة اليسار الفلسطيني على طاولة البحث، فقط تشريح وتحليل الأزمة ومسبباتها بدافع من عبث فكري أو ترف ذهني فائض عن الحاجة، بل إن طرحها استند إلى محددات منهجية، وإلى مبررات واقعية لها صلة بدور اليسار ماضياً وحاضراً، وكذلك مستقبلاً، باعتباره مكوناً رئيساً وأصيلاً من مكونات المشهد الفلسطيني العام.

"فالييسار" الفلسطيني الذي يبدو اليوم أنه ليس في أحسن أحواله، بل هو في وضع لا "يضير عدواً ولا يسر صديقاً"، فرض واستدعى قطعاً اقتحام هذا العنوان. ولعلنا إذا ما عدنا في ذاكرتنا قليلاً في التاريخ الفلسطيني، سنجد وبدون أدنى عناء أن اليسار الفلسطيني، مثلاً بأحزابه وقواه، كان لاعباً رئيساً على مسرح السياسة والمجتمع والفلسطيني. فهو في ميدان السياسة فاعل رئيس يحسب له ألف حساب، وهو رقم صعب والقفز عنه أو تجاهله لم يكن أمراً هيناً أو عادياً. أما في ميدان الثقافة والفكر الإبداعي، فهو الذي ملأ فضاء الفكر والثقافة الفلسطينية وأنتج ثقافة إنسانية تقدمية بمضمون تنويري، تركت بصماتها على المجتمع الفلسطيني بكل فئاته حينذاك، وكان لها أيضاً الأثر الواضح على مجمل بنية النظام السياسي الفلسطيني. إضافة إلى هذا وذاك، فقد كان للييسار الفلسطيني الأثر الممتد على مجمل الساحتين العربية والأمية، لا سيما مؤسساته الإعلامية التي استقطبت رموز الفكر والثقافة العربية، الذين لم تتسع منابر أنظمتهم لجرأة فكرهم فوجدوا في المنابر الفلسطينية عموماً، ومنابر اليسار على وجه الخصوص، ضالته وحاضنتهم.

وغني عن البيان أن الدافع لإثارة وضعية اليسار، ما يكمن في الوعي ويستدعي تظهيرا مما لحق به من تشويش، وهو أن اليسار ليس بالظاهرة المسقط على المشهد الفلسطيني " بالبرشوت " بل هي ظاهرة أصيلة في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي الفلسطيني ماضياً وحاضراً، والقيم التي حملها وأطلقها كجزء من مشروعه الاجتماعي (العدالة الاجتماعية، التنمية الشاملة، الحد من التفاوتات الاجتماعية، المساواة، الحرية، الرفاهية والسلم الأهلي) لازالت صالحة إلى يومنا هذا، بل هي مطلوبة رغم الانحسار الملحوظ على حجم وفعل قوى اليسار، وبالتالي استنهاض هذه القوى يعني إعطاء الفرصة مجدداً لهذه القيم كي تأخذ فرصتها في الحياة، بديلاً لقيم الاستهلاك والفساد وتفضيل المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة .

كذلك يجب أن لا يغيب عن البال أن إحدى مبررات طرح أزمة اليسار تهدف من ضمن ما تهدف إليه إعادة طرح الدعوة من جديد إلى القائمين على صناعة القرار في اليسار، بضرورة استنهاض أوضاعهم وتأكيد حضورهم الوازن . وهذا الأمر ليس بالمستحيل، ولكنه أيضاً ليس بالأمر الإجمالي، فالبحث المعمق في مسببات الأزمة التي عصفت بقوى اليسار منذ فترة ليست وجيزة، والتي إن كان مسببها الخارجي معروفاً للجميع (انهيار منظومة البلدان الاشتراكية) فإن تحديد السبب الداخلي لها، ووضع اليد عليه، هو نقطة الانطلاق نحو إعادة بناء الذات وتجاوز دوائر الأزمة نحو آفاق الاستنهاض واستعادة الدور المفقود . وليس من المبالغة في شيء التأكيد أن تركيز الجهد على إعادة الاعتبار لدور اليسار وفعله المؤثر يجب أن تشكل أولوية لدى قيادات قوى اليسار، لأن الوضع القائم، عدا عن كونه وضعاً مرضياً ومأزوماً، فهو ربما يحمل ما هو أسوأ في قادم الأيام إذا ما استمر حال التشرذم والعجز وفقدان الوزن . والأسوأ هنا هو " الخروج من المولد بلا حمص " في الانتخابات التشريعية القادمة، وهو ما قد يتهدد وجوده على المسرح السياسي بشكل جدي وغير مسبوق، وهذا الخيار ليس ممراً إجبارياً وحيداً، بل هو إحدى الخيارات، فيما الخيار الأجدى والأكثر توازناً، لا بل والأكثر أمانة لكل التجربة التي مثلها اليسار، والتاريخ النضالي الطويل، يتمثل في بناء نموذج جذاب ووازن، من مختلف حلقات اليسار ودونما إبطاء أو تلكؤ .

اليسار الفلسطيني الذي وإن تنبعت بعض أطرافه إلى الأزمة التي تعيشها مبكراً، إلا إن غياب الجرأة في التشخيص بدد هذا السبق، وحواله إلى جدل مفرغ من أي مضمون، خصوصاً سؤال الأزمة . هل هي أزمة نمو أم أزمة شيخوخة؟ وبالتأكيد القول أو الإقرار بأن الأزمة أزمة نمو تتطلب إجراءات وسياسات مختلفة نوعياً عن أزمة الشيخوخة أو الأزمة البنيوية . على أية حال فقد حسم الزمن أن الأزمة التي تحيك بقوى اليسار هي أزمة بنيوية ناجمة عن شيخوخة البنى، وتقادم طرائق العمل، وعجز البرامج المطروحة من إعادة الصلة الواسعة مع الجمهور، وقصور النظام العام من استيعاب المتغيرات وامتلاك المرونة للتقدم وفقاً لمعطيات الواقع ومتطلباته واحتياجاته . وطالما حسم الزمن مضمون وحقيقة الأزمة فالمطلوب التوافق على رؤية إنهاضية، باعتبارها المآل الأخير . أما بقاء القديم على قدمه، فعدا عن كونه " كعب أخيل " لقوى اليسار، فإنه يشكل تعزيراً لتوجهات التيار المحافظ الذي يتواجد داخل أحزاب اليسار كافة، الذي من مصلحته أن تبقى الأمور على حالها، حتى لو كان وبالأعلى الحزب، وعلى الشعب الفلسطيني .

---

عموماً الكرة الآن في ملعب اليسار، وعلى قيادة اليسار التغلب على الأزمات وتجاوز الاعتبارات الذاتية الضيقة، نحو الاعتبارات الوطنية الرحبة، المتمثلة باستعادة اليسار لدوره ووزنه الجماهيري والسياسي، وبما يمكنه من إحداث التوازن المطلوب في واقع الساحة السياسية والفكرية أيضاً، فهل ستفعلها قوى اليسار؟؟

---



# دراسات

---

# أزمة اليسار الفلسطيني محطة عابرة... أم بداية النهاية؟

\* أكرم عطا الله

قبل خمس سنوات ، انعقد في قطاع غزة مؤتمر لمناقشة ومحاكمة الحركة الوطنية خلال القرن السابق . وضم المؤتمر حوالي مائة وعشرين شخصية من المثقفين والسياسيين والفكرين ، وعلى مدار ثلاثة أيام ، كانت جلسات المؤتمر صاخبة تعيد البحث بعمق في تحليل وقراءة واستخلاص نتائج مائة عام من الصراع في فلسطين . اللافت في ذلك المؤتمر أن معظم المشاركين فيه من مفكرين ومثقفين كانوا من اليساريين ، مما جعل من الضرورة الاعتراف بدور اليسار الفلسطيني في رفد المجتمع بهذا الحجم من المثقفين .

ولكن اللافت أيضا أن معظم اليساريين الذين شاركوا في ذلك المؤتمر كانوا أعضاء سابقين في أحزاب يسارية وهم الآن خارجها ، ما يشير إلى أزمة تلقى السؤال الطبيعي : لماذا هم خارج الأحزاب؟ ما يعني تفتت جهودهم وقوتهم بشكل فردي خارج منظومة قوى المجتمع التي تشكل بالعادة أدوات التغيير التي تستند بفعالها إلى رؤية تلك النخبة القادرة على رسم سياسة جادة ، تعتمد القراءة والتحليل المستمدة من ثقافة عميقة .

إن هذا التباعد بين قوى اليسار ومثقفيه أحد مؤشرات أزمة اليسار ، وقد تكون أحد أسبابه ، ولكن الأزمة تتجلى في انحسار دور اليسار في الحياة الاجتماعية إلى درجة كبيرة ، وليس من المبالغة القول بانحسار شرعيته في الشارع في ظل التحريض السافر المضاد ، ما يدفع لانحسار مشروع اليسار على الصعيد الاجتماعي ورؤيته التي يقدمها ويقودها للمجتمع ، وكذلك الانحسار على الصعيد السياسي وتلاشي دوره السياسي إلى درجة يبدو فيها متفرجا أكثر مما هو قوة مؤثرة وفاعلة ، كان لها يوما ما الدور الأبرز في صياغة الفكر السياسي الفلسطيني من الناحيتين النظرية والعملية ، وهذا الحضور الفاعل والقوي ، الذي كان يوما ما على المستوى السياسي والعسكري انعكس بدوره ليحقق نجاحا في توسيع القاعدة الاجتماعية لقوى اليسار ، التي استطاعت أن تترك بصمات كبيرة ومؤثرة في نموذج البناء المجتمعي الفلسطيني .

مثل صعود اليسار، منذ منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات، بداية تغيير جدي وانطلاقة حقيقية للمجتمع الفلسطيني تمثل في تأطير وتنظيم الجماهير الفلسطينية في منظمات جماهيرية، لعبت دوراً بارزاً في زيادة الوعي النضالي لدى الطبقات الاجتماعية، وخصوصاً الشعبية منها. ومثل اليسار بكافة منظماتها نموذجاً للعمل الشعبي مع الجماهير، وما حملته من قيم ونماذج اجتماعية لتصور اليسار للمجتمع على صعيد الحياة اليومية، وقد شهدت تلك الفترة انطلاقة حقيقية للمرأة الفلسطينية، بالإضافة للانفتاح على الأفكار والمجتمعات الأخرى والخروج من قالب النموذج الواحد وجمودية الأفكار والنماذج المثالية، وبفكر تقدمي ضد التمييز والعنصرية والتعصب الديني.

### الفكر اليساري والثقافة الأصيلة

في إطار الحديث عن اليسار كفكر، لا يغيب عن بالنا أن الفكر اليساري بتطبيقاته، أقرب للثقافة الفلسطينية الأصيلة منه لأي فكر آخر، ففلسطين منذ القدم قُدر لها أن تشهد على أرضها تواجد الديانات الثلاث باختلافاتها، تتصارع وتتعارض دون أن تقضي أي منها على أخرى، ما مهد مع الزمن تعزيز ثقافة التعدد الديني ونبذ التعصب في إطار تعايش الديانات.

وعندما نتحدث عن الديانات، ومنها الديانة اليهودية، نشير أن اليهودية ما قبل الاحتلال، حيث استقبلت فلسطين في القرن التاسع عشر مجموعات من اليهود الفارين من مذابح كييف والمقهورين في بعض دول أوروبا الذين وجدوا في فلسطين شعباً أصيلاً لم يوجه لهم أي عداة باعتبارهم يدينون بديانة أخرى، لكن الأمر اختلف الآن لأن أتباع تلك الديانة تحولوا إلى دولة احتلال اعتدوا على الشعب الفلسطيني وتحولوا إلى غزاة. فالعداء مع يهودية الاحتلال الإسرائيلي وليس مع الديانة، بدليل أن المجتمع الفلسطيني لا يكن بديانته الإسلامية والمسيحية أي كراهية لليهودية السامرية، وقد انتخب ممثلاً لها من البرلمان الفلسطيني دون أن يشير ذلك مسيحي أو مسلمي فلسطيني أعضاء البرلمان أو الشعب الفلسطيني.

لأن الديانات مختلفة العقائد والممارسات والقيم فقد افرز هذا التنوع الديني تعدداً ثقافياً بحكم اختلاف العقائد، وأصبح مع القرون ثقافة يمتاز بها المجتمع الفلسطيني عن أي مجتمعات أخرى مغلقة.

ولأن الثقافة هي نتاج واقع اقتصادي اجتماعي، فقد فرض واقع المجتمع بحكم تكوينه كمجتمع زراعي بغالبيته ثقافة متحررة أكثر تجاه المرأة. ففي الحياة الزراعية للمرأة دور في الإنتاج الزراعي كعضو منتج بعكس مجتمع المدنية الذي مثل ثقافة الأقلية في فلسطين. ففي المدن، وخصوصاً في العقود السابقة، كانت الحاجة للمرأة كعنصر إنتاج قليلة، ومكان النساء في المدينة هو البيت، وما ضمنته تلك النظرة المدنية للمرأة انعكس على ملابسها ومنها الحجاب، بينما المرأة القروية مكانها في الحقل، تحصد وتزرع إلى جانب الرجل، ما جعل الاختلاط أمراً واقعاً بحكم البيئة ذات الأغلبية الزراعية، وما جعلها أكثر تحرراً في ارتداء الملابس/ حيث كانت ترتدي ملابس تسهل

عليها الحركة والعمل ، وفي هذه الحالة فإن الحجاب بشكل عائناً ، لهذا فإن نساء المدينة أكثر محافظة في الملابس من نساء القرية .

اقتضى الحديث عن هذا الترابط التاريخي الثقافي للتأكيد على كثير من قيم اليسار التي أشرنا إليها سابقاً: الانفتاح ، والتعدد والتحرر ، فهي قيم فلسطينية أصيلة ، وليس كما يقال من أن تلك القيم هي قيم " غربية يستوردها اليسار " .

لم يكن اليسار الفلسطيني حالة معزولة عن الصراع العالمي وإن كان فلسطيني الثقافة والفكر ، ولكن ما أفرزته الحرب العالمية وبروز القطبين ، جعل من معظم الدول والأحزاب تقف غير محايدة تجاه هذا الصراع الهادئ بين القوتين اللتين برزتا بعد الحرب بعد أن أفلت شمس بريطانيا وفرنسا ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، اللذان كانا على طرفي نقيض في الفكر والممارسة والثقافة . فالقوة الأمريكية من جهة ، وهي قوة رأسمالية استعمارية كانت تحتل دولاً وتشعل حروباً مثل حرب فيتنام ، وتسعى لإخضاع الدول تحت سيطرتها ، أو إمرتها . وفي المقابل كان الاتحاد السوفيتي بفكره الاشتراكي يدعو للتحرر والوقوف مع ، ومساندة الدول الفقيرة وحركات التحرر في العالم .

## اليسار الفلسطيني وعمقه الدولي

كان على اليسار الفلسطيني ، والذي ينتمي أيديولوجياً للفكر الاشتراكي ، وبحكم واقع الاحتلال الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية ، أن يكون إحدى حلفاء الاتحاد السوفيتي ، وبخاصة أن كثيراً من الدول منذ النصف الثاني من القرن العشرين اهتدت بالفكر الاشتراكي وبمساعدة القوة السوفيتية أخذت بالتحرر منها كوبا ، فيتنام ما شكل أحد أهم دوافع وعناصر نجاح اليسار الفلسطيني في الساحة الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات في التنظيم والممارسة ، وخاصة بعد الدعم المذهل الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل كقوة محتملة جعل المكان الطبيعي للثورة الفلسطينية ككل إلى جانب الاتحاد السوفيتي وذلك بحكم منطق الأشياء .

وفق هذا التحالف بين اليسار الفلسطيني وحليفه الدولي ، كان من الطبيعي أن يتأثر اليسار الفلسطيني بتقدم أو تراجع الحليف ، فالقوة الرأسمالية كانت بكل إمكانياتها تخوض حروبها الشرسة الظاهرة والخفية ضد العدو الرئيس ، وتستخدم أدواتها ، منها إسرائيل ، في هذه الحروب ، لكن الضربة الكبرى التي تلقاها اليسار الفلسطيني بدأت من بيروت العام ١٩٨٢ .

كانت بيروت المحطة الأهم لليساريين في العالم العربي ، ففي أحضانها نما اليسار الفلسطيني الثوري في الخارج ، حيث كان الداخل امتداداً له ، وفيها تلقى اليسار الفلسطيني الضربة بعد الاحتلال الإسرائيلي لها . ولكن ذلك لا يعني وجود عوامل أخرى ساهمت في حدوث هذه الأزمة ، منها دور المجموعات الإسلامية في العالم العربي

التي خاضت واحدة من أهم الحروب الحديثة للولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وما أفرزته تلك المجموعات من رجال ومنابر ثقافية معلنة " حرب الجهاد ضد الإلحاد" !! وهي في الحقيقة حرب المخابرات المركزية الأمريكية، حرب الفكر الرأسمالي بأطماعه العدوانية ضد اليسار العالمي الذي كان يقف سداً منيعاً أمام مصالحتها، وأمام إخضاع الدول والسيطرة عليها.

شكّل التحالف في تلك الحرب من الدول العربية والولايات المتحدة حليف إسرائيل " والمجاهدين" ؛ ودخلت إسرائيل على الخط في مرحلة معينة حيث باعت لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية كمية من السلاح السوفيتي قالت أنها استولت عليه من حروبها مع الدول العربية، والذي كان مطلوباً لـ "المجاهدين" في أفغانستان حتى لا يظهر السلاح الأمريكي، وقبضت ثمنه من صندوق التمويل الذي أنشئ باشتراك أميركا والسعودية، الذي تأسس في جينيف برأسمال قدره مليار دولار تتجدد تلقائياً بمقدار ما يصرف منه. وصدرت تعليمات لبعض المؤسسات الدينية في العالم العربي أن تتقدم باجتهادات وفتاوى تُزكّي أسبقية الجهاد ضد "الإلحاد" على الجهاد في فلسطين، وأصبحت فجأة كابول أكثر قدسية من القدس !! وتحرير كابول أولوية عن تحرير الأقصى. ولنا أن نخيل حجم النشاط والحرب التي أخذ طابعها الثقافي جانباً دينياً عند أمة إسلامية لا تعرف ما الذي يدور، ونشطت المساجد في التنظير للحرب، وتأسست مكاتب الخدمات العامة في الدول العربية، ولم يطرح أحد تساؤلاً، بل إن الكل كان مندفعاً بالتنظير ثقافياً ودينياً لحرب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وكانت تلك المكاتب تحت قيادة الشيخ عبد الله عزام، وكان الرجل عضواً في حزب التحرير الإسلامي الذي تعاون في الخمسينات مع حلف بغداد.

## ضرب مشروع اليسار الفلسطيني

طوال تلك الحرب كانت تتدفق في العالم العربي أموال ضخمة مدفوعة بفتاوى دينية تحت قيادة دولة مثل الولايات المتحدة. نعرف أن ذلك سينال من اليسار الفلسطيني ويضعه في موقع المشبوه الكافر، وبالتالي شكّل ذلك بداية ضرب مشروع اليسار الفلسطيني، وهناك أحداث وقعت في فلسطين ضد اليسار انسياقاً مع الموجه العالمية وفتاوى التكفير التي أصبحت ثقافة عامة أراستها الولايات المتحدة في حربها ضد الاتحاد السوفيتي، ولا ننسى أن الولايات المتحدة، في إطار حربها الثقافية التي كان العالم العربي أداتها الصغيرة، طلبت طباعة ودعم الكتب الدينية، وأغرقت المكتبات العربية، وهذا ما يفسر زهد أسعارها أمام الكتب الثقافية والتاريخية والعلمية الأخرى. وما أن اقتربت نهاية الثمانينيات حتى أصبح اليسار مصاباً في مشروعية أفكاره نتاج هذا التزاوج والتحالف المريب بين الدين والولايات المتحدة والأنظمة العربية بكل تلك الإمكانيات (مال ورجال وفتاوى تكفير).

وأمام ذلك الانتصار الكاسح للرأسمالية مع مطلع التسعينيات وازدياد هيمنة القوى المعادية لليسار برزت الأزمة العامة التي عززت من أزمة اليسار الفلسطيني، وقد شكّل انتصار الرأسمالية أزمة للفكر اليساري الذي تنبأ بانتصار الاشتراكية، وهذا يعني فشل اليسار في تقديم قراءة صحيحة لحركة التاريخ. أثر ذلك الفشل على العلاقة

بين الفكر الذي يتنبأ ويعتقد باتجاه وبين واقع فرص حقائق باتجاه مغاير افقد التحليل والقراءة اليسارية الماركسية مصداقيتها .

ومع تغيّر الرأسمالية وتوسع أدواتها وازدياد هيمنتها وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان حلقة الوصل المركزية بين الحركات الثورية والأحزاب اليسارية في العالم فقد اليسار الفلسطيني حليفه الاستراتيجي وعنصر التواصل مع اليسار العالمي الذي لم يعد قوة أيديولوجية موحدة . وفي هذا الإطار يمكن القول أن اليسار الفلسطيني عجز عن استثمار تلك العلاقات مع دول المنظومة الاشتراكية المفتوحة على مصراعيها بكل إمكانياتها قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبح اليسار الفلسطيني وحيداً دون مظلة الحليف، ودون سند الأصدقاء الذين تفتت جهودهم وأصبحوا في موقع الدفاع أمام وحش الرأسمالية .

هذا على صعيد الصراع الخارجي . صحيح إنه لا يمكن التقليل من أهمية هذا العنصر الذي أصاب الفكر اليساري، وضمنه اليسار الفلسطيني، إصابة بالغة في عموده الفقري، إلا أن اليسار الفلسطيني على الصعيد الداخلي ارتكب من الأخطاء ما جعل أزمته مزمنة، ويبدو أن الشفاء منها يحتاج إلى معجزة، سواء كانت الأخطاء على صعيد الفكر، أو على صعيد البنى التنظيمية الداخلية، أو على صعيد الممارسة . فمن ناحية فكرية فقد وقع اليسار الفلسطيني أسير التقليد لتجارب مجتمعات أخرى حققت نجاحات في مناطق معينة في العالم، وقد استخدمت مصطلحات عبرت عن ذلك التقليد ومقولات جامدة اشتقت لحلول في مجتمعات أخرى، وناسبت ظروفها وتوفرت فيها شروط وحلول ومصطلحات ومقولات بدت غريبة عن واقع مختلف، وهو الواقع الفلسطيني . وبدت الحالة أشبه بحالة (ببغاوية) بعيدة عن الابتداع تحاول صب مقولات جاهزة لماركس ولينين، وإسقاطها على الواقع الفلسطيني الذي بدا مختلفاً عن أي تجربة أخرى .

إن تطبيق التجربة الماركسية، أو التجربة المأوية، وطرح مقولات نظرية جاهزة مثل ديكتاتورية البروليتاريا وحكم الطبقة العاملة في واقع ليس واقعاً صناعياً كان بحاجة إلى إعادة نظر . إن الصراع الرئيس الذي تخوضه الطبقة العاملة الفلسطينية هو صراع ضد دولة الاحتلال، وليس ضد النخبة الوطنية المالكة لأدوات الإنتاج . فالصراع مع دولة الاحتلال، الجهة المالكة لأدوات الإنتاج، لا يحمل بعده الطبقي الطبيعي فحسب، بل يحمل بعد الوجود والهوية .

## الصراع الوطني الطبقي

المجتمع الفلسطيني مجتمع مشوّه البنية، يتداخل فيه الصراع الوطني بالطبقي، ويلعب الصراع الرئيس مع الاحتلال دوراً كبيراً في تحجيم الصراع الطبقي . إن الشروط الرئيسة للصراع الطبقي، سواء في مجتمع المدينة أو القرية، لا تتكامل فيه العناصر الفلسطينية المستقلة، دون سيطرة الاحتلال على آبار المياه والأرض، كما أن المخيم الذي نشأ بفعل الهجرة واللجوء، له وضعه الخاص، وبالتالي كان المجتمع الفلسطيني متميزاً يحتاج إلى

اشتقاق رؤية متميزة عن أي تجربة مختلفة، ويجعل من التقليد عنصر فشل منفصلاً عن الواقع، فلكل تجربة مكانها وزمانها وعناصرها، وتفاعل تلك العناصر في ظروف معينة تجعل فريدة التجربة تحتاج إلى إبداع يستقي من الفكر عموميته، ويتعد عن التقليد الأعمى. وبالرغم من أن الفكر اليساري يدعو للانفتاح والإبداع، إلا أن اليسار الفلسطيني وقع أسيراً للتبعية الذهنية ومحاولة تقليد التجارب، والذهن التابع عادة غير قادر على مواجهة واقعة ومشكلاته مواجهة مبدعة قادرة على اكتشاف البرنامج من صلب الواقع، فيبادر إلى البحث عن حل جاهز سبق تجربته ونجح في زمان ومكان آخر، دون إدراك ومعرفة تحولات الواقع وتناقضاته ومسيرة التطور. وعادة تعنى التبعية الذهنية من الاجتهاد الفعلي والمعاناة النفسية اللازمين لإنتاج نموذج خاص، ويتم بتبسيط المسألة باستسهال المقارنة بين النموذج الماركسي أم الماوي، التجربة الفيتنامية أم الكوبية وهكذا.!

وهنا يطرح سؤال حول دور مفكري ومثقفي اليسار في تطور الفكر واشتقاق برنامج يناسب الواقع الفلسطيني. وهنا أيضاً تطرح حجم مشكلة التباعد بين اليسار ومثقفيه التي وردت في البداية، فلا يمكن إنجاح أحزاب فكرية بالتجربة الميدانية، دون من يشتق من عمومية الفكر خصوصية التجربة.

## التباعد زاد من أزمة اليسار

يبدو أن هذا التباعد بين اليسار ومثقفيه زاد من أزمة اليسار الفلسطيني، وعزز من فقدانه بوصلته، ويشير ذلك إلى عدم قدرة الأحزاب اليسارية في استيعاب مثقفيهما، ما يعني جمودية الأحزاب وعدم إعطاء أولئك المثقفين مساحة التفكير اللازمة لإنتاج ما هو جديد، أو إعطائها هامش الحرية الواجب الذي جعل فقدانها معظمهم خارج الأحزاب. وقد أتيت لي أن اسمع بعض المثقفين ومشاكلهم من أحزابهم اليسارية، وسبب طلاقهم مع أحزابهم، ومعظمها أنهم سمحوا لأنفسهم بالتفكير خارج مساحة الحزب أو توجيه ملاحظات نقدية لحديدية فكر وسلوك حزبهم في محاولة لتقديم الجديد، ولكن حديدية الحزب حالت دون التواصل.

إن ذلك أضعف الأحزاب اليسارية من أن تقدم رؤى واقعية تعتمد على مكونات الواقع وإدراك موضوعي لعوامل القوة، وقراءات علمية لآلية ومكونات أنساق المجتمع، وبالتالي تقديم قراءة موضوعية ارتباطاً بعناصر الواقع ومكوناته في منطقة عربية منغلقة على ذاتها. فالأحزاب تعتقد أن القيم والأيديولوجيا وحدها عنصر القوة، ولا تعير اهتماماً للعناصر الأخرى.

لقد وقع اليسار الفلسطيني في أوج قوته تحت تأثير شعور بالتفوق والاستعلاء باعتبار أنه يعتمد المنهج العلمي، معتقداً أنه يمتلك ناصية الحقيقة لوحده، هذا أثر في جعل هوة بين أحزاب اليسار والجمهور، ووضع حداً فاصلاً بين وعي الأحزاب ووعي الشعب. وهذا الاعتقاد الزائف بالتفوق والاعتقاد بامتلاك الحقيقة هو منهج أشبه بالمنهج الديني، قاد لكسل فكري يقتل الإبداع اللازم لفهم حركة الواقع المتجدد. فالتاريخ لا تتم صياغته وفقاً لمسارات جبرية، أو نموذج وحيد يمكن تعميمه وإنجاحه في كل التجارب وعدم القدرة على فهم تمايزها.



## أزمة بنيوية

أما على الصعيد البنيوي للييسار الفلسطيني فليس هناك يسار موحد يمكن مناقشة أزمة اليسار من خلاله، فقد تشتت جهد اليسار على عدة أحزاب فشلت في كثير من الأحيان في إيجاد قواسم مشتركة تجعل من اليسار قوة تبدو موحدة. وفي هذا السياق ينبغي التنويه بصعوبة البحث والحديث عن أزمة اليسار لأن للأزمة عدة جهات، والمسؤولية موزعة على أكثر من قوة، وقد حال الاختلاف السياسي بين قوى اليسار دون التوحد أو العمل بشكل مشترك، مع أن القواسم التي تشترك بها الأحزاب اليسارية في فلسطين فكرية واجتماعية من الطبيعي أن تشكل أساساً للتوحد، أو لتوحيد الجهد، ولكن تلك الأحزاب فشلت في الاتفاق على برنامج الحد الأدنى، ومع أن الاختلاف السياسي يعبر عن فشل الأحزاب نفسها في فهم الفكر اليساري واشتقاق برنامج انطلاقاً من ذلك الفهم.

برزت تلك الأزمة بشكل جلي إبان انتخابات الرئاسة الفلسطينية الثانية لتعبر عن مدى التباعد والذاتية التي ستحول مستقبلاً دون توحيد الجهد. وعززت تلك الانتخابات حالة التنافر بين الأحزاب حين أصرت كل من الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب على مرشحيهما مع إدراكها التام لضآلة المؤيدين لكل من تلك الأحزاب على انفراد والإصرار على التنافس على نفس الأصوات مع الفشل في التوحد أو التحالف مع مرشح ثالث من اليسار، وهو الدكتور مصطفى البرغوثي. ثم كانت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية والتي فشلت فيها قوى اليسار من تشكيل قوائم مشتركة بل تنافست فيما بينها لتعبر الانتخابات البلدية والرئاسية بشكل جلي عن أزمة عميقة بين قوى اليسار وتعبر عن أزمة ثقة بينها.

وعلى صعيد البنية الداخلية للأحزاب فقد ساد الجمود في هيئاتها وخصوصاً القيادية منها حيث لم تشهد العقود السابقة تغيرات كبيرة في مؤسساتها تتساوى مع حجم تدافع الأجيال داخل الحزب الواحد، أو تتوازي مع التغيرات الطبيعية. وكتعبير صارخ عن الجمود القيادي لا يزال اثنان من الأمناء العاميين لحزبين يساريين على رأس التنظيم منذ ما يقرب من أربعة عقود، وحزب ثالث اضطر لإجراء تجديد في الأمانة العامة بسبب المرض، والحزب الرابع بسبب الوفاة.

## أدوات جديدة

وفي ظل التحول الرأسمالي والسيطرة تراجع التنظير للفكر، وأصبحت عناصر التعاطي مع الجماهير تحتاج إلى أدوات جديدة وأوراق قوة يفتقدها اليسار ولم تكن في حساباته، فلم يؤسس اليسار لأدوات اقتصاد ورأسمال ومؤسسات إنتاجية أصبحت أحد أدوات التأثير، فالرأسمال يصنع سياسة ويسمح بالسيطرة على الأفراد وتشغيلهم ويسمح باستمرار الدعاية وتحمل تكاليفها، والحق أن التنظير الفكري أصبح حالة ترفية قليلة التأثير بدون أوراق القوة، فالدعاية في العصر الحالي تحتاج إلى تكاليف.

وهذا الجانب أفقد اليسار قدرته على تحقيق مستويات معيشية عالية، سواء لعناصره أو للمساهمة في رفع المستوى المعيشي للجماهير المؤيدة له، أو المستهدفة من قطاعات الشعب، وحال ذلك دون قدرة اليسار على تحمل تكاليف التعبئة والتنظيم والتواصل مع الجمهور، بينما كانت الأحزاب الأخرى تدفع بسخاء، خصوصاً في العقد الأخير، سواء حزب السلطة أو الأحزاب الدينية، وبالتالي استطاعت القوى الأخرى تحقيق نجاحات أكبر في الاهتمام بالطبقات الفقيرة والفئات الشعبية والطبقة العمالية من أحزاب اليسار نفسها، وتمكنت تلك القوة من ملامسة هموم وقضايا تلك الفئات الاجتماعية التي يفترض أن اليسار الفلسطيني أقرب إليها فكرياً وممارسة، وبالتالي غاب اليسار الفلسطيني عن النضال النقابي للأطباء والمهندسين والمدرسين والفلاحين والمرأة التي يرفع شعار تحريرها، فيما استطاعت التيارات غير اليسارية تأطير وتنظيم المرأة بشكل فاق كثيراً قوى اليسار.

وبتأثير الجمود العقائدي اندفع اليسار للعمل مع الطبقة العاملة متجاهلاً طبقات أخرى في المجتمع، بل ناصبها العداء وهي الطبقة المالكة "البرجوازية" مع أن واقع الاحتلال أصاب الشعب الفلسطيني بجممله، وقد تضررت الطبقة البرجوازية كما العمال إن لم تكن أكثر من خلال سعي الاحتلال لإفقارها وتدميرها ارتباطاً بمشروعه في تدمير الاقتصاد الفلسطيني والزراعة الفلسطينية.

## اليسار بعد إقامة السلطة

ومع إقامة السلطة الفلسطينية شهد اليسار تراجعاً أشد، وانحسر دوره وبرنامج الاجتماعي والنقابي مع تقدم قوى أخرى تملك أدوات السيطرة، ونأى اليسار بنفسه عن الصراع ضد السلطة الوليدة التي كانت تدير مفاوضات مع إسرائيل. وحتى لا يبدو صراعه معها في صالح الاحتلال، نأى عن العمل معها ترفعاً عن الانغماس في مشروع أقل من الحدود الدنيا للطموحات الفلسطينية، وخلق هذا الواقع أزمة برنامجية لدى اليسار أصابته بالشلل، وتوقف عن التنظير لمشروعه الاجتماعي، وانشغل في تأكيد الجانب السياسي حيث تمحورت أدبياته في الأعراس الخمسة عشر الأخيرة في التأكيد على الموقف السياسي المباشر، وتركزت المسألة حول السلطة السياسية القائمة والمشاريع المطروحة والمفاوضات رفضاً أو قبولاً، أو في إصلاح السلطة السياسية مغفلاً ما يسميه "غرامشي" الإصلاح الثقافي والمعنوي في المجتمع، وهي مهمة اليسار الأولى، بينما المجتمع في هذه الفترة كان يزداد إيغالاً في العشائرية والعودة لعادات وتقاليد تجاوزها منذ الانتفاضة الأولى. واكتفي بتقديم رأيه في قضايا سياسية في محاولة لتبرئة نفسه من موبقات الواقع وأخطائه الطبيعية.

وبرزت الأزمة أكبر في الانتفاضة الثانية، والتي كشفت عدم جاهزة اليسار وافتقاده أدوات العمل ومحدودية الدور والموقع، وأبرزت الانتفاضة بشكل واضح برنامجين على الساحة الفلسطينية، البرنامج السياسي الذي كانت تقوده السلطة وحركة (فتح)؛ وبرنامج عسكري كانت تُنظر له حركتنا (حماس) و(الجهاد الإسلامي) حتى أثناء المفاوضات، ولم يستطع ترسيخ برنامج يعبر عن تيار ثالث فشل في بلورة نفسه مع كل المحاولات، ولم يجد نفسه طرفاً في معادلة سياسية قد انتقدتها طويلاً، وخصوصاً الجبهة الشعبية والديمقراطية. ولم يستطع اليسار

أن يعطي مصداقية لانتقاداته تلك على مستوى المقاومة، وبدا الدور محدوداً أمام فعل حركتي (فتح) و(حماس) في الانتفاضة، فلم ينجح في تصحيح مسار سياسي، ولم ينجح في إبراز قوة عسكرية، وظهر كأنة يفتقد لدور هو مبرر وجود أية قوى كفاحية أو مجتمعية.

## هل أزمة اليسار تعني أن اليسار مهدد بالانكماش والتآكل؟؟

الملاحظ للوهلة الأولى يرى أن الأمور تسير كذلك ارتباطاً بالخط البياني الهابط لقوة اليسار في الشارع، لكن القراءة الأعمق لا تتنبأ بتآكل اليسار وذلك لسببين: الأول لأن اليسار هو القوة الفكرية والسياسية الوحيدة المؤمنة بالتطور الطبيعي للمجتمعات والأقدر على مسابرة تطوراتها ومجاراة التطور الإنساني، فالفكر اليساري يدعو للتغيير وبالتالي فهو القوة التي يمكن أن تلائم روح العصر والحدثة بكل مكوناتها الديمقراطية والانفتاح والتعدد واحترام حقوق الإنسان واحترام الأديان، وهي قيم يسير العالم نحو تكريسها وتعزيزها وتحويلها إلى ثقافة وممارسة، ويجري تعميمها بقوة لأن العالم يسير نحو الانفتاح، وتلك القيم، كما أشرنا في البداية، ترسخت في فلسطين، وبالتالي فهي متجانسة مع الثقافة الفلسطينية. هذا أولاً، وأما ثانياً فلأن اليسار هو القوة التي ما زالت مؤهلة لأن تخرج أكثر من غيرها ببرنامج واقعي وقابل للتحقيق لاعتماده على قاعدة فكرية مستندة للعلم، وبالتالي تقديم واشتقاق برامج عملية، ولأنه القوة الوحيدة التي ترفع شعار تحقيق مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة صانعة الوطن وصانعة التاريخ، تلك الجماهير هي التي تشكل الأغلبية في الكثير من المجتمعات، ومنها المجتمع الفلسطيني.

ولكن هذه الأسباب ليست بالضرورة أن تقود إلى نتائج إذا لم يصحبها فعل دائم وعمل جاد ومنظم يعيد قراءة التجربة مستفيداً من أخطائها القاتلة، ويبدأ بالنهوض من جديد. وهذا يتطلب إعادة البحث في البرامج وتأسيس وعي يساري حقيقي ووطني، ولا يمكن تحقيق هذا على مستوى الوعي دون مجهود حقيقي على مستوى الوجود، ما يعني التخلص من النزعات الخاصة التي أدت إلى نتائج مخيبة، منها إعادة النظر في دور المنظمات غير الحكومية المحسوبة عليها، بما في ذلك جهات التمويل، وبرامجها المخصصة للدفاع عن جزء من رؤى مجتمعية تلتقي مع اليسار أو على مستوى الخدمات الجزئية لبعض المناطق الفقيرة، وتأتي بعد ذلك مهمة الصلة بالفقراء، وهي مهمة ذات شقين، مهمة التنظيم ومهمة التفكير البرنامجي، وهما عنصران لا ينفصلان لأن البرنامج لا بد وأن يكون نابعاً عن علاقة حميمة مع هؤلاء.

لا يمكن أن يتحقق البرنامج الواقعي دون إعادة النظر بالأحزاب اليسارية نفسها، واستمرار تشتتها وإنهاء حالة الاستقطاب بينها ودمجها لتشكيل محورا في ظل حالة الاستقطاب الثنائية من خلال تيار يساري موحد يوحد الجهود المتناثرة التي لم تشكل في السابق حالة يسارية بل بتشتتها أصابت اليسار، وكانت أحد أهم دلالات وأسباب أزمة اليسار الفلسطيني.

---

هناك ضرورة للتوحد واشتقاق البرنامج والعمل كتيار لتحقيق مهمة الانغماس في الواقع، وتحويل التيار اليساري إلى فعل سياسي وميداني قادر على أن يشكل جزء من حالة القرار، وينهي حالة التفرد والاستقطاب والمغيبة لليسار وقواه المتناثرة، وينغمس في الواقع بإشكالياته ومواقفه ليكون جزءاً من واقع عملي تنهي وقوفه كقوة محايدة تكتفي بإبداء الرأي وترفع عن الانغماس في مشاكل وهموم الجماهير الكثيرة، ويكون لها فعلها في تصويب الواقع السياسي المؤسساتي، هذا الفعل الذي سيبدو أمام الجمهور ينم عن قوة حقيقية لا يمكن تجاوزها، حينها فقط يمكن أن تتوقف حالة الكمون التي يمر بها اليسار، أما دون ذلك سيقود اليسار نفسه إلى مزيد من الأزمات، ولديه فرصة قادمة من خلال الانتخابات البلدية والتشريعية خلال الشهور القليلة القادمة، وستشكل تلك الانتخابات الامتحان الأخير لليسار، فهل ينجح في تجاوزه؟

سؤال سيوجب عليه الواقع خلال شهور، ولكن الإجابة سترتب عليها إعادة تشكيل التاريخ الفلسطيني، فهل ستكون قوى اليسار على مستوى المسئولية؟!  
لنتنظر ونرى...!

# أزمة اليسار.. التشخيص ومرتكزات الانفراج

\* سعيد مضيه

## مقدمة :

تعيش المجتمعات العربية أزمة خانقة تضرب في أعماق قطاعات الحياة كافة، وتشمل السلطات الحاكمة والمعارضة، أحزاب اليمين وأحزاب اليسار. تتجلى أزمة اليسار العربي في انقطاع تواصله مع الجماهير الشعبية، نظراً لقصور خطابه في التفاعل مع تجربتها وانتشالها من حضيض الخيبة واليأس، الأمر الذي يتجلى في عجزه الراهن عن كسر الحلقة الجهنمية التي تراوح المجتمعات العربية داخلها وإنجاز عملية الاختراق إلى التحولات الاجتماعية التقدمية وتحديث المجتمع. ويزيد الإرباك خطاباً يتوجه إلى عواطف الجماهير ويتلاعب بأمزجتها المحبطة. إن اغتراب اليسار عن سيرورة الواقع يجسد أزمة اليسار وأزمة المجتمع في آن. أزمة اليسار هي جوهر أزمة المجتمع.

الأزمة ظاهرة احتباس التخلف والتبعية، وهي ظاهرة اجتماعية تاريخية. أفلحت المحافظة بالتعاون مع النظام الكولونيالي العالمي في تجميد الواقع العربي أو تكليسه ضمن نماذجه القديمة، نظراً لأن تخلف المجتمع شرط لإبقائه تابعاً. إن فقر العالم الثالث شرط لغنى العالم الرأسمالي المتقدم. استطاعت المحافظة العربية المتحالفة مع الكولونيالية، إجهاض عملية التغيير حين اعتبرته نقضاً لطبيعة المجتمعات العربية، وقدمت من خلال المنهاج التعليمي والإعلام والصحافة والجامع والجامعة صورة زاهية للتاريخ العربي حرصت من خلالها على تجميل الواقع الراهن واللاحق. هذا بينما ثابرت على الزعم بأن اليسار قوة دخيلة، أحفاد زنادقة العصر الوسيط وخوارجه، وبأن دعوة التغيير، التي شكلت صلب دعوة اليسار وجوهر قضيته، خروج على الدين والقيم الاجتماعية. وتعتزف كوندوليزا رايس بخطأ السياسة الأمريكية إذ دعمت المحافظة العربية لضمان استقرار المنطقة. فبعد عقود من الإشادة بالإنجازات والتغني بـ "حكمة" القيادة، وبالحكم "الرشيدي" نشهد الصرخات تدوي من جنات العالم ضد تخلف العالم العربي. باتت نذر الاندثار والخروج من التاريخ والتفتت الأميبي للمجتمعات العربية هي البديل الوحيد لبرنامج اليسار.

## بين نارين

يسد الفضاءات ضباب يعمي الرؤية، فتبدو الأمور وكأن اتفاقاً ضمناً على إسدال ستار سميك على حقيقة الصراع القائم في الواقع ومسرحة صراعات يجري تمثيلها أمام الجمهور المتفرج، بقصد إشغاله عن معاناته ومصالحه الحقيقية بصراعات مذهبية وعرقية وطائفية أو قبلية. الصراع يسحب من ميدان المصالح المادية المتناقضة إلى ميدان الدين والإيديولوجيا. وعندما رفع هتنتغتون لواء الصراع الحضاري المسيحي ضد الإسلام كان "المجاهدون" لم ينفصوا عنهم بعد غبار المعارك التي خاضوها نيابة عن أميركا في أفغانستان. هو لم يباغت المطلعين على الأمور نظراً لاستمرار الحملة ضد العرب والإسلام منذ زمن في مراكز الأبحاث والإنتاج السينمائي في هوليوود والصحافة اليمينية، خاصة صحافة الأصولية المسيحية. ولكن مسلسلاً من التفجيرات نثرت لحوم المصطافين والأمينين والأطفال في المنزهات والأسواق والمدارس تالتت في نيروبي ودار السلام وجزيرة بالي الاندونيسية وتايلاند والفيليبين والشيشان والأقصر وطابا ونيويورك ومدريد وقرغيزيا ولندن وشم الشيخ قد قدمت للميديا الغربية مواد الدعاية المناهضة للمسلمين بما يضع الإسلام والمسلمين حيث أرادتهم "نظرية" هيتنتغتون. العنف والعنف المضاد خلق إيقاعاً درامياً شدا انتباه الناس في أنحاء المعمورة، فاحتمد إرهاب "يهدد الحرية!!" تظهتت العدوانية الأمريكية المعهودة عبر قرون دفاعاً عن النفس.

نشطت الأصوليات المسيحية واليهودية مع بداية عقد السبعينات كي تجير الأزمة البنيوية للرأسمالية على شعوب القارات. قدمت في هذا المسعى "قوانين إلهية" محل قوانين الشرعية الدولية، ونصب الرئيس الأمريكي نفسه رسول العناية الربانية! وأذرت خرافات اللاهوت الأصولي "ما قبل الألفية"، منذ القرن التاسع عشر، بكوارث وحروب واضطرابات تسبق عودة المسيح. بل من واجب اللاهوت إشعال هذه الكوارث لتعجيل أُل "عودة". واحتلت مقولات اللاهوت الأصولي تفكير البيت الأبيض وتفكيره الاستراتيجي. ومن الطبيعي أن تستفز الأصولية الدينية الأصولية النقيض وتبعث فيها الحيوية.

تحدث إدارة بوش القانون الدولي والمنظمة الدولية وغزت العراق ليرتفع ضجيج الانفجارات في أنحاء القطر العربي ويتشظى مجتمعه بين تلاوين الطوائف والتيارات المتصارعة، متجهاً إلى حرب أهلية! تتناثر أشلاء المصلين في جوامع الشيعة والسنة تستدرج أبناء الشعب العراقي إلى قتال مذهبي. أصبح العراق - بقرار أمريكي - دولة الطوائف والأعراف والقوميات المتصارعة. ولم يعد العراق. تلك الدولة التي تريد من "شقيقتها العربيات" مساعدتها على تحقيق الاستقرار الداخلي، وإنما أصبحت أداة لزعزعة الاستقرار في دول مجاورة. وكما كتب أحدهم "الدستور العراقي يكتب لشعب لا يبالي به وهو في جحيم القلق والخطر وانعدام الخدمات." في العراق يبهت الكفاح ضد الاحتلال، وتشكل زوابع صحراوية تحجب الرؤية.

أما في فلسطين فقد بادر شارون، مباشرة بعد تفجيرات نيويورك، إلى وضع إسرائيل إحدى ضحايا الإرهاب، وقال "لدينا ابن لادن بتاعنا". وكأنها تزكي الادعاء الشاروني تجاوبت التفجيرات بين المدنيين، مع اختلاف

في النوايا بطبيعة الحال . ووقف الأصوليون المسيحيون على يمين شارون . بات ضم القدس الشرقية وتوسيع المستوطنات ووضع العرب الفلسطينيين في ظروف لا تطاق جزءاً من مستلزمات " عودة المسيح " !!

وكلما ظهرت بوادر التأفف من العنف الدموي الذي ينتهجه شارون كانت تتفجر القنابل البشرية لتسكت النقد ولتوفر لشارون استقبلاً دافئاً في البيت الأبيض ومقرات الاتحاد الأوروبي . وتحت قصف التفجيرات تطوع بوش ، بدون استشارة أحد من أصحاب الشأن ، ليهدي شارون تصريحاً يسمح بموجه لشارون رفض عودة اللاجئين والعودة إلى حدود ١٩٦٧ ، وإرجاع القدس الشرقية . ثم كانت الأوراق المتبادلة . أحب شارون القول أنه " يفضل التفاوض مع شارون على التفاوض مع العرب . "

ولم يخف شارون وننتياهو وباراك نوايا اجتياح مناطق السلطة ، وكانت في رأس شارون منذ عام ١٩٨٢ خطة لضم ٥٨ بالمائة من أراضي الضفة بالإضافة إلى القدس . وتتالت أعمال العنف المسلح تقدم الغطاء للبرنامج العسكري الإسرائيلي . من المؤسف القول أن العمليات المسلحة كانت الرد الوحيد على جرائم الاحتلال . لم تتطور حركة جماهيرية تناهض الاحتلال بالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات وأعمال العصيان المدني كي تستقطب حركة تضامن جماهيرية في مختلف البلدان تولد ضغوطاً دولية رادعة للتوسع الاستيطاني واصطياد البشر وتدمير المساكن والمزارع والورشات . إزاء المجازر الجماعية لم يرتفع صوت شاجب أو مستنكر ، حتى لجرمة مجزرة مخيم جنين ، وعادت اللجنة الدولية المنتدبة للتحقيق في الجريمة قبل أن تشرع في مهمتها . وانطوت صفحة الاعتقالات واصطياد البشر بالجملة وتوجيه الدبابات والصواريخ إلى أحياء المدن من أجل كسر إرادة الشعب الفلسطيني . توسعت عملية فرض أمر واقع استقر في خيال شارون عام ١٩٨٢ لبناء الجدار وتوسيع المستوطنات . ومضى المشروع تحت قناع " ضمان أمن إسرائيل " . الجنرالات يتقنون فن الرصد عن بعد والدخول في دماغ الخصوم لتحليل كيميائياً نفسياتهم ، ومن ثم توجيه عملياتهم عن بعد . استفزاز يستثير الاستجابة المرغوبة هكذا تبدو الأفعال وردود الأفعال متناغمة . ألم يضع شارون حداً لهدنة استمرت ٥٦ يوماً كي يستدرج العمليات التي قفز منها لاجتياح الضفة؟

واليوم ، بعد أن انسحب من القطاع ولم يسأل أحداً رأيه ، يملئ مطالبه على السلطة الفلسطينية ، فيثني بوش وتندافع بلا حياء برقيات التحية " العربية " لشارون . وحسب تعبير الكاتب الصحفي عبد الوهاب بدرخان فإن " تمثيلية المستوطنين ، من بكاء وعويل وغضب ومشاحنات مع الشرطة من لوازم النصب والاحتيال التي يستخدمها أرييل شارون لتنفيذ الجزء التالي من خطته للاستيلاء على الضفة الغربية . ولأجل ذلك فهو يحتاج إلى هؤلاء المتطرفين ، والى الأصوليين التلموديين ، حاجته إلى الجنود والشرطيين والى الجرافات " . يقفز شارون على خشبة المسرح يملئ على الجانب الفلسطيني الذي راح يتلهى بالاحتفالات والتسابق في ادعاء فضل تحقيق " النصر " فيقول " أي تقدم بعد فك الارتباط مرهون بتقدم السلطة في مكافحة الإرهاب " .

فك شارون " لغز " العنف الذي أصر على انتهاجه ، وتبين أنه كان يمضي لنتيجة واضحة في ذهنه . كان واعياً أين

يمضي به العنف، بينما غيره يُستدرج. أين عصفت الريح بتلك الجمل الثورية العزيزة على النفوس المطعونة في كبرياتها، "فتح باب جهنم" و"زلزلة الأرض" و"شارون أحق بأن يسأل عن العنف"؟ وبلغ استخفاف شارون بالعقول أن يعلن تعاطفه مع الشعب الفلسطيني، يغريه بالوقوف على الحياد من آلة التدمير والقتل الجماعي!!

في مجال الثقافة نجد نفس التناغم مع خطط العدوان والهيمنة العولمية: ركز مبعوثو حضارة الغرب على ديمقراطية الليبرالية وسيلة خلاص للعالم، والعالم العربي على وجه الخصوص، من شرور "الإرهاب"، فصعدت السلفية الإسلامية حملتها ضد الديمقراطية مؤكدة عداها للديمقراطية والعقلانية. الحداثة مناقضة للإسلام. والهدف العملي الرئيسي للحركات السياسية الإسلامية هو استلام السلطة وإقامة الدولة الإسلامية. وانسجاماً معه يغدو الهدف الأيديولوجي والفكري الرئيسي هو مواجهة الحداثة ومنظومتها الثقافية والسياسية. ها نحن نكرر تعاسة عهد السلطنة العثمانية، وإعادة التاريخ تنتهي إما بسخرية أو كارثة. ونكتشف أن تأويل الدين الذي نواجهه هو ذلك الذي وضعنا في علاقة عدم تكافؤ وتبعية مع الاستعمار الكولونيالي الوافد في أواخر القرن التاسع عشر. استتبع الموقف الرفض للحداثة موقفاً مماثلاً من الديموقراطية. فالديموقراطية هي نتاج الحداثة، وبالتالي هي مفهوم مستورد من الغرب يريد استكمال ضرب الهوية الإسلامية. والديموقراطية قائمة على الإرادة الشعبية، وهو ما يتنافى مع "سيادة الله" وألوية القانون الإلهي! والديموقراطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لأنها تعتمد على القوانين المدنية الوضعية. أما مبادئ حقوق الإنسان والاعتراف بحقوق الأقليات غير الإسلامية، فليست إلا وسائل يسخرها الغرب لفرض هيمنته!

الديمقراطية والعقلانية "تجديف على الدين" في منطقة حشرتها سيطرة الكولنيالية خلف حاجز منيع لم تخترقه قيم الديمقراطية والعقلانية، فختمت المنطقة بخاتم التخلف وأودت بشعوبها في حضيض الوصاية والإذلال!! ألا تتماثل السلفية في طرحها هذا مع أعداء الإسلام، إذ يعللون تخلف الشرق بالدين الإسلامي ويخلطون بصورة متعمدة بين الجمهور والدين.

## زمن بلا تاريخ

وسعت المؤسسات الدينية، متمثلة في الأزهر، ميدان نشاطها من متابعة المصاحف وكتب الحديث النبوي، وكذلك الكتب التي تناقش موضوعات دينية ومسائل في التاريخ الإسلامي وفي السيرة النبوية للتأكد من صحتها، باتت تراقب الأعمال الأدبية والفنية. ويتغاض من الدولة المصرية شنت حركات "إسلامية" حملة دموية ضد الكتاب والفنانين، قتلت البعض وشردت آخرين وأسكتت بالترهيب عقولاً حادبة على الدين وجوهره الإنساني. ألا تواصل هذه المشاهد وظيفة أسندت للأزهر في ظل سيطرة الإنجليز والحدويي؟ ألا تواصل هذه وتلك تقليداً رسمه خلفاء بني أمية إذ استأثروا بالخلافة وحولوها إلى ملك عضود، قطعوا رأس حفيد رسول الله متذرعين بـ "خروجه على إمام زمانه"؟ حتى أن يزيد بن عبد الملك أتى بأربعين شيخاً شهدوا جميعاً أنه ما على الخلفاء من حساب أو عذاب؟!



وفي بوتقة جهل العصر الوسيط أيضاً انطلقت حملة مناهضة التقدم، ولاقت النجاح. يصف سلامة موسى في مذكراته أوضاع التعليم في مصر مع بداية القرن قائلاً: "اجتزنا امتحان الشهادة الابتدائية، وكنا في مصر عام ١٩٠٣ لا نزيد على ثلاثمائة أو أربعمئة تلميذ. ولم يكن بالقطر سوى ثلاث مدارس ثانوية كانت في نظامها أشبه بثكنات عسكرية يتسلط عليها الإنجليز وبأوامر وعقوبات عسكرية". وينقل الدكتور أحمد العلي في أطروحة دكتوراه عن طه حسن أن "ولاة الأمر طلبوا من الشيخ محمد الأنباي شيخ الأزهر ١٨٨٦-١٨٩٥ فتياه بصدد تعلم المسلمين العلوم الرياضية فيرد بأن الخير في بقاء القديم على قدمه". وحاول الشيخ محمد عبده إقناعه بتدريس مقدمة ابن خلدون في الأزهر فأجاب أن العادة لم تجر بذلك. "وكان ابن خلدون قد درّس في الأزهر في العقد الأخير من القرن التاسع الهجري، أي القرن الرابع عشر. جرى إخضاع الأزهر لإشراف الخديوي والإنجليز، وتعرض منذ مطلع القرن لحملة اضطهاد وإبعاد استأصلت كل أثر للشيخ الإمام محمد عبده. بعد إخراج الإمام من مجلس إدارة الأزهر أعطيت مشيخة الأزهر إلى الشيخ محمد البخيت، الذي حرص على تطهيره من "رجس العلوم العصرية". كانت السيطرة الإنجليزية تعارض تطوير التعليم وتقصره على الكتابات وعينت الإنجليزي دنلوب مستشاراً لوزير التعليم المصري. وهو الذي أرسى مناهج تعليمية وأساليب تدريس وإدارة مدرسية من شأنها تعطيل العقل الباحث والإرادة الواعية، وتخريج الثنائي-الخانع المتسلق أو المتمرد داعية العنف. أبعاد عن التعليم في الأزهر تلاميذ الشيخ الإمام، كل من الشيخ أبو خطوة أحد أصدقاء الإمام، والشيخ عبد الله دراز داعية تحكيم العقل وبناء الاجتهاد على قواعد العلم، وهو الذي قام بدعوة من الشيخ الإمام محمد عبده بتحقيق كتاب أبي أسحق الشاطبي "الموافقات في أصول الشريعة". وتعرض للمضايقات والتهديد في لقمة العيش الشيخ المصرفي من أتباع الإمام. ويتحدث الدكتور طه حسين في كتابه "الأيام" كيف صدم إذ صده الشيخ المصرفي ومنعه من توجيه الأسئلة قائلاً: "عاوزين ناكل عيش". "انصرف مع صديقيه علي عبد الرزاق واحمد حسن الزيات وإن قلوبهم ليملاًها حزن عميق". ونصادف الشيخ المصرفي أحد أعضاء المجلس التأديبي الذي حاكم الشيخ علي عبد الرزاق وسحب منه شهادة العالمية!

لم تكن صدفة إذن إسناد الحملة المضادة للتغيير إلى الأزهر ومن أطلق عليهم "رجال الدين". بدأت بسؤال وجهه مراسل "التايمز" عام ١٩٢١ إلى شيخ الإسلام في الأستانة أفنتى، وهو يجهل أبسط مبادئ علم الاقتصاد، أن الاشتراكية "تخل بالملكية الشخصية وحقوق التصرف". ونشرت الفتوى على أوسع نطاق. ثم دخل الأزهر المعركة، وقدم الشيخ محمد البخيت فتوى مماثلة. واتسع نطاق حملة برز فيها اسم الشيخ التفتزاني داعية تكفير التحديث والتقدم.

أما في فلسطين فمنذ البداية ارتبطت ظاهرة تبلور شخصية وطنية فلسطينية بالاستيطان الصهيوني. اتسمت الإرهاصات الأولى للفكر السياسي في فلسطين بقلق شديد إزاء موجات الهجرة اليهودية وخطرها على الكيان العربي الفلسطيني. تعاقبت العقود تحمل النكبات والكوارث، بينما الخطر الوافد يبعد الانتباه عن التخلف القائم. واحتاج الشعب الفلسطيني إلى عقود من المعاناة كي يتبين أن الاستيطان حليف للتخلف المحلي، ركوداً اقتصادياً وقيماً وعلاقات اجتماعية وسياسية وثقافية. لعب الاستيطان الصهيوني دوراً في تمزيق المجتمع ومنع

تراكم الخبرات والثقافة وتخلخل النظام السياسي بين حين وآخر، ووضع عملية التحرر تحت وصاية المحافظة السياسية والاجتماعية. "أدى الإحساس بالخطر الصهيوني المتنامي إلى تبلور فكر سياسي فلسطيني تميز، إلى حد ما، عن الفكر السياسي الذي انتشر في الولايات السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية" كما كتب الباحث الفلسطيني ماهر الشريف. [البحث عن كيان]- إصدار مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي - نيقوسيا - قبرص ١٩٩٥]. ونقل عن نجيب نصار تشديده على الاحتفاظ بالتبعية للعثمانيين "شدد في أكثر من مناسبة على ضرورة سلامة الوحدة العثمانية، ونشر العديد من المقالات التي تحذر من تأثيرات الحركة الصهيونية المتزايدة على الحكومة العثمانية الجديدة التي تشكلت بعد ثورة ١٩٠٨". ونقل في هذا الصدد عن جريدة "الكرمل" لمحورها نجيب نصار في العدد ١٧ الصادر في ٢٢ آب ١٩١١ قوله "نعتقد أن الصيونييين وجدوا فيهم (حركة تركيا الفتاة) موضوعاً قابلاً للخديعة فأخذوا يتلاعبون بقلوبهم وبالسياسة العثمانية، ويغرسون في صدورهم الفكرة والكراهة للعرب. أما نحن العرب فلم نبرهن على كوننا أوفر حكمة من إخواننا الأتراك تجاه السياسة التي تتهدد سلامة المملكة".

وفي كتاب ألفه عن الصهيونية، يعقد روجي الخالدي، خريج معهد العلوم السياسية وجامعة السوربون في باريس، مقارنة بين تخلف الفلاح الفلسطيني والفلاح في مزارع الكيبوتسات اليهودية: "مقابل الفلاح المغتصب تقف مزارع يهودية مزودة بالآلات والأدوات الزراعية من الطراز الأوروبي ومدارس وأطباء وجمعيات صهيونية منظمة تضع في فم عضو الإدارة (العثمانية) قطعة من ذهب كي يضع جلاذوها في فم الفلاح الفلسطيني قبضة من تراب".

خلال القرن العشرين جرت فورات وانقلابات في مختلف الأقطار العربية، حركت المستنقع الراكد دون أن تحفز مياهه الآسنة. بقيت أسئلة مرحلة النهضة تهوم في الفضاءات العربية، واستمر الفكر السياسي والاجتماعي يناقش نفس القضايا المطروحة من مهمات تبديد ظلامية العصر الوسيط. انتزعت معظم الأقطار العربية استقلالها عنوة ليتبين لها أنه منقوص بسبب التبعية الاقتصادية. فشلت برامج التنمية التي أعدتها الأنظمة العربية بدون تخطيط ولا تنظيم للموارد أو تجميع للمدخرات. لم يدخل على نظام الإدارة أي تحديث يبشر بأن خططاً عقلانية نزيهة وحادية باتت تدير حياة المجتمعات المحرومة. وسعت الأنظمة مجال الشعوذة ليشمل الاقتصاد والسياسة والإدارة والثقافة. أما المثقفون الذين عارضوا أنظمة الكولونيالية وأدخلوا النقد في مناهجهم المناهضة للسيطرة الأجنبية، فقد وجدت أغليبتهم الساحقة ضالتها في وظائف بيروقراطية في أجهزة الدولة الوليدة. أجهض مشروع التحرر الوطني، وتعذر تحقيق التحرر بدون ديمقراطية. وكان محتملاً في مثل هذه الظروف خسارة القضايا القومية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كانت الهزائم أقسى من أن تحتملها الجماهير الشعبية، التي التهمت عواطفها الوطنية مع ارتفاع موجة الكفاح التحرري المناهض للكولونيالية، فراجع حماسها تحت وطأة الخيبة إلى قدرية مغرقة في صوفيتها وفزعها من المجهول، واستنقت السلفية. دخلت حركة التحرر الوطني في ما يشبه البيات الشتوي، واستحكمت عزلة

اليسار وظهر في حضيض التردّي . فلا هو قادر على التواصل مع أدواته الاجتماعية وتحريكها إلى النشاط الذي يبذل حيرتها ويعيد لها ثقمتها بنفسها ، ولا القوى المضادة مقتصدة في الاستغلال الأقصى للحالة من أجل تمكين سيطرتها على سيرورة الأحداث .

ومع انحسار حركة التحرر الوطني تسللت عوامل الردة في الفكر والسياسة داخل المجتمعات العربية ، لتتعزيز القطرية والاستبداد والفساد والتبعية الاقتصادية . ولدى انكفاء الرابطة القومية تراخت الرابطة الوطنية وتشظت المجتمعات العربية إلى طوائف وعشائر وقبائل وأعراق اثنية . مضى أكثر من قرن على حركة التنوير لتجد الشعوب العربية نفسها تعود إلى عصر الظلامية . كانت نهاية القرن التاسع عشر تعج بتطلعات العلم والدستور والإصلاح الديني وتحرير المرأة وينشد "الرعايا" حقوق "المواطنة" وتنحسر ثقافة النقل كي يتسع حيز العقل وثقافته ، ويذوي نظام الملل لتنشأ الدولة المركزية الحديثة ويحدث الانطلاق من الانغلاق إلى رحاب الانفتاح العالمي . ويجر القرن العشرون ذيله منهكاً بئساً في رحلة مضادة إلى الشعوب السياسية والاقتصادية ، ويسدل الاستبداد ظلامه يسلب حق المواطنة ويستأثر بالثروات الوطنية . يرجع الكاتب المغربي عبد الإله بلقزيز ، (السفير ٣٠/٥/٢٠٠٥) "إن إعلان تكتل أهل السنة في العراق أنما هو حصيلة الانضمامات الطائفية الجارية في العراق اليوم ، ويقدم أكبر مساهمة سياسية لاستراتيجية التفكيك الكياني الكولنيالية" .

وتتطوع المرأة للارتداد إلى ركن الحریم والاختباء خلف النقاب . لم تنجز الجماهير العربية تاريخاً جديداً يتميز بالقطع التام عن الماضي المظلم .

صاغ الدكتور طه حسين مشروعاً من شأنه أن " يطور قضايا النهضة المجهضة بالاستناد إلى العلم ومنهجية ، حيث تتحد الحرية مع العلم وتستقر الديمقراطية على ركائز التحرر والتنمية والتقدم ، وتطلق حرية العقل وتتعزيز سلطته بديلاً للخرافة والشعوذة والنقل والتقليد . المشروع الجذري المضمن في أطروحة " مستقبل الثقافة في مصر " أهملته البرجوازية وخذلتها لأنها هجينة بلا أفق تركز جهدها للحفاظ على القائم كجزء داعم ومكمل لنظامها ، واعتبره اليسار للأسف برجوازياً متخلفاً عن هدف " الاشتراكية " ، مع أنه برنامج ثقافي بامتياز لليسار .

## تأجيل الديمقراطية أودى إلى المتاهة

لم تدخل اندفاع المد القومي تغييرات نوعية على الوعي الاجتماعي العربي ، بسبب أخطاء اقترفتها فصائل حركة التحرر الوطني بلغت حد الخطيئة . وبهما في هذا المجال خطيئة اليسار لأنه موضوع البحث . تمثل قصور اليسار في النقل وإغفال الواقع وضرورة محاورته والاسترشاد بنض حركته ، واستنباط المهمات من معطياته . ولو تم ذلك لاستخلصت الدراسة العانية للواقع أن الجماهير لا تعاني من استغلال قوة عملها ، إنما من البطالة والسخرية والقهر والاستلاب . الشعوب العربية كانت بحاجة لمن يتشلها من قناة العصر الوسيط وجوره . نظر الجمود

الفكري إلى الاشتراكية نقيضاً مطلقاً للرأسمالية، وإلى الديمقراطية البرجوازية ظاهرة خلفها الزمن وراءه، والوعي لا شأن له بالديمقراطية. ورأى القوميون هدفهم في الوحدة القومية معزولة عن التحديث والديمقراطية. أما السلفيون فأداروا الظهر للواقع المتعين برمته.

جرت وقائع الحملة المناهضة اليسار بأساليب وأدوات مستعارة من العصر الوسيط، حيث الثقافة السائدة هي ثقافة البيعة والموالاة: اضطهاد المعارضة لا يصدم المزاج الشعبي، باعتباره مواصلة لتقليد القرون الوسطى، حيث المعارضة زندقة وخروج على الجماعة، وحيث الفقه السائد ينادي أن "من يحكم يطاع"، وحيث يعتبر شريكاً في الجرم كل من يقدم الدعم أو يشفع للخارج على الجماعة والمتمرد على طاعة أولي الأمر، أو يشفع له.

لا يمضي الصراع السياسي مرافعات على منبر العدالة، إنما صراعاً ضارياً حول مصالح، تستخدم المحافظة خلاله، وهي تدافع عن امتيازاتها، كل صنوف العنف والأكاذيب والفبركات المبتذلة وأنصاف الحقائق، وتتلعب بالعقول والعواطف. ورغم سذاجة الدعاية فقد وافقت مستوى من الوعي السائد في المجتمعات العربية. بما أن الاشتراكية تريد جعل الأملاك مشاعاً بين أفراد المجتمع، وحيث أن المرأة ملك لرجلها، حسبما تفرضه التقاليد، فالدعوة الاشتراكية ترمي إلى تشريك النساء وإلغاء الأسرة. انتشرت الدعاية لأنه حيث تنتشر الأمية تروج الإشاعة. ولم تعرف المجتمعات العربية فضيلة التقصي والتحقيق المحصنين ضد الإشاعة. فهذه ثقافة مرحلة أرقى. وكم هو سهل تمرير الخرافة والإشاعة والشعوذة والشاوية على المجتمعات المتخلفة! وتعاقبت الأجيال وفي وعيها يترسخ أن "البلشفيك" (وهي التسمية الروسية للاشتراكيين الروس) صفة للبهائم التي تعيش حياة من الإباحية والتحلل الاجتماعي ومعارضة قيم المجتمع. وجدت المحافظة في ملايين الأميين احتياطياً اجتماعياً.

ووقفت الليبرالية العربية آنذاك بجانب الحملة وبقيت تقف مواقف عدائية من التغيير الجذري، خاصة من الشيوعية فكراً وتنظيمات سياسية. وحتى خمسينات القرن الماضي كان يحلو لمحمود عباس العقاد، أحد الوجوه البارزة لليبرالية العربية أن يتحدث بلغة بوليسية لدى التعرض للفكر الآخر. فلدى تعرضه لكتاب "في الثقافة الوطنية" من تأليف محمود أمين العالم والدكتور عبد العظيم انيس فضل القول "إني لا أناقشهما، بل أضبطهما". إنهما شيوعيان". هكذا باللموس تعين مفهوم تواصل القرون الوسطى في الحياة الاجتماعية العربية.

اعتبر جدل الاشتراكية والديمقراطية من مسلمات المنهجية العلمية. الاشتراكية لا تتحقق إلا تنويجاً لإنجازات ديمقراطية توسع حقوق الشغيلة وتشرك أوسع الجماهير الشعبية في إدارة شئون الحياة الاجتماعية بما فيها الاقتصاد. بالطبع بعد خلاصهم من قهر العصور. لم يتقن الشيوعيون وفصائل اليسار الجدل المادي كعلم ومنهج وجودي، وأخلوا بالبلد الجذلي الأساس، وحاداً وصراع الأضداد.

تبنى اليسار العربي رؤية قدرية تقول بحتمية ساذجة منغلقة على نسق واحد أرفع من شعرة، إن انحرفت عنه ميمناً أو يساراً انزلت في مهاوي التحريفية والعمالة للعدو الطبقي. أغفلت هذه النظرة الأحادية تعددية ظواهر الواقع

الإنساني وصراعيتها وضرورة انفتاحها على مختلف الإمكانيات، وامتلاكها أدوات البحث والتحليل الموضوعي العلمي للظواهر والمصالح ولأنماط الإنتاج ومعطيات العلم والتقاني في شتى فروع المعرفة لتنوير الوعي وتسليح إرادة التغيير والتطوير والتحديث، والاستناد إليها في البحث والتحليل. وضمن هذا التعسف وجدت الدعاية المضادة فرصتها في الاتكاء على الجمود المبدئي والقوالب الجاهزة المفروضة لرفع الصراخ التهريجي حول "استيراد المبادئ" و"أصابع موسكو"، بينما هي تدعي التمسك بالقيم والتقاليد ومبادئ الدين الحنيف!!

رأوا المثالية نقيضاً مطلقاً للمادية فأغفلوا حقيقة أن الدين، فكراً ومبادئاً وقيماً، واقع موضوعي لا يمكن إغفاله أو تجاهله. والمادية الفلسفية رؤية تتعامل مع الواقع الموضوعي كحقيقة تجد لزاماً عليها أن تفهمها وتستوعبها. ليست المادية كما صورها الافتراء المبتذل شهوانية مفرطة وشره إلى الترف ومباهج الحياة.

آمن اليسار في بدواته المبكرة، والشيوخيون من صلب اليسار، بحق، أن مشاعر الجماهير الدينية ومعتقداتها قوة تماسك اجتماعي. وأن المعتقدات الدينية ليست سوى مجموعة من القيم الشائعة بين الناس باسم دين شكلت على مدى أجيال مضمون الحياة الروحية، وحدثت حول تلك القيم باعتبارها مرجعية فكرية، فتشكل من أفراد المجتمع قوة اجتماعية متماسكة. والقوة الاجتماعية المتماسكة لا يمكن أن تعتبر من وجهة نظر المنهج العلمي إلا قوة مادية قائمة في الواقع. كما اعتبر اليسار أن الاشتراكية لا تعارض مع الدين، بالعكس تحمل الاشتراكية الجوانب الإنسانية من الدين إذ تحذب على الفقراء والمستضعفين. كتب الشيخ الأزهري، صفوان أبو الفتوح، عضو اللجنة المركزية لحزب الشيوعيين المصريين، متحدياً مزاعم تعارض الاشتراكية مع الدين. وكتب رفيقه الشيخ عبد اللطيف بخيت، يقول "بصفتي مدرساً في مدرسة عالية (مدرسة القضاء الشرعي) أتحدى أولئك الذين يزعمون مخالفة الاشتراكية للدين بالإتيان بآية أو حديث يتعارض مع الاشتراكية. بل على العكس تجد روح القرآن والسنة تتمشى مع الاشتراكية كقوله تعالى "عبس وتولى، أن جاءه الأعمى وما يدريك لعله يزكى". أو كقوله "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" وليس "أغناكم".

رغم انتشار الأمية، وتعدد قنوات الدعاية مقابل ضعف إمكانات اليسار، ورغم المطاردة الضارية لليساريين لم يكن محتملاً نجاح الدعاية المضادة في اكتساح الوعي الاجتماعي لولا قصور في الطروحات الفكرية والسياسية لليسار. فالاشتراكية هدف نبيل وإنساني لكن لم تنتهياً شروطه بعد. والتركيز عليه مع تغييب الديمقراطية، كمهمة عاجلة، مهمة انتشار الجماهير من حياة العصر الوسيط، أحاط اليسار بعزلة باردة حتى زمن طويل.

من ناحية ثانية اكتفى اليسار بالدفاع، ولم ينتزع من قوى المحافظة مبادرة إغناء ثقافته الوطنية الديمقراطية بدعوة العدالة الاجتماعية والقيم العقلانية والإنسانية المضمنة في النصوص المقدسة. ترك للسلفية المتغلغلة في الفكر السلطوي قبل أن يتشكل حزبها السياسي، مطلق الحرية في تأويل الدين. والسلفية انتقائية في الأخذ عن السلف وتنزع النصوص من سياقاتها. حفل الفكر السلفي بترويج الصوفية والجبرية كفكر ديني يغري بالخضوع والصبر على الظلم ومشقات الحياة. إن مقارنة الدين من خلال الاجتهاد لا تقتصر على القياس، إنما تتأثر بالمنطلقات

الثقافية والنفسية للأفراد والجماعات، ومن طبيعة الانحياز الاجتماعي. نجد الشيخ محمد علي شمس الدين رئيس المجلس الشيعي الأعلى يسجل وصيته قبل موته ويحذر فيها من التمرس خلف التعصب الطائفي. ونجد الإمام حسين فضل الله ينبه، في ندوته الأسبوعية (السفير ٨/٦/٢٠٠٥)، يحذر من "أن العناوين الإسلامية تستغل استغلالاً سيئاً، لتصبح في بعض الممارسات سلعة في البازار السياسي أو الانتخابي، فتعمل على تلميع صورة هنا وعلى رتق فتق هناك، الأمر الذي يؤدي مع الوقت ومع استمرار هذه الممارسات واعتياد الناس عليها، إلى أن تفقد المفاهيم والقيم الإسلامية أصالتها وقيمتها التأثيرية في النفوس". وفي مجالات عدة ميز المجتهد الأكبر الدين عن الطائفية واعتبر الأخيرة استغلالاً بشعاً لقيم الدين وتشويهاً لرسالته الإنسانية في التواصل بين الناس.

وفي إحدى الدراسات النفسية نجد الدكتور أسعد الأمانة [الحوار المتمدن ٧/٨/٢٠٠٥] يطرح التعصب نقيض الإيمان، وليس نقيض التسامح وحسب. "وفي الواقع أن الإيمان التقليدي أو الاعتبادي بالدين لا يترك أثراً سلبياً على النفس أو على السلوك بل يكون موضع فخر لصاحبه أمام الآخرين، أما الحماس الديني القائم على التعصب والتطرف والتصلب في الرأي فإنه يولد الاتجاهات التعصبية بمرور الزمن ويترك الأثر السلبي في نفوس الآخرين حتى وإن لم يصدر منه ما يسيء، ولكنه يتعامل بخشونة واضحة وسلوك بعيد عن التسامح. وهو إزاء ذلك يعادل ويساوي سلوك الاضطراب العصابي". ولا يقتصر الأمر على دعاة الدين، إنما يشمل أيضاً المشاركين في النشاط السياسي كافة. الصحة النفسية تلهم التحاور والتسامح واحترام الرأي الآخر. ويصل الباحث إلى القول إن للتطرف والتعصب "جذوره التكوينية في مرحلة من مراحل النمو النفسي عبر مراحل حياة الفرد... ومن الملفت للنظر أن المتعصب والمتصلب في الرأي وفي المعتقد يتشابه سلوكه في العديد من النقاط مع مريض العصاب (المريض النفسي)، هذه الهواجس تتماثل المتعصب والعصابي "المريض النفسي" دائماً، فضلاً عن الريبة والشك في الآخر حتى وإن كان يتشابه معه في الدين، ولكن يختلف معه في المذهب حتى يلجأ في الكثير من الأحيان إلى إنهائه بالقتل".

انتشال مجتمعات الشرق من تخلف القرون وإيصالها إلى الحضارة العصرية أولاً، ثم الشروع في النضالات الطبقيّة هو مضمون نصيحة قدمها لينين لمثلي كادحي الشرق. فأنصار التغيير لا يخفى عليهم أنهم يعملون في "ظروف يشكل المزارعون أغلبية السكان، حيث المهمة تتمثل في شن النضال ضد بقايا العصور الوسطى وليس ضد الرأسمالية. ومثل هذه المشاكل لن تجدوا لها حلولاً في أي كتاب شيوعي". كما نصح لينين ولم يلتفت أحد للنصيحة. "أنكم ستواجهون مهمة لم تواجه قط شيوعي العالم. وبالاستناد إلى النظرية العامة للشيوعية وممارستها عليكم أن تتكيفوا مع الشروط الملموسة التي لا يوجد لها مثيل في أوروبا".

جرى تجميد الجدل فتحول إلى مبادئ نهائية لحركة الواقع والمنهج والمعرفة. بعد تقديم النصيحة فرض ضغط الأحداث طرح شروط للانضمام إلى الأمية الثالثة توجب الالتزام بنود أساس لا محيد عنها، وتحولت البنود إلى مبادئ، وتحول "الفلاسفة" إلى بوليس سياسي للحقيقة، وتحولت المادية التاريخية إلى رؤية اقتصادية تطويرية

للحركة الاجتماعية ذات اتجاه واحد. الاشتراكية تمضي من نصر لنصر والرأسمالية محكوم عليها بالزوال.

## مرتكزات التغيير

في وهدة الترددي المربع، وبعد تجريب مختلف البدائل تُفتقد الديمقراطية. بات الوعي عاماً بضرورة الديمقراطية لإخراج المجتمعات العربية من المتاهة. وحيال تنامي الطلب تكثر عروض الماركات التجارية، ومعظمها مزيف. فقد انبرت العولمة والقوى المحلية المرتبطة بها للترويج للبيرالية مبتذلة، تتقنع بمناهضة الاستبداد في حملة على الدين والقيم الحضارية المشكلة لنسيج الكيان الاجتماعي وحافظه وحدثه. انبرت الليبرالية العربية الجديدة، وهي لا تخفي مناصرتها للحملة الأمريكية، تود احتلال صدارة المسرح، تنادي بديمقراطية لا تعبأ بقضايا الجماهير ومعاناتها، ولا تتعارض مع الانتماءات الضيقة والولاءات المحافظة. تقدم ديمقراطية زائفة مفرغة من ضرورة إحداث تحولات اجتماعية عميقة تحدّث المجتمع وتبعث حركة جماهيرية ديمقراطية من حيث تركيبها والأحكام المنظمة لأنشطتها، وديمقراطية من حيث برنامجها الاجتماعي.

يلقي خطر تحريف الهدف وحرف المسيرة على قوى اليسار أن لا تدع الفرصة نضيع وتبادر على عجل. فهي الحامل الاجتماعي للديمقراطية والتحضّر، وهي القادرة على التلاؤم مع الواقع وتهيئة الأدوات الفكرية والثقافية للتغيير المحول للواقع المتخلف. وفي فلسطين تلح الضرورة التحول السريع إلى الديمقراطية ومؤسساتها وأحكامها، نظراً لضغوط محمولة ترمي إلى توريث المجتمع في حرب أهلية. ينبغي بدون تأجيل الشروع بإحلال التسامح والحوار والنقاش في صدارة النشاط السياسي على الساحة الفلسطينية. الطرف القاهر يستدعي قيام تجمع ديمقراطي وسط بين قطبي الساحة السياسية في فلسطين، لبتشكل، من أجل إنجاح خيار الحوار والتحكّم في الخلافات، تجمع من الأحزاب القائمة والعناصر المستقلة وأخرى تركت تنظيماتها وانزوت لسبب أو آخر، لكنها ظلت تطوي الروح على الحلم النبيل حافزاً وطنياً للمشاركة في عملية الإنقاذ. وتقضي الأخلاق على الرفاق السابقين أن لا يتناولوا تنظيمهم بالقدح سواء عارضوا بعض طروحاته الراهنة أو جملها. إذ ما زال الحزب السياسي وريثاً لمعاناة أجيال من المناضلين ممن قضى بعضهم وحمل البعض ميسم السجون والمعتقلات والمطاردات لعدد يقل أو يكثر من السنين. وعلى عناصر التجمع الترفع عن تقليد سبى طغى على العمل السياسي في الماضي يطلق على مفاهيم الآخرين وثقافتهم ومعتقداتهم أسوأ النعوت والأحكام، وأن تتوخى النقد بدون تقديس ولا تدنيس.

رغم صعوبة وتعقيد التوجه الديمقراطي في ضوء تمزق المجتمع الفلسطيني والتوترات النفسية الناجمة عن الهجمة الاستيطانية العدوانية والاحتلال العسكري الذي يرهاها، وكذلك الضغوط الشارونية المدعومة من قبل الإدارة الأمريكية، فإن الخيار الآخر ينطوي على المخاطر. وعلى النقيض من المحاجة التي لا ترى المقاومة إلا على شكل العنف المسلح فإن الرؤية الموضوعية والتفكير الهادئ يريان في تشكيل الحركة الجماهيرية الديمقراطية الضمانة لتصعيد المقاومة المنهجية للاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته في ضوء اختلال القوى مأسسة العدوان وتأجيج شهوة التهديد بالسلاح المتمكنة في نهج المؤسسة العسكرية المهيمنة على المجتمع الإسرائيلي. وتلاقي المؤسسة حرجاً

أكثر في ممارسة أسلوبها المفضل إزاء حركة جماهيرية سلمية، تعمل تحت مراقبة حركة دولية واسعة لمناهضة العولمة، وبالتعاون معها. وحيث أن مخططات شارون وحلفائه خلف المحيط لا تترك أملاً في التوصل إلى تسوية تلي الحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية، فإن من العبث القول أن العنف المسلح بمقدوره، ضمن اختلال التوازن الراهن، إجبار الاحتلال على الرحيل، ناهيك عن وقف التوسع الاستيطاني. فالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مرهون تحقيقها بظروف إقليمية ودولية مغايرة. ولم يثبت العنف المسلح قدرة على حماية الشعب أو ردع التطاولات الهمجية، ولا حتى الانتقام للشهداء. وإذا كان الفلسطينيون قد جربوا عبثية التفاوض مع قوة متفوقة سادرة في ممارساتها بغير إزعاج، فقد خبروا أيضاً وبخسائر فادحة أن نظام العولمة يتحين كل سانحة كي يمارس لعبته المفضلة. شن العدوان وتحريك آلات التدمير والقتل الجماعي. إن للنظام الدولي الجديد مبادئ وأهدافاً تتماهى مع الاستيطان الكولونيالي، وتنتهز العنف بأبسط أشكاله كي تشرع حربها "الصليبية المقدسة". والحروب الراهنة لا تعرف أساليب حرب إنسانية أو سلاحاً رؤوفاً.

أن الأوان كي يعي اليسار مسؤوليته في تقديم الحقيقة لجمهور بمقدوره أن يفعل شيئاً، كما يحب تشومسكي أن يطرح الأمر. فمن واجب القوى الديمقراطية التخلي عن لامبالاتها وأن تهض بأعباء الواجب التاريخي قبل فوات الأوان. وحيال توجه شارون لإشعال الفتنة الداخلية يجب الرد على مساعي الفتنة بإحلال الديمقراطية وتنشيط مبدأ الحوار والنقاش والاحتكام إلى المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون وصناديق الاقتراع. إن أسوأ العواقب التي يجب تجنبها ليس تفوق هذا الفصيل أو ذلك، إنما الانزلاق بدون وعي ولا روية في حرب أهلية.

ولتجنب المأساة يتحمل اليسار عبء إدخال الحوار والنقاش كوسيلة لممارسة الديمقراطية ومن أجل التحكم في خلافات الرأي وإدارة الأزمات. فالمنهج الفكري الذي يقدم النقل على العقل ويتساهل مع التعسف ويحتفظ بتقليد القهر والاستلاب، ويخضع المثقف للسياسي وتعتبره عقد العصاب لا يتقن أسلوب الحوار ولا يتعهد بالرعاية. كما أن التنظيم الذي يغيب الديمقراطية في حياته الداخلية يتعذر عليه إقامة علاقات حوار مع التنظيمات الأخرى. فمن واجب تجمع اليسار قيادة عملية إدخال الديمقراطية وأن يكون القدوة وقوة المثال، إذ يشرع أبوابه لحوار الآراء ويمارس الديمقراطية في حياته الداخلية.

ثبت من التجارب الكارثية للمجتمعات العربية أن حالة الاستبداد السياسي وقمع الحوار وكبت حرية التعبير كانت الحاضنة للانحراف السياسي وتميرير المصالح غير المشروعة والتغطية على الفساد والصفقات المشبوهة. وظهرت الصورة العربية شائثة وغير حضارية أمام العالم بسبب هذه المسلكيات المنحرفة. ومن الجانب المقابل يعزز حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني وقضيته إظهار الإرادة الحازمة لمكافحة الانحرافات وتحريرتها.

هناك برنامج شامل لليسار من أجل النهوض الاجتماعي يشمل القضايا الاقتصادية والثقافية والتعليمية وقضايا البيئة والصحة والرعاية الاجتماعية. كما أن الثقافة الوطنية الديمقراطية تنطوي على بعد قومي يستند إلى وحدة الثقافة العربية، يعزز علاقات التضامن الكفاحي ويقيم أشكالاً من التعاون والتكامل بين الأقطار العربية. ومن



شروط الانتصار في المعركة المناهضة للعوامة لتعزيز التضامن الكفاحي مع الحركات المناهضة للعوامة، والتنسيق في مجال السياسة الدولية. غير أن مهمات داخلية لا تقبل التأجيل.

كما يستلهم اليسار كل ما يحتفظ بنزعة إنسانية عقلانية في التراث الفكري والشعبي وفي مبادئ الدين. وهو يطور في هذا المجال إسهامات المنورين والمصلحين الدينيين في العصر الحديث، ويطور العقلانية العربية-الإسلامية في أرقى تجلياتها. لا يحتاج الباحث للاسترشاد بالفكر اليساري كي يلتقط تعاليم الدين التي تحض على التسامح والاهتمام بالقضايا الإنسانية. كل ما يلزم سعة في الأفق وتسام عن نفاق الحاكم. نتأمل في هذا المقام ما طلع به على سبيل المثال الباحث السعودي في الدراسات الإسلامية حسن الصفار من أن "خطابنا الديني يحتاج إلى اهتمام أكبر بالقضايا الإنسانية، لحشد الجهود لمعالجة كثير من الحاجات ومتطلبات الحياة في مجتمعاتنا التي تعاني من انتشار الأمية والفقر ونقص الخدمات". ويمضي إلى القول "إن إقبال الناس في مجتمعاتنا على بناء المساجد لا يوازيه إقبال على بناء الجامعات والمكتبات، ومواظبة البعض على تكرار الحج والعمرة لا يزاحمه توجه لكفالة الأيتام؟" يستلهم الباحث أحاديث الرسول الكريم بصدد أهمية وألوية خدمة الناس ونفعهم، كما ورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): "الخلق عيال الله فأحب الخلق إلى الله من نفع عيال الله". .؟

يد اليسار الأيدي لهذه الدعوات، حتى لو لم يكن دعواتها ذوي توجه يساري، ويدرجها ضمن برنامج "التجمع الوطني الديمقراطي". يتعاون اليسار مع الاتجاه المستنير من التيار الديني ويعزل مناهضي التحديث والعقلانية، يوحد جميع الأبواب والشغرات أمام محاولات العبث بالحرثيات والتقليل منها، ويفتح سبل الرقي بالمجتمع. وعلى مبادرات اليسار تتقرر احتمالات التحرر والتقدم والتنمية في ظل الديمقراطية. فمفاهيم الديمقراطية والتحرر والتقدم والتنمية إنما هي جوانب عملية التغيير الاجتماعي الجذري للواقع المتخلف.

في المجتمعات الطالعة من القرون الوسطى يشكل تذويب الانتماءات الضيقة كالعشائرية والطائفية والقبلية والعرقية مهمة ديمقراطية من الدرجة الأولى، وشرطاً أساسياً لتوفير حق المواطنة لكل أفراد المجتمع، وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين. المواطنة، بمعنى تكافؤ الفرص للفرد بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي أو العشائري، هي حق ديمقراطي يشهر تكافؤ أبناء الوطن الواحد، وهي في نفس الوقت مقدمة لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية. أما الاكتفاء بالتعددية كشرط للديمقراطية فمهزلة تعيد إنتاج القهر السياسي والاجتماعي. التعددية ينبغي أن تسندها مؤسسات تتفق عليها القوى السياسية من شأنها أن تحمي حقوق الأفراد المدنية والاجتماعية والاقتصادية، وتضمن حكم القانون الذي يضع جميع هيئات الدولة وأجهزتها تحت المساءلة والمراجعة.

كما تنصدر مهمات إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية انتشال الجماهير من حالة الاستلاب والقهر وتحريرها من نفسية الانسحاق واللامبالاة، بنقلها من هامش الحياة الاجتماعية إلى المساهمة الواسعة في النقابات المهنية والعمالية والتعاونيات والهيئات الأهلية. التحرر الاجتماعي يقتضي رفع وصاية السلطة على الحركة الجماهيرية وإطلاق حرية الانضمام الطوعي في الهيئات الاجتماعية. ومن خلال العمل داخل الهيئات الاجتماعية يتقن

الأفراد فن تبادل الآراء والحوار المرن، والتوصل إلى التوافقات وقبول الرأي الآخر، خاصة قرارات الأغلبية. الهيئات الأهلية ينبغي أن تتحول إلى مدارس أساسية للديمقراطية. والديمقراطية بهذه الموصفات تغدو نمط حياة يوفر إمكانات تطوير المهارات والمواهب والقدرات ليحقق الفرد أسمى إمكانات الترقى المادي والروحي.

وطلحت تجربة التحولات الاجتماعية المجهضة مفهوماً متقدماً للديمقراطية يقرن تكاملها بإنجاز ثورة ثقافية تغدو حيالها الديمقراطية حرية واعية مستنيرة، من شأنها كسب الفلاحين وصغار المالكين لصف الاشتراكية. ولو أتيح لهذا المفهوم أن يتعزز في الحياة ل جاءت الاشتراكية حقاً متقدمة على الرأسمالية. وتقترن الديمقراطية بـ "شفافية" لا تترك مجالاً لخداع الجماهير والتلاعب بعقولها، يغدو كل "كذب أو تحايل أو إخفاء الحقائق عن الجمهور هو بمثابة الانحدار إلى درك السياسة البرجوازية".

يدرك طيف اليسار أن هذه الشروط الأولية للنهج الديمقراطي لا تستقر بمجرد الاتفاق عليها، فهي ليست شروط لعبة رياضية أو مباراة يسند للحكم مهمات رصد المخالفات وضبط اللعب. إنما هي إدراك بالتباين والتعدد في المنطلقات الفكرية والتجربة الكفاحية والقدرات الذهنية والطاقات الإبداعية ينعكس الإدراك. في ممارسة واعية منسجمة وملزمة بالتسامح وحوار الآراء والاحتكام إلى صناديق الاقتراع. وكم كان دقيقاً ومباشراً المفكر اللبناني كريم مروة لدى مراجعة تجربة انتكاسة حركة التحرر العربية، حيث رصد "الخلل في فهم المعنى الجوهرى للديمقراطية، أي الخلل في فهم جوهر الحياة البشرية من حيث كونها حياة متنوعة متعددة لأفراد أحرار. . . ولن تستطيع أحزاب التغيير من الانخراط في عملية تغيير الواقع القائم في بلدانها أنظمة حكم مستبدة ومجتمعات متخلفة إلا إذا أدخلت الديمقراطية في حياتها."

يشكل اليسار، القوة المركزية للتجمع، بينما يضم تجميع قوى الديمقراطية طيفاً أوسع من اليسار. اليسار لا يمكن أن يكون، حتى ولو حظي بدعم أكثرية الشعب، إلا شريكاً للقوى الديمقراطية الأخرى على اختلافها في كل ما يتصل بقضايا البلاد وبهجوم الشعب في الحرية والتقدم.

وبحكم تركيبة التجمع فإنها تنبني على قاعدة التعددية والحرية والإبداع والالتزام الطوعي وغير القسري. التجمع الوطني الديموقراطي "يقوم بتعميق أفكار الديمقراطية والاشتراكية وإغنائها، وتوفير مستوى أعلى من احترام قيم الحرية والعقل والتفكير، والذود عنها، مهما كانت جسامة التحديات" حسب تعبير كريم مروة. فهذه القيم "ستظل منارة في تاريخ بلادنا وفي تاريخ العالم، معتبرين، في هذا السياق، أن الجديد العظيم الذي لم يولد بعد لن تكون مهمة توليده مهمة فرد عظيم، بل هي صارت مسؤولية كل قوى التغيير من المبدعين في كل ميادين البحث والاستقراء والتحليل والاستشراف". يفترض في التجمع الديمقراطي أن يكون متحرراً في أفكاره وسياساته وفي علاقات أفرادهم بعضهم ببعض وفي أشكال وأدوات عمله، من جميع عناصر الخلل التي شابت التجربة الماضية مثل القسر والتنظيم الحديدي والتشنج حيال الرأي المخالف وادعاء العصمة واحتكار الحقيقة.

# أضواء على اليسار الفلسطيني /الجبهة لشعبية لتحرير فلسطين/67 نموذجاً

\* أحمد قطامش

## مقدمة:

ليس اليسار الفلسطيني بتلاوينه نبتاً شيطانياً، أو بدعة مستوردة اقتحمته أيدي خفية، فهو أسوة بالأطراف الأخرى جزء أصيل في المشهد الفكري السياسي، كان من المتعذر وجوده واستمراره لولا حامله الاجتماعي: فئات من المثقفين، الطلبة، العمال، الشغيلة، اللاجئين والنساء، فهم بيئته التي انحازت له واحتضنته على مدى العقود بتمواجهاته بين مد وجزر. (ليس ثمة ضرورة للعودة للجدور، إذ حسبنا التطرق لمرحلة ما بعد هزيمة حزيران ٦٧).

لئن كانت الأصوات النهضوية العربية الكبيرة (الأفغاني، محمد عبده، والكواكبي ...) في أواخر القرن التاسع عشر قد أصابتها العزلة، ولم تمتشق طروحاتها قوى اجتماعية صاعدة، رغم غزارة فكرها وبُعد بصيرتها، فقد كتب لبعض هذه الطروحات جانب من التأييد بعد نصف قرن على أيدي الحركات القومية واليسارية. وبالتالي هاهم العرب، بعد قرن ويزيد، يواجهون نفس المهمات (سؤال التنمية، سؤال الوحدة، سؤال العقل والنقل، المواطنة، العلاقة بالآخر، الحاكم الظالم ...) علاوة على القضايا المستجدة سيما (الديمقراطية، المرأة، توزيع الثروات، التبعية، التخلف الاجتماعي، فلسطين والعراق ...).

عمل اليسار العربي بدأب وببطولة أخلاقية، على ردم الثغرة الكبيرة، فالفكر يصحح قوة مادية عندما يتغلغل في صفوف الجماهير. وكان على العلاقة الجدلية بين الفكر وأساسه الاجتماعي أن تثمر أحزاباً ونقابات وتشكيلات حملتها الممارسة السياسية لإحراز تراكمات ونجاحات هنا وهناك، دون أن ترتقي إلى مستوى الحركات الجماهيرية التي تدق أبواب النظم على غرار تجارب ثورية في فيتنام، الصين، ... أو على غرار المد اليساري الذي تشهده أمريكا اللاتينية اليوم ...

ولدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي مثقلة بأسئلة الواقع الموضوعي (نكية أ ل ٤٨ وما صاحبها من تطهير عرقي لثلاثي الشعب، واحتلال ثلاثة أرباع الوطن، تبيد التراكم المدني، احتلال عام ٦٧، وما اتصل به من بطش وقهر، ومشروع استيطاني توسعي كانت آخر حلقاته اجتياح عام ٢٠٠٢ والجدار النهبي التفتيتي، وصولاً إلى مشروع شارون لفصل الضفة عن غزة... وسياسة ممنهجة لتفكيك فلسطين (شعباً، وطناً، خارطة، وهوية). ناهيك عن إخفاق أنظمة البرجوازية القومية الذي كشفته هزيمة حزيران ٦٧.

منذ البدايات استخلصت الجبهة الشعبية كفصيل فدائي فلسطيني انبثق عن أرحام حركة القوميين العرب، أن الخلل يطال العقل القيادي للبرجوازية العربية الحاكمة وبرامجها العسكرية - السياسية - الاقتصادية - الثقافية... بما يحيل على فشل وعجز القوى الإقطاعية التقليدية عام ٤٨، الأمر الذي يستدعي رؤية جديدة وعقلاً نظرياً جديداً وقوى اجتماعية جديدة وأساليب تنظيمية وقاتلية جديدة. ولما تقاطعت مع سواها من الجماعات في مسائل المقاومة المسلحة الفدائية، والاعتماد على القاع الشعبي الفلسطيني من مخيمات وفقراء، كما رؤية مناهضة للإمبريالية - الصهيونية، فقد ركزت على ثلاث موضوعات:

١. العقلانية: بإطلاق أجنحة الفكر دون تقييد بنصوص بما أوصلها للفكر الاشتراكي الماركسي والتعبئة به، بصرف النظر عن العمق والتفاوت، وما اتصل به من أحكام ومقولات وتحليل للملموس مستمدة قناعتها من أربعة عوامل: اخفاقات العقل القيادي العربي؛ والانحياز للطبقات الشعبية؛ والانتصارات الاشتراكية؛ والجدل الداخلي؛ مستلهمة التحولات اليسارية في تجارب مشابهة بانتقال ديمقراطيين ثوريين برجوازيين صغار إلى مواقع الماركسية (حركة ٢٦ تموز في كوبا؛ حزب العمل الكوري؛ اتحاد المزارعين في بلغاريا... وكذا شخصيات ثقافية عربية).

وذهبت عقلانية الجبهة الشعبية إلى مواقع الماركسية دون العبور الواضح في محطة العقلانية البرجوازية (علوم، ثقافة، ديمقراطية، تقاليد) ترتبط عادة بأساسها الاقتصادي الأمر الذي ترك بصماته لاحقاً، سيما وإنها تخوض نضالاً تحريراً من جهة، وفي أوساط شعب مشرد يطغى عليه التزيف أو ما هو دون ذلك بما يرتبط به من جبرية وقرون وسطى، من جهة ثانية.

٢. البعد العربي، فعلى الدوام، ركزت الجبهة الشعبية برنامجياً على العمق العربي وقومية المعركة، وعلى امتداد سنوات كانت ركناً ركيناً في حزب العمل الاشتراكي العربي ما قبل حله في أواخر السبعينات. وقد استمرت على رؤيتها القومية جنباً إلى جنب مع إقامة علاقات واسعة مع القوى الشعبية إضافة إلى علاقات متأرجحة (تحالف وتناقض) مع نظم البرجوازية القومية. غير أنها غطست عملياً في الشتات الفلسطيني ومعاركه الدامية (حرب أيلول ٧٠+٧٥+٧٨+٨٢ وحرب المخيمات في لبنان، ناهيك عن مقاومة المحتل). وباتساق ربطت نظرياً القومية بالماركسية، الثورة الوطنية الديمقراطية بأفانها الاشتراكية، إيماناً منها بدور الطبقات الشعبية وأهمية بناء حركة ثورية عربية لإنهاض وتوحيد الأمة، بل واجترحت تصورات لذلك.

هذا على وجه العموم بقطع الاعتبار عن مدى الإبداع ورفع الوتيرة أو خفضها . (إن أهم ما أنجزناه هو ربط القومية بالماركسية وتحرير جنوب اليمن) جورج حبش .

٣ . بناء حزب يساري مقاتل يستند لبرنامج سياسي-اجتماعي-ثقافي ، ونظام داخلي يتجاوز العائلية والطائفية ، ويؤمن بالمواطنة ، مدرب على القتال العصابي . وقد سارت خطوات كبيرة في هذه الاتجاه استنزفتها المعارك الطاحنة الخارجية والخلافات القيادية الداخلية إلى أن دلفت مرحلة الأزمة .

لقد شهدت الجبهة مخاضاً عسيراً وثرياً على كل الصعد، سواء في النضال التحرري ومعارك الدفاع عن البندقية ، وبقدر أقل النضال الطبقي والاجتماعي كما في عملية بناء التنظيم الجديد والفكر الجديد بما استوجبتة من توضيحات ودماء ، وصقل كادرات ومهارات وروح جماعية ، فأصبحت بحق الفصل الثاني من حيث الحجم والفاعلية ، والأول من ناحية الاقتراب من مبادئ الحزب السياسي الحداثي (انتماء إفرادي لفكر سياسي ؛ وانضباط لبرنامج ونظام داخلي ؛ تأديبه مهام ؛ خط تراكمي صاعد) فهي ليست مجرد مقولات شعاراتية لا تضيف شيئاً على الوعي والسلوك ، بل تعدت هذا المستوى المتدني ، وبخاصة عدد من قياداتها إلى القول الثقافي وأنتجت فكراً وكتابات . وحسنا التذكير بحضور كادراتها الكبير في الحقل الإعلامي والبحثي والثقافي والمؤسساتي في الداخل والخارج ، وإن أصبحت أغلبية هؤلاء غير نظامية بعد أن دخلت مرحلة الأزمة والانحسار في العقد الأخير .

ولأن الجبهة الشعبية تجربتان ، لكل منها خصائصها ، جناح الداخل وجناح الخارج ، سنقتصر هذه المقالة ، بتكثيف عالٍ ، في جوانب محددة ، على تجربة الداخل .

كان القوميون العرب قد تعرضوا لهجمة اعتقالية واسعة عام ٦٦ في شطري المملكة الأردنية . وقد داهم الاحتلال الضفة والحركة لم تلمم جراحها بعد . وكانت الخطوة الأولى أن بادرت قبضة من الرفاق والرفيقات بالاتصال والتحرك . وما أن أعلنت الجبهة الشعبية عن تأسيسها في ١١/١٢/١٩٦٧ ، حتى تجاوب هؤلاء بتأسيس نويات فدائية في الضفة وغزة .

### منهجية عامة للتحليل :

- (١) إننا نقف أمام بنية وجود تنظيمي ، سياسي ، تجربة بمكوناتها وتناقضاتها ، أي براكسيس بلغة غرامشي . براكسيس تاريخي معين ، أي جتمعة مشخصة بتراكماتها وتموجاتها ، تقدمها وتقهرها ، في مجتمع تقليدي تغلب عليه الثقافة الجبرية والفلاحية .
- (٢) الحزب . الفصل ، مقولة جماعية وليس أفراداً منعزلين ، يتكون من منظمات لها سياسات ، وأفراد لهم مهمات . فهم أفراد وجماعيون في آن . والحزب الثوري هو (جسر التوسط بين النظرية والتطبيق) لو كاش .

وهذا يكون حينما ينتزع لقب الطليعة من (الكتلة التاريخية التقدمية) غرامشي؛ وحينها يغدو (العقل الجماعي وضمير الأمة) لينين؛ مهمته (توتير القوس) حسب التعبير الصيني؛ (وقيادة الجماهير) حسب التعبير اللينيني.

٣) الخاص والعام: يتجلى (المجرد العام في الملموس الخاص) ماركس. فالتاريخي الملموس والعام المجرد مترابطان. لا العام صنماً منفصلاً ولا الملموس جوهرًا لا عقلاً خارج قوانين التاريخ. فكيف حضرت قوانين الثورة وقوانين الحزب الثوري في الواقع الفلسطيني وخصوصيته؟ هذا سؤال يتحدى العقل، ذلك إنه لا يوجد سحب ميكانيكي للعام على الخاص، فالنمذجة قاتلة دائماً. وبكلمات لينين (التحليل الملموس للواقع الملموس) وبلغة الصينيين (فهم الواقع) لإنتاج معرفة وممارسة ملموستين.

٤) جوهر الإبداع فهم الخصوصية: خصوصية حركة تحرر تقاتل عدو استيطانياً كولونيالياً عنصرياً اقتلع وشرذ غالبية الشعب واحتل وطنه بأسرة، أي ليس ثورة اجتماعية التي هي أساس الرؤية الماركسية. فكيف يتظاهر الصراع الطبقي والقومي (مملكة الضرورة-الاقتصادية) لانتزاع (مملكة الحرية) لخلق (إنسانية جديدة) بلغة ماركس. فالوطن باقتصاده جرى اغتصابه وتهويده، والحرية تستهدف أول ما تستهدف تحرير الوطن وعودة الشعب المقتلع إلى دياره كشرط لبناء مملكة الحرية المحكومة بمدى التطور الاقتصادي وإنهاء الاستغلال الطبقي. أي ليس ثمة استلاب للمستغلين من قبل المستغلين بل ثمة استلاب للشعب والوطن والكرامة معاً. وعليه، فالعملية الثورية التغييرية تبدأ من هنا وتثبت جذارتها هنا، على ما تتحملة العملية الثورية من مضامين تغييرية سياسية، اجتماعية، ثقافية ...

٥) الحزب الثوري حدائلي لا تقليدي بالضرورة، فهو لا يقوم على ترابعية إقطاعية، أمراء ونبلاء يفهمون ويقررون، وأفنان يجهلون ومسلوبون، وفلاحون معزولون، رجال يهيمنون ونساء يتبعن. فالحزب ليس إقطاعية تملكها حفنة قيادية تنصرف بها كما تشاء وتغير فكرها وسياستها كما تشاء. وهو لا يقوم على ولاء عوائل بل برنامجي فكري-سياسي-اقتصادي-اجتماعي ... وبالتالي فهو قضية عامة لكافة منظمات وأعضائه والجماهير في أن، يبنى من قبلهم ويدافعون عنه بمجملهم، وحينها يصبح ضميراً جمعياً ويحقق مملكة العقل، وإن لم يسر على هذا الدرب ثمة إشكاليه وجودية ضريرتها وجودية.

٦) جدلية الذاتي والموضوعي. سواء كان الذاتي تجربة الداخل والموضوعي الفصيل ككل، أم الفصيل في إطار الحركة الوطنية، أم أن الذاتي حركة المقاومة والموضوعي الشعب، أم أن الذاتي الشعب بقواه في إطار الحالة العربية، أم كل ذلك على أرضية الوضع الدولي وموازن القوى ... فعلى الدوام ثمة تأثير وتأثير متبادلين، لا يعمل الذاتي في الفراغ ولا يلغي الموضوعي قدرة الذاتي على التغيير (الظروف الموضوعية مجافية دائماً) جيفارا، لكن الكثير من الحركات الثورية كسرت السياق وأعدت صياغة التاريخ. (فتشاؤم العقل لا يلغي تفاؤل الإرادة) غرامشي.

مرت عملية بناء الجبهة الشعبية ك (كائن حي ينمو) فوتشيك في الوطن المحتل بأربعة أطوار، لكل منها سماته. شكلت المقولات والمفاهيم التالية خلفية موجهة للطورين الأولين:

١) (الثورة تنبع من فوهة البنادق) و (حرب الشعب طويلة الأمد) ماو؛ (شعب لا يتعلم حمل السلاح يستحق

أن يتعامل معاملة العبيد) لينين؛ (ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة) عبد الناصر؛ (حرب العصابات هي الطريق) جيفارا؛ (كل سياسي مقاتل) حبش .  
(٢) نواجه احتلالاً عسكرياً عنصرياً توسعياً هجوماً وجهاز مخابرات لا يتورع عن استخدام كل صنوف التعذيب ووسائل البطش لتدمير المقاومة وعزلها عن جمهورها ومنع تحول التحدي إلى ثورة .  
(٣) تقوم سياسة الاحتلال على الإقصاء والتدمير والإلحاق للوجود الفلسطيني ، وعلية فالصمود في الوطن أولاً .  
(٤) إن تقطيع أوصال شعبنا في الضفة وغزة و ٤٨ يوجب إشراك الجماهير في أوسع عملية نضالية ، والزمن في مصلحتنا ديموغرافياً وثقافياً ووشائجاً .

الطور الأول: الفدائي المركزي بين ٦٧-٦٩ ، وهو فدائي حتى النخاع ، فدائي مُسَيَّس ، حيث بادرت قبضة ثورية من كادرات القوميين العرب لإعادة تنظيم الحركة التي هدمتها اعتقالات عام ٦٦ . كانت النواة (رفيقيين و رفيقة) تولت تأسيس مجموعات مقاتلة في الضفة وغزة وجمع السلاح من بقايا الجيش الأردني ، معتمدة جزئياً على الاشتراكات والتبرعات وما وصلها لاحقاً من قياداتها في الساحة الأردنية .

بعد وقت قصير جرى رفق النواة بفريق من القادة والضباط . كانت العملية الكبرى هي الهجوم على مطار اللد ، التي مهدت لإعلان انطلاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . تعقبت قوات الاحتلال المجموعة المنفذة وهاجمت مخابئها في رام الله بما نتج عن ذلك من اعتقالات ومطاردات . كانت الضربة موجعة لكنها غير قاضية .

أعيد للممة الأوضاع واستأنفت العملية التأطيرية والتدريبية جنباً إلى جنب مع تنفيذ سلسلة عمليات قتالية ، وإخضاع التثقيف للقتال ، ناهيك عن تأسيس اتحاد طلبة والانخراط المبكر في أنشطة نقابية للعمال والمعلمين .

تعرضت عناصر طالبية للاعتقال وامتدت الاعتقالات لتشمل التنظيم وقيادته وكشف عمليات فدائية نفذها رفاق ورفيقات حيث اخضعوا العمليات تعذيب وحشية تركت تشوهات على أجسادهم ، وهدمت بيوتهم ، وامتدوا سنوات طويلة في غياب السجون حيث لمعت أسماء بعضهم كقادة مستقبليين .

الطور الثاني: الفدائي -الحلقي بين ٦٩-٧٤ ، وجوهره تشكيل مجموعات فدائية في أرجاء الوطن مرجعيتها القيادية خارج الوطن . كان هذا الطور أقل كفاءة تنظيمية وكادريّة وغلب على مجموعاته الاتصال الفردي . ولكن تطعيم بعض المجموعات بكادرات مسيحة ومعبة يسارياً تحررت من السجن رفع مستواها وفعاليتها . وبرز هنا اسم محمد الأسود (جيفارا غزة) الذي استشهد في ٨/٣/١٩٧٢ وإن كان القتال هو الهدف الأساس فالكثير من هذه المجموعات تعرض لتثقيف بشريات التنظيم التي يصدرها في الخارج (الستراتيجية السياسية

والتنظيمية؛ والنظام الداخلي؛ مهمات المرحلة؛ وبعض المقالات من مجلة الهدف..). كانت الاعتقالات بالمرصاد، فهي كسيف ديموقليطس تحصد دون توقف فيما تفرخ التجربة مجموعات جديدة ويتحرر من السجن طاقات جديدة.

الطور الثالث: التجربة المركزية ٧٤-٧٦، تأسس مركز قيادي داخل الوطن جمعت توجهاته بناء منظمات سياسية مناطقية ومجموعات عسكرية، ناهيكم عن نشرة مركزية واجتماعات منتظمة. وما ارتقى بمستوى العمل توافر شخصيات قيادية ذات خبرة طويلة، ولكنها انهارت تحت ضربات الاعتقال عام ٧٦.

الطور الرابع: التجربة الحزبية المركزية بين ٧٦-٩٣، يجدر التمهيد لها بنقاط منهجية إضافية كانت موجهة للعقل الحزبي بغية بناء (الحزب جسر التوسط بين النظرية والتطبيق) لوكاش.

(١) (حزب الطليعة يسترشد بنظرية الطليعة) لينين؛ (النظرية تدرس كعلم منذ غدت علماً) إنجلز؛ (النظرية رمادية والحياة شجرة خضراء) و(النظرية مجبرة على تمثل كل إنجاز جديد) إنجلز؛ (كلما زادت المهمات زاد التنقيف الذاتي) وزير الدفاع الفيتنامي. (الحزب قيادته أولاً) حبش؛ (دور الفرد في التاريخ) بليخانوف. (اجتراح قوة المثال) جيفارا، ذريجنسكي، هوتشي مينه..). (على المرابي ذاته أن يخضع للتربية) ماركس؛ (تطور القوى الإنسانية هدف بحد ذاته).

(٢) الإفادة من التقاليد الثورية للحزب البلشفي، الثورة الكوبية، الفيتنامية، الصينية... (إننا نفكر) حبش؛ (تعريب الماركسية بالباسا حطة وعقال) حبش؛ (مشاكلكم لن تجدوا لها حلولاً في الكتب الشيوعية) لينين. (٣) (نغوص ثم نرى) لينين؛ (خطوة عملية أهم من دزينة برامج) ماركس؛ (نظرية الممارسة) التوسير؛ (الممارسة المفكرة) غرامشي؛ (العمل صنع الإنسان) إنجلز (السعادة في النضال) ماركس؛ (العمل المتكلم) التوباماروس؛ (أهم الأفكار الأفكار التي تمارس) بياو.

(٤) (الحلقة المركزية حل المسألة التنظيمية) و(الحزب أولاً، الحزب عاشراً) وتأسيس فريق المحترفين الثوريين الذين يهبون الحزب جماع شخصيتهم؛ وبلورة السلسلة الكادرية؛ والشرط السياسي والعملي والأمني للكادر؛ وتكريس التقاليد الحزبية؛ والتركيب النوعي؛ ونسبة المرأة؛ والأصل الطبقي والموقف الطبقي؛ والتوسع والانتشار؛ والصلابة الأمنية والصمود؛ والاعتراف تفریط بشرف الحزب؛ والمرتبة قوام ومنتجات؛ وتشديد التطلب الحزبي؛ وتعزيز الانتماء؛ والسري يقود العلني؛ والحزبي والديموقراطي؛ والاشتراك شرط للعضوية؛ وجماعية القرار والمسؤولية الفردية)...

(٥) (الحزب يخطئ كالفرد تماماً) لينين؛ و(الذي يخرس صوت النقد عضو لم يفصل بعد) لينين.

(٦) (تنتصر الثورات بقدر مشاركة النساء فيها) لينين؛ (تحرر المرأة معيار لتحرر الشعب) لينين؛ (انبش قشرة الشيوعي في موضوع المرأة تكتشف عنفاً) لينين؛ (المرأة شريك نضال و حياة) و(إنها مضطهدة المضطهدين) بيل.

(٧) قراءة التناقضات، الاستجابة للتناقضات، أرضية برنامجية وعملية.. جدلية التناقضات الأساسي، الثانوي وأشكال الصراع وسبل الحل..



- ٨) نهج منفصل عن النهج اليمني-تحالف ميداني-تحالف على موقف واحد-التقاطعات ...
- ٩) التكتيك هو البذرة ويرتبط بالإمكانات والحالة الجماهيرية ومعطيات اللحظة . على أن لا ينتهك التكتيك الاستراتيجية، وأن لا تنتهك السياسة الأيدلوجيا) حبش .
- ١٠) المبادرة، التفاعل، الحوار الرفاعي، تشجيع وتعميم الجديد والتجارب الناجحة، الانتخاب طالما كان ذلك ممكناً .
- ١١) الأمن أولاً، السرية درع الوقاية والصمود خط أحمر، والنماذج العملية الحية أهم من الكتب، التعبئة الأمنية خط دائم . .

وسواها الكثير من المقولات والأدوات المفاهيمية . وهي في معظمها مستقاة من التجربة الحية، إذ لا توجد وصفة جاهزة قوالبية، وأنسنة العضو بين كونه إنساناً حراً متميماً لأصل اجتماعي وعائلي ويحمل هو روث ألامس، وكذا موقف طبقي جماعي على قاعدة (تعدد القابليات والميول) ماركس؛ فالعضو يلبي حاجات العمل ضمن ميوله وقدراته . وفي الممعان الثوري تعتمد العضوية بالتضحيات وحلاوة الإنجازات . وكانت نسبة التساقط بين ٧٦-٩٣ هامشية بينما نهضت قوة نامية فاعلة عضويتها الديموقراطية المؤطرة تناهز ٢٠ ألفاً، ناهيك عن التيار المحيط حسب وثائق الأطر العلنية المحيطة العمالية والطالبية والنسوية والمهنية، فيما توقع زئيف شيف عام ٩٢ اعتقال (خمسة آلاف إلى خمسة آلاف وخمسمائة) عضو اثر اعتقال أحدهم، وكانت النتيجة تحويلة للإداري!! وكان شيف قد كتب مقالة قبلئذ يسخر من جهاز المخبرات على أثر اكتشاف مخابئ سرية واعتقال كادرات لم يشن التعذيب عزيمتهم .

واسترشادا:

لقد انسكب الجهد الأساسي في الحلقة المركزية التنظيمية منذ الضربة الاعتقالية في أواسط ٧٦ . شرع أحاد من الصفر . ولأن تأسيس المنظمات القاعدية يشترط توافر نشاط غير موجودين، ابتكرت إحدى المناطق شعار (بناء تيار فكري وسلسلة حلقات عاطفة) والذي يثبت جدارة يكسب شرف العضوية . وقد استغرقت هذه العملية ٩.٨ أشهر وأسفرت عن استمالة أجواء شبابية وحفنة من الأعضاء عمال وطلبة .

تطور الشعار إلى بناء منظمه حزبيه وحماية شرف الحزب في الزنازين، ومنه إلى بناء منظمه حزبيه مناطقية والاعتراف خيانة للحزب والرفاق . ومنه إلى بناء سلسلة كادريه وقيادة مستقرة في منأى عن الاعتقال، والامتداد في الريف . وبعد أن بات الحضور واضحاً في المخيمات والطلبة، سيما الجامعات والمدينة، صاحب ذلك تأسيس منظمه قطاعية للمرأة ورفدها بجهد كادري بغية تسريع الإنجاز، وإقامة منظمات حزبيه على قاعدة قطاعية وجغرافية ومهنية في آن وإحاطتها بمنظمات ديمقراطية علنية . وعلى الدوام الاشتباك مع الاحتلال وربط المهام بمستوى الجاهزية التي تفاوتت بين منطقتهم وأخرى، وبين منظمه وأخرى . تزامن مع هذه العملية إصدار سلسلة تعاميم سياسية وتنظيمية ونشرة فكرية وكراسات كلها ذات صلة بالممارسة والتساؤلات التي انبثقت في الحقل الجماعي، ناهيك عن تداول ودرس ما يصل من نشرات مركزية تصل ومؤلفات ماركسية لينينية وثوريه ...

بات صياغة العقل الجماعي الهم الأكبر جنباً إلى جنب مع بلورة وتربية فريق المحترفين الثورين (الذين يهولون الحزب ليس ساعاتهم الحرة بل جماع شخصيتهم) بلغة لينين، وتكريس تقاليد الاجتماع: التقرير؛ الاشتراك؛ المهام؛ المتابعة؛ المحاسبة؛ الخطة السنوية؛ الوقفة الفصلية؛ الوقفة السنوية للمراجعة والتقييم ونقد الأخطاء والنواقص وفحص القرارات والتوجهات في ضوء الممارسة؛ التعلم الذاتي؛ التثقيف الحزبي؛ إرساء أسس فكرية وسياسية وتنظيمية واجتماعية؛ أشكال وأساليب عمل سري وعلني، حزبي وديمقراطي، ميداني، نقابي، تحرري؛ سجل فكري؛ إقامة سياج حلقي؛ نسب توسع محددة؛ الكادر بيار؛ قوة المثال في الميدان؛ استخراج الحلقة المركزية الناظمة والحلقة المركزية في كل مضمار...).

راحت مقاييس المنظمة الحزبية والشروط الكادرية تتعقد وتتطور اتصالاً بتوسعها وتطور مهامها وهويتها الفكرية ونظرتها الاجتماعية المتحمسة للمرأة من منظورات ماركسية بالإفادة من كتابات لينين، كولونتاي، روزا، دو ميتيلا... تتكون اللجان الكادرية ويعاد تكوينها ارتباطاً بالإنجازات وما تنتجه الممارسة الحية (نظرية الممارسة). وطغى العنصر الشبابي على الأعضاء والأنصار. فالجميع في العشرينات وعلى حواف العشرينات والاستثناءات قليلة. وباتت القرارات والمتابعات تسعى لتحقيق نسبة أعلى من العمال والمرأة والانتشار وتعكس نسبة اللاجئين المثقفين، المدينة، الريف، وتعباً بنماذج الصمود وتتقد بمرارة الذين تحولوا لكيس رماية وزرية في الزنازين، وتشكل رأي عام حزبي جعل الصمود: فخراً؛ والاعتراف: عاراً... وبوصلة الحزب تبحث وتحفز كادرات موهوبة ونوعيه ترقى إلى مستوى العمل النامي.

لقد تولدت مناخات رفاقية دائمة وعمل ضميري وثقة متبادلة، واختفت ظاهرة التساقط التنظيمي والانكسار في الزنازين، وحلت لغة عالية من الفخر والأمل (السعادة في النضال) ماركس. لقد تحول منجز مناطقي إلى مركز ثقل ومرجعية معنوية وخذق استناد. وقانون تفاوت التطور الذي اكتشفه لينين فعل فعله. إذ جرى استلهام دروس هذا المنجز وراحت كادراته الأكثر خبره تضح شرايين العمل هنا وهناك، ويتدرج تراجعت الروح الحلقية وتعمت الحُبْر والروح الحزبية، ساعد في ذلك صداقات نشأت في السجون وتولي مفاصل أثبتت نفسها في المهمات والخانات المركزية بعد المرور بفترة انتقالية متموجة.

بين ٨٢ - ٨٣ تغلب الجوهر الحزبي على الجوهر الحلقية والحزفي وانصهرت الأمزجة وانبثق قرار واحد وميزانية واحدة وصيغه مركزية واحدة في المسائل العامة، فيما تركت المسائل المحلية للقيادات المحلية والعلاقة التفاعلية التي أغناها وسهلها العمل السري والثقة الرفاقية المعمدة بدماء التضحيات والمنجزات.

لقد انسكب الجهد الأساسي في حل المسألة التنظيمية بأبعادها المتنوعة، وهجمات العدو لم تتوقف لقطع الطريق. والتناقص الأساسي كان هنا في صراع جبهتي صريح، غير موه ولا يعرف التلكؤ أو الراحة... كلما ازدادت الفاعلية الميدانية والنضالية نهشت الاعتقالات الجسم التنظيمي في المستويات الكادرية والقاعدية، وتسطرت بطولات جديدة. (بالدم نحمي الحزب)، ترددت هذه العبارة في التعاميم الحزبية.

أصبح الامتحان الحقيقي للمفاصل القيادية والجهد الجماعي ليس حماية الوجود، بل وبناء منظمة حزبية على مستوى الوطن . وبات الجمع بين الكم والنوع مسألة نظرية وعملية تتناسب مع الأفق الجديد . وإضافة للشرط الفكري والشرط السياسي العملي وما يتصل بهما من شرط أمني ومنجزات تنظيمية استوجبت الخانات الأهم طاقة عمل وسرعة تفكير (ومهارات وطباع) بلغة ديمتروف . وديناميكية وقوة جسميه تقوى على المشاق وتتحفف من أية أعباء أخرى . ولندرة هذه المفاصل (مطلوب جهاز لتنفيذ سياسة وليس سياسة لإرضاء جهاز) لينين؛ تعين على المفاصل العمل بجهد مضاعف وساعات عمل مفتوحة يختلط الليل بالنهار والشهر بالسنة دون أن تعرف شيئاً اسمه عطلة أو إجازة أو تراخ وتراجع بالشأن الخاص الفردي والعائلي من الرفاق والرفيقات على حد سواء نتيجة يوم العمل الطويل وما يفتضيه من مناقلات وغيابات أو نتيجة الاعتقال المتكرر ...

لقد تفولذ فريق المحترفين الثوريين (دور الفرد في التاريخ وقوة المثال) بما تميزوا من إنجازية عالية وتضحوية أعلى، وباتوا محط احترام تتطلع اليهم الانظار كرمز وليس كأسماء، ذلك إنهم غير معروفين، وقد أقرنوا القول بالعمل (فالسياسه هي مطابقة الأقوال بالأعمال) لينين؛ على قاعدة اتبعوني إذ ترددت كلمات ماو (الفريق الأفضل يكون حيث المكان الأكثر صعوبة) مكتفين بثلاثي التفرغ دون امتيازات وحقوق المتفرغ الأخرى .

منذ ٧٨-٩٣ لم ينكسر كادر متقدم واحد في الزنازين رغم البطش والتنكيل، والذي يقرأ كتاب (بطولات في أقبية التحقيق) يلاحظ حجم البطش وحجم البطولة، فهو تقارير بأفلام الرفاق والرفيقات . ويلاحظ الخجل والمرارة في كلمات الذين نكسوا رواياتهم وتعهدهم بالصمود فيما لو سمح لهم الحزب العودة لصفوفه . وهذا الصمود الواسع رغم الثغرات هنا وهناك أتاح مساحة جيدة للبناء والتصليب والتعبئة الفكرية والسياسية (فالزمن عامل العوامل) دوبريه . وانتهت ظاهرة العودة للعمل من الصفر أو المربع الأول أو اعتقال الكادرات في دورة زمنيه قصيره، واجتنب الكثيرون الاعتقال سنوات طويلة حتى في الاعتقال الاداري لم يزد أحد عن خمسة أعوام ونصف .

تركز النظام الحزبي على المتابعة المكثفة (جوهر العمل الحزبي) لينين. الإمساك بالجوهري وعدم إضاعة الثانوي . الدفاء الرفاقي . عدم الانحناء أمام المصاعب والإغراءات . الصدق، العضو كالكف مكشوف، الكف الأيمن لا يعرف عن الأيسر . . . تسوية التناقضات، إشعار الجميع بأهمية دورهم وانتمائهم . . .

طغى الفخر والإيجاب وتنحى السلب واختفى في الأدراج وظلت العيوب الشخصية حيصة الصدور يندر أن تجد تربة تنفياً فيها . وأضحت كلمات رفيق ورفيقة أو حزب الأعلى شأناً في اللغة ودرء الخطر عنها من البديهيات . بل وشاعت ظاهرة الانتظام في العمل الحزبي بعد يوم أو يومين من التحرر من السجن . فالعزيمة متوثبة والدفاعية دفاقة، وغدا الحزب هو الموثل والعائلة الواسعة .

كانت الحملة الاعتقالية عام ٨٥ بالمرصاد، صاحبها إبعاد ثلاثة مفاصل أساسية للأردن، وقد تركت بصمات ثقيلة وآثاراً سلبية ملحوظة على عدة مناطق، فيما كانت أقل أهمية على المناطق الحزبية الأقوى. كتب زئيف شيف (لقد تم القضاء على الجبهة الشعبية المنافس الاول لفتح الأقوى في رام الله وبيت لحم) ولكنه بعد أعوام اعترف بأنها نهضت وتملك سلسلة كادرية صلبة ساخراً من جهاز المخابرات.

اقتضى التحليل الملموس للوضع التنظيمي الملموس بعد الحملة الاعتقالية تجاوز النظام الداخلي وعدم التقيد بالمرتبة الحزبية الأعلى في إعادة تأليف المستويات القيادية. إذ تحددت المهمة الأولى بإعادة بناء المنظمات الحزبية، وهذا لم ينطبق على غالبية المركزيين وأعضاء المؤتمر الذين كان معظمهم قد تحرر من السجن في عملية تبادل الأسرى الكبيرة. وتولت كادرات شبائية (حزبنا حزب الشباب) لينين، الخانات الأهم دون تحسس من المركزيين (فالثقة والمنجزات هي الفيصل). فتجربة الداخل لم تعرف إلا ما ندر تسابقاً على الألقاب المركزية، ومن غير الفريق الأكثر حسماً ونجازية، بل وغير مرة اعتذر رفاق عن تركيتهم لمراتب مركزية مع استمرار توليهم مهام معادلة.

اندلع الجيشان الانتفاضي في أواخر عام ٨٧. كانت المنظمات الحزبية والجماهيرية جاهزة للميدان وقطاعاتها الأنشطة تمرست في مناشطات التخندق مع إضراب الحركة الأسيرة، مناهضة مؤتمر عمان، تظاهرات واضطرابات عديدة، انتخابات نقابية، مصادمات متنوعة مع المحتل، تجارب اعتقالية... وكانت كلمات إنجلز مطرزة، (تأتى لحظات في التاريخ إما الانخراط فيها أو البقاء في معزل). (التنظيم الثوري يبني في الزمن الرمادي لتأدية دوره في الزمن المكثف) لينين. جاءت لحظة اختبار الحقيقة بين ٨٧-٩٢، وركائز الانتفاضة السياسية الكفاحية، التنظيمية، الاقتصادية... هي المعيار.

في الشهور الأولى، وعلى امتداد العام الاول اعتقل بين ٣-٤ آلاف عضو وعاطف بما في ذلك غالبية قيادات الأطر الجماهيرية. لكن لا خوف (السري يقود العلني). أحد قرارات الأمانة الثالثة استناداً إلى خبرة اخفاقات مواجهة القانون الاستثنائي في المانيا ١٨٧٨.

وصدر قرار التوسع الصافي ١٠٠٪ (أي دون احتساب الذين تضمهم جدران السجن) وقرار الانخراط في العملية الانتفاضية... تواصلت المواجهات وتواصل سقوط الشهداء، وتواصل الفعل الميداني وتواصلت الاعتقالات، الكمية والنوعية، فالمعركة مفتوحة والملاحقات واسعة، فيها العفوي وفيها المدروس، وحصدت البعض من فريق المحترفين بين اعتقال وإبعاد سيما عامي ١٩٩١-١٩٩٢.

كانت محطة فضائية عليا، فجرت الطاقات الداخلية الفردية والجماعية، وشهدت مشاركة رئيسة. في مختلف ركائز الجيشان الانتفاضي سقط نحو ١٢٠ شهيداً وشهيدة من البنية الحزبية ومحيطها، وجرح أضعافهم وعرفت المعتقلات دخول وخروج آلاف. ولكن التوسع الحزبي تضاعف أعوام ٨٨-٩٠ وخفوت الانتفاض

الشعبي وانهيار الاتحاد السوفيتي وانعقاد مؤتمر مدريد وما جزه سيف الاعتقال لم يمنع التوسع : (٣١٪ عام ٩١ ؛ ١٧٪ في الوقفة نصف السنوية عام ٩٢ ؛ دون أن تعرف ببلبة فكرية وانحساراً تنظيمياً، والتباينات في قيادة الخارج والأزمة التي عصفت في جناحها، صدهما بإحكام اندفاع جناح الداخل وانشغاله في المعركة الانتفاضية وصلابته وتماسكه الداخلي والتلاحم الحديدي بين فريق المحترفين الذين يقفون على خط النار كتناً إلى كتف تظللهم رفاقية عالية وعواطف حقيقية وقناعات ونضالات مشتركة وانجازات هي معيار الصدقية .

وتشير وثائق الجبهة التي استندنا إليها في النسب أعلاه أن تركيبها النوعية عام ٩٢ كانت على النحو التالي : ٣١٪ عمال ، ٢٩٪ مثقفون ، ٣٢٪ طلبة ، والباقي ربات بيوت وحرفيون وبرجوازيون . أما نسبة المرأة فكانت ٢٧٪ خارج السجن ونسبه ضئيلة في السجن . ونسبه تراوحت بين ١٠-١٣٪ في المستويات الكادريّة والقيادية ، أما اللاجئون والمخيمات فيناهزون ٣٥٪ والذين هم دون ٣٠ سنة أكثر من ٩٠٪ . وكان هناك نحو ٢٢٠ مطارداً بين عامي ٩٠-٩١ ، إضافة لحفنة متخفين . أما نسبة التفرغ في المنظمات الحزبية فأقل من ٣٪ . وقد امتدت التجربة الحزبية في أربع جنات الوطن المحتل ، حتى أن تيارات يهودية ديمقراطية تقاطعت مع الرؤية الداعية لدولة ديمقراطية تجمع المواطنة المتساوية والهوية الجماعية .

حري الإشارة إلى أن الجبهة قد رفعت أوائل عام ٩٠ شعار التحول لقوة أولى وبناء حركة عصابية مهدت لها الرسالة الجيفارية . غير أن انعقاد مؤتمر مدريد نقل الحلقة المركزية من المهمة التنظيمية إلى المهمة السياسية بالتصدي لمدريد ومساره ومفاعيله . كما أن عدم رفد الوطن بالمقومات النوعية القيادية حال دون ترجمة الشعار . وإن كانت أعوام ٨٨-٩٢ قد شهدت تنامياً عاصفاً ضاعف البنية وجماهيرها مرات إلى درجة الحصول على ثلث الأصوات الانتخابية في غير نقابة ومجلس طلبة (الأطباء، المحامون، الكهرياء، جامعة بيرزيت، بيت لحم) . . . وفازت بتمثيل إداري محدود أو قيادي في العديد من النوادي فيما مثلت بين ٢٠-٢٥٪ من الحركة الأسيرة، وحشدت آلافاً في بعض المهرجانات ومئات في التظاهرات المحلية حتى أن مبلغاً مالياً وصل من (م. ت. ف) للداخل خصص ٢٧٪ لفتح و ٢٥٪ للشعبه ناهيكم عن اكتساب خبرات العمل الميداني الحاشد وكسر حاجز الخوف من المواجهة المباشرة حين تتلاقى العين بالعين، أو تلاقى العيون والصدور فوهات بنادق الجنود .

لم ينحصر دور التجربة الدعوي والتحريري في إصدار النشرات الداخلية أو بيانات سياسية، بل لقد أصدرت دزينة مؤلفات بأقلام رفاقية وصديقة، ناهيكم عن التعاون في إصدار ٦ - ٧ صحف ومجلات كان توزيعها يقترب من أكثر الصحف انتشاراً . وما أن يتوسع تأثيرها تقوم سلطات الاحتلال بإغلاقها بدعوى طابعها التحليلي وصلتها بتنظيم معادٍ .

حلل أحد الأكاديميين البارزين في ورشة عمل سياسية أسباب عدم تعرض الجبهة في الداخل للانشقاق والأزمة . رد ذلك إلى قيادة ستالينية أو انعدام التفكير والجدل مستعينا بما حدث في الخارج وأطراف أخرى .

مثل هذا التحليل بمثابة نص اسقاطي مفصول عن مخاض الواقع .

بطبيعة الحال كان للمستجدات الموضوعية تأثيرها ، مثل أزمة الخارج ، انطفاء البندقية في لبنان ، أو سلو ، انهيار السوفيت . . . الأزمة المالية ، اختزال الهوية الفكرية ، الاعتقالات . . . كان لها تأثيرها . لكن المسألة أولاً (الثبات على الموقف والفعل فيه لتغيير الموضوعي) لينين .

لا شك أن صعود الجبهة قد تزامن مع تصاعد القضية الوطنية . ولا شك أن هبوطها قد تزامن مع تفكك القضية الوطنية . وهذا الموضوع يستحق وقفة أخرى .

### الفكر السياسي والتاكتيكي العملي :

منذ البدايات كان ثمة وضوح حول معسكر الأعداء الإمبريالي - الصهيوني - الرجعي العربي ، وتعمق التحليل في الحقبة النفطية في السبعينات والتحويلات التي طرأت على البرجوازية القومية باتجاه كومبرادوري . . بيروقراطي . وكان ثمة موقف بأن البرجوازية القومية لم ينته دورها التاريخي ولكنها عاجزة عن قيادة الإرادة العربية نحو فك الارتباط والتنمية والوحدة وتحرير فلسطين ، وصارت العبارات تتحدث عن عجز الأنظمة واستسلام نظام السادات وحرب أكتوبر التحريكية وتعميم كامب ديفد . وفيما كان يتكرر التأكيد على الوحدة الوطنية ، كانت الخلافات الفلسطينية الداخلية تتعاظم وتصل أحيانا حد الانقسام السياسي . . .

والتعبئة بالخطاب الفكري الماركسي اللينيني تم على قدم وساق ، بخاصة في منظمات الأسر التي شكلت على الدوام الهيكل العظمي وعضلات التجربة في الوطن ، بل ويتعذر وجود كادر أو قائد أو عضو لم يعتمد سنوات في السجن ، يستثنى من ذلك غالبية الرفيقات .

لم تعرف المسيرة الوطنية في الداخل صيغاً وحدوية على غرار تجربة (م . ت . ف) في الخارج . فالمظهر الرئيسي هو العمل الفصائلي المستقل ، وللحظات قصيرة (٦٨ ، ٧٤ ، ٧٨) تألفت لجان مشتركة ذات طابع توافقي وتنسيقي أكثر منها جبهة وطنية يهيمن أو لا يهيمن عليها طرف . والتجربة الأنضج كانت عام ٨٨ مع اندلاع الانتفاضة المجيدة حيث تشكلت قيادة انتفاضية ولجان ميدانية وتعاون لوجستي في كل مكان ، بينما كان للحركات الإسلامية أجسامها المستقلة التي تتقاطع محلياً مع غيرها في الكثير من المواقع .

ومزاج الداخل لم يألّف أن يقود العمل الوطني أو التحالف الوطني فصيل بعينه ، سواء اتصالاً بميزان القوى أو نتيجة اعتماد كل فصيل على نفسه مالياً ، أو لتباين الرؤية الفكرية والسياسية ، وحتى وراء أسلاك المعتقل لم تهيمن (فتح) رغم أنها التنظيم الأكبر ، وهي لم تكل عن محاولاتها للهيمنة . أما تدخلات قيادة (فتح) لإملاء أسماء على الجبهة الوطنية عام ٧٨ فلم تنجح .

لقد انقسمت الساحة عمودياً أيام مؤتمر جنيف ٧٤، أما الانقسام الشعبي الحقيقي فهو إبان مؤتمر عمان عام ٨٥، حتى أن الجبهة الشعبية أصدرت عدة نداءات منفصلة عن قيادة الانتفاضة عام ٨٩ إلى أن زال الخلاف، والأمر نفسه تكرر حينما انفردت بالامتناع عن لقاء بيكر في جولته الأولى التي مهدت لمؤتمر مدريد خلافاً لقرار اللجنة التنفيذية و(الأمراء العامون).

لئن كان الطابع العام للنضال هو العمل الفدائي بين ٦٧ و ٧٤، فقد تنافس النضال السياسي والجماهيري بعدئذ إلى أن انقلبت الصورة في سنوات الجيشان الانتفاضي حيث غدت المشاركة الشعبية عارمة وفي قلبها القوى المنظمة واللجان الشعبية بما تخللها من عنف شعبي وأعمال مقاومة.

تجدد الإشارة إلى أن الداخل قد انضبط للبرنامج الوطني سواء برنامج التحرير أو البرنامج المحلي وكان امتداداً لرؤية الجبهة بشكل عام. ولكن رؤيته للبريسترويكا كانت نقدية على طول الخط دون أي موقف توفيقى أو تصالحي والحال نفسه ينطبق على مبادرة بريجنيف قبلئذ والمشروع الأمريكي التسويبي بعدئذ وصولاً إلى أوسلو. وحرى الإشارة أيضاً أن تعميمات صدرت في الداخل في أواسط ٨٧ تتنبأ بانفجار ساحة الداخل (مرجل يغلي) وانتقلت بسرعة في تحليلها من هبة إلى انتفاضة بين كانون ثاني وشباط/ ٨٨ وما ارتبط بذلك من إجراءات واستحقاقات تنظيمية ونضالية وأمنية...، وهي قد انتحلت شعار (الحرية والاستقلال) من التجربة الجزائرية في أواخر القرن ١٩ عندما رفض الجزائريون مشروع الحكم الذاتي وطلبوا بالحرية والاستقلال، مثلما ساهمت بنشاط وحيوية في صياغة الرؤية النظرية للانتفاضة ونداءاتها سيما حول العصيان المتقطع ونأت وعارضت في حوارات داخلية الدعوات للانتفاضة مسلحة وعصيان شامل مفتوح، فذلك نزع مغامرة وفوق طاقة الشعب وإمكاناته. كما إنه يستفز الترسنة العسكرية الاحتلالية الجاهزة لتدمير المدن. والأهم هو ترجمة أقوالها بالمشاركة الميدانية الواسعة جنباً إلى جنب مع قوى النضال الأخرى، تتميز هنا وتميز سواها هناك في خندق مشترك نقش أمثولة كفاحية جديرة بالفحص والدرس والاستخلاص، سيما وقد لاحظنا بجلاء افتقار الاشتباك الانتفاضي في السنوات الأخيرة لمرجعية قيادية لها أدوات محلية أو برنامج مشترك أو هدف مشترك، ناهيك عن بعض التكتيكات العالية التي هيجت التكنولوجيا العسكرية الاحتلالية بدل محاصرتها وتحييدها إلى درجة تمرير رواية (الإرهاب الفلسطيني).

خليق الذكر أيضاً أن التجربة الحزبية في الداخل بعد انتقالها إلى مواقع الفكر الاشتراكي الماركسي الذي تردد البعض في تبنيه في السنوات الأولى، قد وحدت صفوفها على رؤية فكرية واحدة ورؤية سياسية واحدة، تتطوران باستمرار دون بلبلة أو صراع أمزجة، وكان الاستغراق الأساسي في الاستزادة والدرس أكثر، والتجذر أكثر، وبشكل أخص من قبل المستويات الحزبية الأعلى. وانفتح أفراد على فكر غرامشي مبكراً، وإن كانت الأغلبية بقيت مشدودة لتراث الثورتين (الفيتنامية والكوبية) إضافة للثورتين الاجتماعيتين في روسيا والصين أكثر منه لتجارب البناء في بلدان التحول الاشتراكي (الدولاتي البيروقراطي).

وبلغ التركيب الفكري والثقافي درجة إصدار صحافة حزبية منتظمة، وصحافة جماهيرية وحزمية من الكراسات والدراسات بأقلام حزبية وتثقيف الجميع بهذا القدر أو ذاك بأساسيات الفكر الاشتراكي والثوري والنظرة الاجتماعية التقدمية.

ومما يجدر ذكره أنه لم يتم ولو لمرة واحدة معاقبة أحد واللجوء لإجراءات إدارية ضد أحد بناء على اجتهاداته الفكرية أو السياسية. إذ ارتفعت أصوات أعربت عن عدم اقتناعها بالبرنامج المحلي، وهناك من كتب عن الافتقار لمقومات دولة فلسطينية في الضفة وغزة، وهناك من نحت مقولة "إسراطين" الذي تبناها القذافي بعد سنوات وتم تصدير بيان مخالف لبيان الاستقلال عام ٨٨، وآخر ضد لقاء بيكر خلافاً لقرار قيادي، وتم التمسك بفهم أن الانتفاضة محطة عليا وليست آلية للدولة، والإصرار على تأسيس لجان مقاومة شعبية تجاوزا لأطر ما قبل الانتفاضة الكبرى، وتغليب المنظمات الجغرافية والقطاعية على المنظمات المهنية، ومخالفة النظام الداخلي عام ٨٥ ومركزة العمل دون قرار قبلئذ، وصفحات عديدة من التناقضات بين (الداخل والخارج).

وعلى الدوام تلاحمت القيادة وتوحدت فكراً وسياسياً الشيء الذي تظهري توجيهاتها وقراراتها ومنجزاتها. بل وتميزت القيادة بالمبادرة والخوض في المعمعان على امتداد التجربة بأطوارها الأربعة، سواء في المرحلة الحلقية أو الحزبية، فهي المؤسسة دائماً بما للتأسيس من سحر وجاذبية واحترام لدى القاعدة والصف الثاني والثالث الذين يرون قياداتهم أمامهم تعبئاً وتحزباً وتشحن المعنويات وتخاطر وتضحى دون امتيازات إلا أشهر أكثر في الزنازين وتقصيرات عائلية واستئثار في الزواج، وفي الحالات القليلة التي أحنت هامتها في التحقيق جرى محاسبتها وإقصاءها عن اللجان الكادرية.

ولا ننسى هنا التنويه أن أبرز الكفاءات الفكرية في الداخل تشبثت بهويتها الفكرية اليسارية الماركسية-اللينينية (في جدليتها) ولم تهتز سيقانها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكان لها أن تقا تل منع اختزالها في مؤتمر ٩٣ لو كانت تملك الحرية أو لو لم تشطب رسالة جناح الداخل بدعوى (أن أعضاء المؤتمر لم يحضروا) وهم بين مطارد وممنوع وأسير.

\*\*\*\*

علاوة على الإشارات التي أسلفناها حول الأمن، فالأمن هو القول الفصل، فهو الذي يؤمن التأسيس، وهو الذي يصون البناء، وهو الذي يكفل تطوره وتفعيله. حاول العدو مئات المرات اختراق المسيرة الحزبية، ومئات أخرى حاول تحطيمها (تهشيم البيضة قبل أن تفقس) (تشيرشل عن الثورة البلشفية). . وقد أحرز نجاحات ولكنة أخفق في إحباط الدينامية، فالعنفاء تنهض من تحت الرماد، وقد أثبتت قدرة على العمل في كل الظروف، وصمدت أمام الهجمات على امتداد عقد ونصف ما قبل اشتعال نار الأزمة.



هنا ثمة بطولة جماعية ساطعة نسجها مئات الكادرات والأعضاء، رفاق ورفيقات، من دمائهم ولحمهم وعذاباتهم ممن صمدوا في أقبية التحقيق والشبح والحرمان من النوم والتجويع وفقدان الوعي . . . وبذلك تحقق الموقف الماركسي بعدم الانكسار والموقف اللينيني (بالضحك على ذقون أجهزة القمع). غير أن لينين كتب أيضا (إن الحزب قلعة لا تقتحم إلا من الداخل) وهذه قصة أخرى .

وتأسيساً عليه، إن كانت تجربة البناء الرابعة خطوة كبيرة للأمام، والمنجز الحزبي يتحدث عن نفسه وبرهن على عوامل الصمود وخوض المعارك السياسية / الأمنية / النضالية / الثقافية داخراً ونزقاً وتشنجات برجوازية صغيرة ذات الميل اليميني أو المغامر، قياداته خليط من المثقفين والعمال، الرجال والنساء، الجيل الأقدم والجيل الشبابي، يستوعب منظور غرامشي حيال المثقفين، امتد في مختلف القطاعات والمواقع الشعبية، بدا جلياً دوره النقدي اليساري وانحيازه لتحرير ومساواة ومشاركة المرأة، وخلق أمل جماعي للجماعة الثورية تحفزها دافعية ثورية ووطنية صافية .

لكن هذه التجربة النامية التي تغلبت على الكثير من العيوب ونقدت نفسها وتجاوزت نفسها مرات إنما اعترأها أيضا عناصر ضعف أهمها:

(١) فهي وإن توافر لديها قيادة نظرية / تنظيمية / تكتيكية فلم يتوافر في مركزها القدرة على تأدية دورها القيادي بما يقتضيه من مهارات وكفاءات وطباع في غياب أركان رئيسية . فالتركيبة القيادي الذي يلبي متطلبات العمل القيادي كان محدوداً . وقد انعكس ذلك لاحقاً على المتابعة، سرعة اتخاذ القرار، الحسم في التصدي للتقصيرات، الصلابة في حل التباينات مع قيادة الحزب والانشغال بالحزبي وتبهيته الاستراتيجي .

(٢) تغلبت الثقة والعمل الضميري والدافع الأخلاقي والأيدولوجي على روح النقد لدى الكادرات والمنظمات الحزبية عموماً . فهي مطمئنة إلى أن كل شيء يسير خيراً . وأن الأخطاء سيصار لتصويبها دون جهد منها . فجلبتها تضحوية وتنفيذية أما النقد فكان خافتاً ولم يتطور إلى تحرك جماعي وحينما اضطربت الأمور أعوام ٩٣-٩٦ لم تشكل قاعدة ضغط فاعلة لحماية الخط الفكري وإنقاذ المنجز من موجة التفكك، مؤثرة الشكوى والاستياء وصولاً إلى الاعتكاف في البيت بانتظار المخلص نائية بنفسها عن التكتلات والانشقاقات، الأمر الذي أفقد البنية غالبية قوامها، دون تبديل في الولاء عموماً، زاد من البلبلة ما سجلته من ملاحظات على عدد من القياديين العائدين والمواقف السياسية الملتبسة .

(٣) انحصرت الكفاءات الفكرية التنظيمية من الطراز الأول في قبضة ضيقة، كانت الأقدر على الإنتاج الفكري والثقافي فضلاً عن صفاتها كمنظم من طراز رفيع، وإن وجد طاقم كبير من الكفاءات الأقل شأنًا . ولما غابت أهم الكفاءات تقهقر الإنتاج الفكري والجدل وطغى الخطاب السياسي التكتيكي، تزامن ذلك مع استبدال الهوية الفكرية في المؤتمر الخامس ٩٣ . وتثقيف المنظمات الأسيرة الغزير علق فيه خلل جوهرى هو مدرسته . فقد ساد التلقين والحفظ دون النقد والمشاركة أو إعطاء مساحة كافية لفهم تناقضات الملموس وحركتها . ناهيك أن تحرير العقل الشعبي من موروثات الفكر التقليدي والجبري هو مهمة أكبر من إمكانات تنظيم عقلاني ثوري .

---

٤) لم تصل البنية الحزبية تراكماً يسمح بتوسيع المنظمات المهنية، فالمظهر الرئيس كان منظمات قطاعية وجغرافية وقل مهنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يسمح فقر المجتمع المدني وتشظيته بانخراط الغالبية المؤطرة في مؤسساته، فهي منفصلة في منظمات حزبية وديموقراطية وضمانة عملها الأساسية هي توافر قيادة كفؤة دينامية قادرة على المتابعة والمعالجة، ولما اهترت الأخيرة تفكك معظم الثانية.

٥) رغم الدور الانتفاضي والمقاوم للمحتل، وما ارتبط بذلك من معانيات وتضحيات فردية وجماعية جسيمة، وقفت التجربة عاجزة عن تأدية الكثير من المهام، ولم يصل النضال الوطني عموماً درجة تجبر المشروع الاحتلالي الهجومي على التوقف أو الانكفاء.

ويخالجني ظن من خلال أحاديث مع رفقاء ووثائق ومعطيات أن التجربة الحزبية للجبهة كانت بحاجة ل ٥٦ أعوام أخرى ريثما تتغلب على هذه النواقص، أو أن يأتيها بعض الإسناد النوعي من الخارج على غرار عام ٦٧، أو ما هو أقل أسوة بتنظيمات أخرى. هذه النواقص إنما هي نواقص نابعة في جوهرها من مستوى تطور التجربة أولاً، وهي قد تكون مجرد ثغرات ثانوية في مرحلة المد والتراكم وتماسك النظام الجماعي وتوافق الشرط القيادي، ولكنها التهب وتحوّلت لفجوات وعتلات هدم في مرحلة الأزمة تشابك فيها الذاتي مع الموضوعي في مرحلة أو سلو التي فككت الخارطة الفلسطينية، وفككت الشعب الفلسطيني، وفككت البرنامج الوطني، وفككت الثقافة والقيم، وما توالد عنها من تحولات اقتصادية اجتماعية سياسية مدمرة، ناهيك عن التحولات في النخب النافذة سياسية وغير سياسية. إن ما راكمته الجبهة ما قبل أو سلو لم يتبق منه إلا شظايا وامتدادات محدودة في السنوات الأخيرة.

## خاتمة :

لقد انحصر هذا النص في مقطع محدد، أما مقطع الأزمة ومقاربات الاستنهاض، فهو يقتضي وقفة أخرى. واستطراداً لما استهللنا به بأن اليسار ليس نبأ شيطانياً نختم بما يلي :

ثمة ثلاثة مشروعات فكرية تاريخية تتخلل ثنايا المنطقة العربية وبضمنها الساحة الفلسطينية، هي المشروع الرأسمالي وأقوى اتجاهاته الرأسمالية الكومبرادورية - البيروقراطية المرتبطة بالاحتكارات متعددة الجنسية، حيث السباق على التخصص، والالتحاق بمنظمة التجارة العالمية، المديونية المتعاظمة من البنك وصندوق النقد الدوليين وما يرتبط بهما من اشتراطات، الانضباط للمشروع السياسي الأمريكي المتصهين بقيادة إدارة بوش المحافظة والساعية لإعادة ترتيب الإقليم وفي قلبه الصراع العربي - الصهيوني... الخ ويلتحق به معظم النظام الرسمي العربي وقوى اجتماعية-سياسية-ثقافية تنتشر في طول البلاد وعرضها. ولهذا المشروع، ليس أدواته المحلية فقط، بل ولغته ووسائل إعلامه ومؤسساته البحثية والأكاديمية. والمشوه من التمويل الأجنبي يغذي هذه الركائز ويستولد ركائز جديدة في بلاد جرى كتم أنفاس "مجتمعها المدني" وتعرض مثقفوها للتهميش والتجويد، الأمر الذي هيا بيئة ملائمة للاختراق العولمي...

أما الاتجاهات الرأسمالية القومية التي تحمل رؤية تنمية استقلالية ووحودية فهي على وجه الإجمال أقل شأناً في ضوء ما أحدثته الحقبة النفطية من تحولات بنوية في السبعينات، ناهيك عن هذه الاتجاهات كانت في كثير من الأحيان معادية للديمقراطية.

والمشروع الديمقراطي الشعبي اليساري، بتلاوينه، إذ يحمل في خلفياته أفكاراً اشتراكية، غير أنه يعي أن قوى الإنتاج متخلفة في البلاد العربية التي لم تنفك في بدايات التحول الصناعي، ناهيك عن الفكر الاشتراكي / المقاربات الاشتراكية غير منتشرة في الطبقات الشعبية العربية التي يستولي عليها الفكر التقليدي والجبري، بما يجعل برنامجه ديمقراطياً شعبياً يتصف بشامات ترقى على العدالة الاجتماعية دون أن يرقى إلى مستوى البرنامج الاشتراكي سيما وقد انهار معسكر الاشتراكية البيروقراطية بما أعاد إلى الحياة السؤال: هل تنتصر الاشتراكية في بلد واحد أو في بلدان غير متطورة وفي الذهن التجربة الصينية التي تحرز قفزات تنمية سريعة في خدمة الطبقات الشعبية فيما تراجع بصورة ملحوظة علاقات الإنتاج الاشتراكية.

وما يسعى إليه البرنامج اليساري هو فك التبعية والارتباط، نفط العرب للعرب، تنمية إنتاجية في خدمة الجماهير، إطلاق عملية تعليمية عصرية، عقلانية، حق التفكير والاختيار، حرية المعتقد كمسألة ضميرية، بناء مجتمع مدني نشط وأداة تغييرية، دمقرطة النظام السياسي والمجتمع، تحرير الأراضي العربية المحتلة، حل مسألة الجماعات القومية، وحدة عربية متدرجة... وتفرض الخصوصية الفلسطينية إضافات من نوع حماية حقوق اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم، التحرر من الاحتلال، دحر العنصرية، إعادة هيكلية موازنة

---

السلطة، المشاركة الشعبية إزاحة التفرد، الفتوية، الفساد، الطائفية، العشائرية، سلطة قضائية مستقلة كاملة الصلاحيات، إطلاق طاقات المرأة ومساواتها، حل معضلة البطالة... الخ.

أخيراً مشروع الإسلام السياسي، وهو حركة شعبية واسعة يكاد ينافس المشروع الأول، وإن كنا نميز بين التيارات المناضلة والتيارات المهادنة المرتبطة بالنظم التابعة. إنه مشروع يتقاطع في نقاط مع المشروعين السابقين ويتميز عنهما في آن. وفي جوهره إنما يتناقض مع المخططات الأمريكية وثقافتها الإمبريالية، إجمالاً، وفيما يصطدم بصورة جبهية مع المخطط الأمريكي في لبنان وفلسطين نرى تيارات أساسية فيه لا تستمر على نفس النسق في العراق. وفي الوقت الذي تعترف أوساط فيه بالتعددية والاحتكام لصناديق الاقتراع تبني أوساط أخرى نظرة أحادية و تكفيرية.

وفي فلسطين نلاحظ إن قواه الأساسية هي الحامل الأول لراية مقاومة المحتل و مناهضة التسوية السياسية منذ توقيع أوسلو وهو في لغته السياسية إنما يتمفصل كثيراً مع القوى اليسارية، ولكنه يبدو أكثر تحرراً من السياسات السلطوية.

خليق الإشارة أن هذه المشروعات ليست جامدة في تفاصيلها، فهي وإن عكست مضامين متباينة غير أن ثمة هامشاً متحركاً في الجزئيات تلميه موازين القوى والحركة الموضوعية كما درجة التأثير بالمشهد الثقافي والتفاعل مع الآخر، الشيء الذي ينطوي على فرص التحول هنا وهناك والتلاقي في هذا الموقف أو ذاك، سيما أن المنطقة العربية كما حال الساحة الفلسطينية، تمر في مرحلة انتقالية مريضة: فشل القوى القديمة وعلاقات إنتاجها وخياراتها من جهة، وعجز القوى الجديدة وخطاباتها عن التطويع بالأمس وتدشين عهد جديد، مما يجعل عناصر المرحلة غير مستقرة وتضمحل احتمالات في كل الاتجاهات، بدء بالخيار الفاشي كانعكاس لموجبات العولمة التي وإن كانت اقتصادية في جوهرها غير إنها لجأت لوسائل عسكرية كما لو كانت في زمن النظام الاستعماري، بما يتصل بذلك من ثقافة إقصائية (الخير والشر)، (نهاية التاريخ)، مروراً بالخيار الاستبدادي الثيوقراطي وأبشع طبعاته الحالة الأفغانية الطالبنية، عرجاً على الخيار الليبرالي بالانحياز للمواطنة والمجتمع المدني وتداول السلطة سلمياً. وصولاً إلى الخيار الديمقراطي الشعبي بتغيير النظم الشائخة وإحلال تشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة تفتح المجال لمشروع تنموي ونهضوي في خدمة الأغلبية الساحقة من الأمة.

إن اللوحة غاية في التعقيد إلى درجة تحتم المرور في توجهات عمل متشابكة تتداخل فيها الخيارات وقوى متعددة لزمّن غير قصير ما قبل السير في طريق واضحة الضفاف والملامح. وإن كان العامل الذاتي هو الحاسم، على وجه العموم، غير أن إسقاطات العامل الخارجي تبدو متعاظمة في حقبة العولمة سواء كانت متأركة أو متعددة الأقطاب أو إنسانية. ولكن لا مهرب من العولمة فهي مرحلة تاريخية قيد التشكل. وليس ثمة قدر تاريخي أحادي هنا، فكل شيء مرهون بحركة التناقضات وصورورتها، ومربعها الأهم، واختبارها الذي يقف على رأس الأجندة، اليوم هو ما ستؤول إليه العملية الصراعية في العراق.

# اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!

\* محمود الفطافطة

## مقدمة :

عندما نقوم بدراسة وتقييم (اليسار الفلسطيني)؛ من حيث النظرة التاريخية، وحاضره والرؤية المستقبلية له، يتوجب علينا بداية الإشارة إلى وجود تفاوت كبير في المواقف والتحليلات إزاء هذا التيار. فالبعض يرى بأنه لم يفقد يوماً بوصلته، أو يجف عطاؤه<sup>(١)</sup>. في حين نجد فريقاً آخر يؤكد على شيخوخته، واقتراب نهايته، وذلك لإصرار قياداته على البقاء في مواقعها، وتخلي شبابه عن مبادئهم<sup>(٢)</sup>.

إضافة إلى ذلك؛ فإنه في الوقت الذي يحذر فيه العديد من أن جرس الإنذار لمستقبل اليسار الفلسطيني قد قرع في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بسبب تفسخه ومحدودية التأييد الذي حصل عليه<sup>(٣)</sup>، نلمس بعداً تحليلياً مختلفاً يشير إلى أن ضمان استمرارية هذا التيار وتأثيره الفاعل في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، يكمن في مدى قدرته. وبالعامل مع شخصيات أو جماعات أخرى. على بلورة تكتل سياسي، أو ما يعرف (بالتيار الثالث)، بهدف تحقيق أهدافه (الكامنة) من جهة، وخلق حالة توازن أو تنافس بين / مع، الحزبين الأساسيين في الساحة، وهما حركتا (فتح) و(حماس) من جهة ثانية<sup>(٤)</sup>.

## أهمية الدراسة :

وفي خضم هذه الصورة المتناقضة، أو المتباينة لواقع ومستقبل فصائل اليسار الفلسطيني (استناداً إلى الآراء سابقة الذكر)، فإن الموضوع قيد البحث يستحق الأهمية المطلوبة لدراسته بشكل علمي وعميق، لا سيما في ظل التغيرات الداخلية كإجراء الانتخابات الرئاسية التي تمت في التاسع من كانون الثاني (يناير) الماضي، ومن ثم التشريعية المزمع عقدها في شهر تموز من العام الجاري. وكذلك التحولات الدولية، وما تمخض عنها من تراجع أو انحدار للفكر الماركسي وتفكك في مسقط رأسه (الاتحاد السوفيتي)، والذي تشبث وربما (لا تزال) قوى اليسار الفلسطيني بخيوط هذا الفكر ومبادئه.

وقد يشوب هذه الصورة تعقيد أكثر؛ إذا ما افترضنا حدوث جدل أو اختلاف يدور رحاه ويتصاعد مداه في الساحة الفلسطينية مؤخراً حول جدلية الأهمية لبقاء مثل هذا التيار، أو مدى حتمية وجوده. فهنالك فريق يعتقد أن حصول بعض قوى اليسار في الانتخابات الرئاسية على أقل من 5% من مجمل الأصوات كالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، يجبرهما (وطنياً وأيدولوجياً) على (التقاعد الحزبي)، أو البحث عن بديل<sup>(5)</sup>، في حين هنالك صوت رافض لمثل هذا الطرح<sup>(6)</sup>. ويبدو أنه يتغنى بمجد اليسار الأممي الذي تهاوى وأخذ قسم كبير من صانعيه للتوجه إلى (القبلة الإمبريالية)؛ أمريكا وحلفائها أو الإعلان، وبنداء (خجول) بالطلاق من هذا الفكر، لا سيما بعد تعزيز وتوسيع مفهوم (عولمة العالم) وما ساقته نتائج أحداث 11 أيلول / سبتمبر من ضغوطات أمريكية في مقابل (انبطاح واستسلام أممي).

فالييسار الفلسطيني الذي لم يثبت على خلفية الانقسام المجتمعي أو على أساس التوجه الاقتصادي، وإنما نما في حالة المواجهة مع الاحتلال، تأثرت برامجه بموضوعات التحرر الوطني، في الوقت الذي كانت فيه طروحاته الاجتماعية والاقتصادية مجرد أفكار وشعارات لم تأخذ منحى تطبيقياً، ولو جزئياً في الواقع المجتمعي<sup>(7)</sup>. وربما ما يبرهن على ذلك، محدودية، بل وضآلة عدد المؤسسات الخدمية التابعة له، والتي قد تشكل في حال تواجدها رديفاً فاعلاً وقوياً لعملية التحرر والنضال الوطني الفلسطيني. فالنضال الوطني من قبل قوى اليسار لم يماثله، أو يوائمه نضال مجتمعي ملحوظ أو مؤثر.

## الإشكالية :

والحديث عن اليسار الفلسطيني، والوقوف على مسيرته التاريخية والراهنة، وصولاً إلى وضع رؤية أو قراءة استشرافية له، يفرض علينا طرح جملة تساؤلات منها: هل استطاع اليسار أن يرق يوماً إلى مستوى قيادة البرنامج الوطني، أو تقديم وجهة نظر متكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرر من الاحتلال، بخاصة وأن الظروف الراهنة زادت تعقيداً وتشابكاً؟ كذلك؛ لماذا تأخر، أو فقد اليسار الفلسطيني فهم العلاقة البنوية بين النضال الاجتماعي الديمقراطي والنضال الوطني التحرري ومحاولة صياغة البرامج التي تعبر عن هذا الفهم؟

كما وفي مقابل ذلك؛ هل يمكن الحديث عن يسار فلسطيني موحد؟ وما هي الأزمة أو الأزمات التي لازمت أدبياته وأكثر مناصروه من ترداها؟ .

## الفرضية:

ومن خلال هذه الفرضية، يتوجب الانطلاق من فرضية مؤداها أن اليسار الفلسطيني الذي لم تستطع فصائله منفردة التوحد، فانشق بعضها لتنبثق عنها جبهات أو قوى متعددة، وأحيانا متصارعة، لازمته أزمة بنيوية داخلية تجلت أبرز معالمها في عدم (الاتفاق) على تنفيذ برامج المشروع الوطني التحرري، وإن أعلنت عن (وحدتها) في اعتناق الفكر الماركسي. فخصوصية الحالة الفلسطينية لم تتطلب وحدة فكرية أو أيولوجية (وإن كانت ماسية وملحة) بقدر ما تستوجب تجسيد التوازن بين الفعل المقاوم والعمل المجتمعي عبر الارتكاز إلى برامج فاعلة لا جامدة.

وهذه الصورة التي التصق بها اليسار ولازمته منذ بداياته الأولى؛ حالت دون وحدته سياسياً ونضالياً، وأفقدته زخماً أو تأييداً شعبياً لمسناً مشهداً من حلقاته عبر النسبة الضئيلة التي حصلت عليها بعض فصائله في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وفي حال تكرار هذه النسبة في الانتخابات التشريعية القادمة، التي تعتبر الامتحان الحقيقي لمعرفة مدى (الوزن السياسي والنضالي والشعبي) لهذه القوى؛ فإن اليسار سيضع نفسه أمام مفترق طرق ليختار أمرين أحلاهما مر؛ إما الهزيمة المشعبة وإعلان الوفاة وتفكك النسيج المادي أو البنوي له، أو محاولة التعاطي مع مجتمع يهرب منه بقدر ما يسعى هو للتوجه أو التمسك به<sup>(٨)</sup>.

ويمكن لنا كذلك أن نتساءل: هل المرحلة التاريخية الحالية مناسبة أو ضامنة لوحدة اليسار، أم أن هذه المرحلة ستعيد ذاكرتنا إلى المحاولات الفاشلة في أشكال التحالفات التي سعت إليها قوى اليسار الفلسطيني فيما بينها في عقد الثمانينيات، كتجربة التحالف الديمقراطي - على سبيل المثال لا الحصر - والتي لم تدم طويلاً (الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الحزب الشيوعي)، أو تجربة القيادة المشتركة الأولى بين الجبهتين الشعبيتين والديمقراطية التي لم تدم سوى لبضعة أسابيع<sup>(٩)</sup>.

ولا يمكن لنا الإبحار في مضامين خريطة هذا التيار، أو الوقوف على تفاصيل تكويناته وأبعاده دون تحديد بعض المفاهيم المتعلقة به؛ مثل ما المقصود بمفهوم اليسار بشكل عام، واليسار الفلسطيني على وجه الخصوص؟ وكذلك؛ هل هنالك يسار فلسطيني تقليدي وآخر جديد؟

## اليسار بين المفهوم والتاريخ:

اليسار هو مفهوم سياسي ظهر مع تبلور الأحزاب السياسية في أوروبا نهايات القرن الثامن عشر، بحيث

كان يطلق على المؤيدين للحكومة القائمة باليمين، وعلى المعارضين لبرنامجها باليسار، فكان الحاكم يحمل برنامجه ويحاول طرحه على المجلس الاستشاري، فمن عارضه كان يجلس على يسار الحاكم، وبالتالي أصبح يعرف المعارضون لمثل ذلك باليسار<sup>(١٠)</sup>. بكلمات أخرى، أصبح هنالك وجود فئات من البشر تتطلب مصالحتها تغيير المجتمع القائم إلى مجتمع أفضل منه وأعلى مستوى في كافة الصعد، السياسة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وبعد ذلك صار اليسار يطلق على ذوي الاتجاهات الاشتراكية والمساواة الاجتماعية، حتى لو كانوا في السلطة. وحتى المذاهب الاشتراكية شملها التقسيم إلى يمين ويسار. فالشيوعية هي جناحها اليساري، ثم انقسمت الشيوعية ذاتها إلى أجنحة يمينية وأخرى يسارية. وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ وأخذ مضامين سياسية واقتصادية وطبقية<sup>(١١)</sup>.

### اليسار الفلسطيني، المفهوم:

وفيما يتعلق باليسار الفلسطيني، يمكن لنا القول بأنه مفهوم سياسي واسع، ينطبق على عدد من الأحزاب والقوى السياسية والنضالية التي تطرح في برامجها وأنظمتها الداخلية بأنها أحزاب وجبهات يسارية موحدة أو متحدة تعمل على تنظيم المجتمع وحماية فقرائه والدفاع عن العمال والفلاحين ومقاومة الإمبريالية والصهيونية العالمية وعمودها الفقري الاحتلال الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض الفلسطينية<sup>(١٢)</sup>.

ويمكن النظر لليسار من زاويتين؛ هما<sup>(١٣)</sup> الزاوية الفكرية، وذلك بما يمثله اليسار من رؤية ومشروع تاريخي، والزاوية السياسية، أي وجوده المنظم، ودوره في المجتمع الفلسطيني.

ففيما يخص الزاوية الفكرية، فقد كان للرؤية اليسارية وأفكارها حضور وانتشار في وعي وسلوك الفلسطينيين، بصرف النظر فيما إذا كان يعود مصدرها اليسار أم لا، فهذه الرؤية قد حلت على سبيل المثال الكيان الصهيوني بمنظور لينيني على اعتبار أن (الصهيونية حركة رجعية) وإنها (رأس حربة للاستعمار) وإن (الحل للمسألة اليهودية باندماج اليهود في شعوبهم) كما كتب كارل ماركس. إضافة إلى ذلك، فإن شعبنا الذي يؤمن (بحق تقرير المصير) و (النضال ضد الإمبريالية) وحقه (بالاستقلال واختيار طريق تطوره)، نجد أن كل ذلك مقولات لينينية. وأيضاً ينطبق على مفاهيم حقوق العمال وانتظامهم في نقابات وأحزاب لخوض النضال النقابي والسياسي.

وبشان الزاوية السياسية، أي قوة اليسار المنظم من قوى وهيئات وما تظلع به من دور تحرري، فكري، اجتماعي، فيمكن القول بأن اليسار يعيش اليوم أزمة شاملة على كافة الصعد، فهذه الأزمة التي اتضحت وتفاقت، لا سيما بعد أوسلو، قد استنزفته وهمشته ولم يعد قوة رئيسية في المشروعين الأساسيين في



فلسطين (السلطة، والإسلام السياسي).

## اليسار بين القوى والتيار :

واليسار الفلسطيني يحتمل مرونة في الوصف وسعة في المفهوم . فبالإضافة إلى القوى الرئيسية التي تشكل اليسار في الواقع الفلسطيني (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب - الحزب الشيوعي سابقاً)، هنالك استيعاب أو ادعاء من عدد من الجبهات، أو القوى، مثل الحزب الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير العربية، إضافة إلى عدد من الشخصيات واللجان، بأنها تتمسك بفكر اليسار وتحاول تطبيق أهدافه<sup>(١٤)</sup> مع الملاحظة أن اليسار اليوم في فلسطين لا ينحصر في هذه القوى الرئيسية فحسب؛ بل هنالك ثمة تيار غير منظم، أو كانت عناصره نظامية في وقت سابق. وهذا التيار (ربما) هو أوسع بما لا يقاس من القوى المنظمة، يتعاطف معها بقدر أو بآخر، وأحياناً يختلف معها إلى درجة أنه هجر عضويتها المنظمة<sup>(١٥)</sup>.

وللوصول إلى مبتغانا في توضيح الصورة وفك طلاسم بعض خيوطها وصولاً إلى الهدف الكلي وهو معرفة: إلى أين تتجه بوصلة اليسار الفلسطيني؟؛ إرتأينا التطرق إلى تاريخ وتوجهات هذه القوى الرئيسية، وذلك لنستل من أحداث التاريخ ووقائعه معطيات ونتائج تؤهلنا للحكم على الموضوع قيد البحث بصورة علمية وموضوعية بعيداً عن "التأله الأيدلوجي" أو المنفعة الشخصية.

## الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

ترتبط انطلاقة الجبهة الشعبية لحري فلسطين ارتباطاً وثيقاً بهزيمة حزيران ١٩٦٧م، والدروس النظرية والسياسية والتنظيمية التي أفرزتها تلك الهزيمة. كما ترتبط بحركة القوميين العرب وفرعها الفلسطيني وتجربته النضالية. وفي مطلع الستينيات شهدت حركة القوميين العرب البداية التنظيمية لتكوين جهاز فلسطيني خاص من خلال تشكيل "إقليم فلسطين" أسوة بباقي أقاليم الحركة، وأطلق على هذا الجهاز اسم "قيادة العمل الفلسطيني"<sup>(١٦)</sup>

وبعد الهزيمة، سعى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب إلى إيجاد إطار جبهة تضم مختلف الفصائل الوطنية، ونتج عن ذلك إقامة "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التي أذاعت بيانها السياسي "التأسيسي" الأول في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧، واعتبر هذا اليوم تاريخ انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مع الملاحظة أن الجبهة تكونت آنذاك من لقاء ثلاث قوى، هي: "منظمة أبطال العودة" و"شباب الثار" المرتبطين بحركة القوميين العرب، و"جبهة التحرير الفلسطينية"<sup>(١٧)</sup>.

وفي أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨م، عقدت الجبهة مؤتمرها التأسيسي، والذي صدر في ختامه التقرير السياسي الأساسي، متضمناً مواقف الجبهة من مختلف القضايا المطروحة. كما وتبنت الجبهة الشعبية في مؤتمرها هذا، وبشكل رسمي "الاشتراكية العلمية" كدليل عمل تسترشد به خلال مسيرتها النضالية.

ورأت الجبهة أن مصير فلسطين تقررته حركة الصراع الوطني، الذي هو في حقيقته المادية الملموسة صراع طبقي بين معسكر قوى التحرر الوطني على الأرض الفلسطينية والعربية، وبين أعداء هذا المعسكر، من استعمار وأنظمة عربية رجعية متحالفة معه والصهيونية العالمية<sup>(١٨)</sup>.

وقد أجملت الجبهة أهداف الخلاص الوطني من الاحتلال والاستعمار وامتداداتهما في<sup>(١٩)</sup>:  
• الأيدلوجية الثورية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية، وهي أيدلوجية ثورية علمية "أيدلوجية البروليتاريا"، تتسلح بها الجماهير وتعتمد بالأساس على الطبقات الأكثر ثورية وجذرية في المجتمع.  
• رفع الوعي السياسي الوطني لدى الجماهير.  
• رفض برامج الهزيمة وقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والإصرار على طرح برنامج حرب التحرير الشعبية.  
• التنسيق والتشبيك مع حركات التحرر والمقاومة العربية والأممية لتشكيل جبهة واحدة وموحدة لمجابهة الاستعمار وذيوله.

ونوه إلى أن أبرز ما ركز عليه بيان الجبهة التأسيسي دعوة كافة القوى الفلسطينية إلى الالتقاء الوطني الثوري من أجل الوصول إلى وحدة وطنية راسخة بين فصائل العمل الفلسطيني المسلح وذلك لمواجهة العدو الإسرائيلي. وهذا ما يفسر تغيير الجبهة للبعد الطبقي والأيدلوجي عند نشأتها<sup>(٢٠)</sup>.

## الجبهة والانشقاقات :

ولم يرض على انطلاقة هذه الجبهة سوى عام ونييف إلا وتحولت إلى ثلاث جبهات منشقة عن بعضها البعض في التركيب المؤسساتي، وإن انسجمت في الرؤية النضالية والتوجه الفكري. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨م انسحبت جبهة التحرير الفلسطينية لتشكيل ما أصبح يعرف بـ "الجبهة الشعبية-القيادة العامة". وفي مؤتمر آب (أغسطس) برزت الجبهة الشعبية بصورة تيارين متعاكسين ما أدى إلى انشقاق أحدهما وتشكيل تنظيمه المستقل، والذي عرف باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان ذلك في ٢١ شباط (فبراير) من عام ١٩٦٩. في حين حدث انشقاق ثالث في نفس الشهر والعام السابقين تمثل في خروج مجموعة من أعضائها، اعتبروا أنفسهم "يسار الجبهة" وأطلقوا على تنظيمهم "الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين" والذي انتهى وجوده بعد عامين من إنشائه، ليعود قسم من أعضائه إلى حضانة الجبهة الشعبية<sup>(٢١)</sup>.

فهذه الانشقاقات السريعة لجبهة لم تقوَ بعد على تثبيت ذاتها على الساحة الفلسطينية، أظهرت وبجلاء مدى

التباين في الرؤى والاختلاف في الاجتهادات وطبيعة التحول من تنظيم برجوازي صغير إلى تنظيم ماركسي- لينيني ، وما ينتج عن هذا التحول من تناقضات ومشكلات تنظيمية وتوترات حادة .

### الجهة ومنظمة التحرير :

وعلاوة على ذلك ؛ فإن الجهة الشعبية ، وفي حالات عديدة ، قد شابت علاقتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تجسدها حركة (فتح) خلافات كان أبرز تجلياتها خروجها من اللجنة التنفيذية للمنظمة في العام ١٩٧٤ إثر إقرار موضوع (السلطة الوطنية) وذلك بإقامتها على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين ، والتي رفضته الجهة بدورها ، إلى جانب حدوث صدامات بعض الأحيان بين أفراد من (فتح) و(الجهة) وصولاً إلى مقاطعة الجهة لمؤسسات المنظمة بسبب التوقيع على إعلان المبادئ "أوسلو" ، مع الملاحظة أن قيادة الجهة الشعبية ، على الرغم من كل ذلك ، بقيت عضواً أساسياً ومؤسساً للمنظمة ، وتعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين<sup>(٢٢)</sup> .

### تحديات المرحلة :

وبمرور الزمن وتحدد الأحداث والمواقف ، بخاصة على الساحة الفلسطينية والعربية ، واجهت الجهة تحديات كان أبرزها إفرازات حرب عام ١٩٧٣ ، وما نجم عنها من التعاطي مع التسوية السياسية ، والتي تجسدت لاحقاً في زيارة السادات للقدس ، وإبرامه لاتفاقية (كامب ديفيد) مع إسرائيل في العام ١٩٧٨ م . وهذا المشهد وتداعياته بلور في الساحة الفلسطينية خطين سياسيين ، أولهما اعتبار أنه بالإمكان استثمار نتائج الحرب في تحقيق "تسوية وطنية" (فتح والديمقراطية) ، فيما أكد الخط الثاني ، وفي مقدمته الجهة الشعبية ، أن موازين القوى الناتجة عن تلك الحرب لا تسمح بفرض الشروط الوطنية الفلسطينية والعربية على العدو ، وإن استمرار الكفاح المسلح هو القادر على إحداث تغيير في ميزان القوى في المنطقة<sup>(٢٣)</sup> .

### الجهة وأوسلو :

وأما فيما يتعلق باتفاق (أوسلو) الذي يعتبر تحولاً نوعياً في الصراع العربي-الإسرائيلي عموماً ، والفلسطيني-الإسرائيلي خصوصاً ، فإن الجهة الشعبية رأت فيه بمثابة حالة الانهيار من قبل القيادة المهيمنة في المنظمة (فتح) أمام الشروط الأمريكية-الإسرائيلية وتوتيجاً لسياسة المنظمة في تقديم التنازلات ، لذا فقد طالبت الجهة بصون وحماية المنظمة كمنجز وطني هام ، وإعادة بناء مؤسساتها والمؤسسات الوطنية والشعبية الفلسطينية على أسس ديمقراطية حقيقية<sup>(٢٤)</sup> .

فالجهة الشعبية ، ومعها قوى يسارية أخرى وإسلامية لم تستطع منع قيادة (فتح) من إبرام اتفاق (أوسلو)

والسبب لا يكمن في قوة (فتح) وإنما لتشتت وحدة هذه القوى المختلفة وسقوطها في منزلق المناظرات الأيدلوجية دون الاستعداد أو التسلح بالعدة السياسية والفكرية والتنظيمية اللازمة لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة. (٢٥) إضافة إلى أن هذه القوى، لا سيما اليسارية منها، أكثر من الحديث عن مثالب (أوسلو) وخطورته واتهام أصحابها بالخيانة والارتداد عن المشروع الوطني، في وقت لم تفعل شيئاً، بل وعجزت عن بلورة إطار موحد يحاكي الواقع ويتعامل معه بحكمة ونجاعة.

### الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٢/٢/١٩٦٩ كقصيل يساري مستقل فكرياً وسياسياً وتنظيماً من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، وذلك بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية قبل الإعلان عن تأسيسها بيوم واحد. وارتبطت نشأتها بعاملين أساسيين، أولهما: سياق الإنكسارات الكبرى التي مني بها المشروع القومي العربي بعد حرب حزيران ١٩٦٧. وثانيهما التحولات اليسارية التي شهدتها مجموع الحركة القومية بمكوناتها الناصرية، البعثية، وبما فيها حركة القوميين العرب بمختلف فروعها منذ بداية الستينيات من القرن الماضي (٢٦).

### جبهة واحدة وتسميات متعددة :

واتخذت الجبهة لنفسها في السنوات الأولى للتأسيس اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" ؛ ولاحقاً "الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين" ؛ وذلك للتعبير عن استمرارية التراث الكفاحي لمناضليها الذين أسهموا في تأسيس الجبهة الشعبية، وناضلوا في صفوف حركة القوميين العرب، إلى أن جاء العام ١٩٧٥، فأقرت اللجنة المركزية الثانية البرنامج السياسي الجديد "للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" (٢٧).

والجبهة الديمقراطية، كالشعبية، تسترشد بالماركسية اللينينية كمنهج علمي لتحليل الواقع الاجتماعي ودليل عمل من أجل تغييره، مع تأكيدها على ضرورة تجديد الماركسية لتشكّل رؤية متجددة لعالمنا المعاصر كمدخل لتجديد البنية الفكرية والتنظيمية لقوى الحركة عامة (٢٨).

### الجبهة الديمقراطية والصراع :

وفيما يتعلق بحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، رفعت الجبهة شعار "الدولة الديمقراطية الشعبية" ؛ وهذا ما يؤشر إلى اعتراف الجبهة، ولو ضمناً، بأن هنالك ثمة مسألة يهودية لا مناص من معالجتها، إذا أريد التوصل إلى حل ديمقراطي للصراع، مع التنويه إلى أن هذا الاعتراف كان مصحوباً بالتشديد على أن حل

هذه المسألة يمر عبر التحرر من المشروع الصهيوني، والتعايش المشترك مع الفلسطينيين والعرب، على أساس المساواة في ظل "الدولة الديمقراطية الشعبية" (٢٩).

### الجهة الديمقراطية ومجريات التسوية :

وقد اتخذت الجهة مواقف محددة تجاه القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية . فبالإضافة إلى رؤيتها لطبيعة هذا الحل، رأت أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ م، وما تلاها من اتفاق (كامب ديفيد) قد يصب، إذا ما تم توظيفه بشكل سليم في خدمة "التسوية الوطنية" التي قد تضمن الاستقلال والحرية لشعبنا. (٣٠) أما بالنسبة إلى (أوسلو)؛ فإنه، على الرغم من معارضتها له واشتراطاتها الكثيرة، إلا أن عدداً من قادتها أخذوا يتماشون مع هذا الإعلان، وإن كان بصورة ضمنية، اعتقاداً منهم أن الوقت لا يحتمل التهميش، وإنه يجب الحصول على نصيبهم من (الكعكة).

### المنزلق المنهجي والفكري :

ويرى البعض أن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه الجهة الديمقراطية، في سنوات التأسيس الأولى، هو الموقف الذي اتخذته حيال الصراع الذي كان قد بدأ يحدث بين المقاومة الفلسطينية وبين النظام الأردني على أرض الأردن، وهو خطأ مركب يجمع بين الشطط اليساري الذي يخطئ في قراءة ميزان القوى المحلي والإقليمي بالنسبة لأحداث الأردن، وبين الخلل المنهجي متمثلاً في رؤية دور ووظيفة المقاومة في الأردن، والزج بها طرفاً رئيسياً في الصراع على السلطة داخل هذه الدولة، دون التركيز على مواجهة العدو مجسداً في إسرائيل. (٣١) فالجهة الديمقراطية، كباقي قوى اليسار الأخرى، لم تقم بدورها الاستراتيجي لاستعادة دورها التاريخي في إطار الحركة الوطنية بالرغم من أن الوضع الذاتي الفلسطيني، وبخاصة تردّي الأوضاع المعيشية لدى غالبية الشعب، يفرض دوراً مميزاً لقوى اليسار (٣٢).

### الحزب الشيوعي الفلسطيني :

في أواخر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٣ م، أعلن عن تشكيل الإطار التنظيمي للحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي انبثق عن الاجتماع الموسع للكادر الحزبي المؤيد للنهج الذي عبرت عنه قيادة التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، وهو النهج الذي تبلور خلال الصراعات التي ظلت تدور داخل الأطر الشيوعية الفلسطينية، وتتمحور حول الموقف من التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، والحل الذي يجب التمسك به للقضية الفلسطينية في ضوء هذا الموقف (٣٣).

## الحزب بين الثورة والمجتمع :

وفي نظامه الداخلي، تم تعريف الحزب بأنه : " فصيل وطني ثوري، يناضل من أجل تحقيق وحدة وطنية فلسطينية تعمل على تعجيل تحقيق مرحلة الثورة الوطنية التحررية وتمهيد الطريق أمام الانتقال إلى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . كما وإنه يسعى ، ومع كافة الحركات التحررية إلى إعادة تشكيل جبهة عربية تقف في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية وسدنة النظام العالمي الجديد . وبأنه حزب الطليعة السياسية الثورية المنظمة للطبقة العاملة الفلسطينية ، وبأنه حزب العمال والفلاحين والمثقفين والثوريين . (٣٤) فهل حافظ الحزب على هذه التعاليم والأهداف وبذل سعياً جدياً إلى تحقيقها ؟

## حزب الشعب والمواقف :

وقد اتخذ الحزب مواقف تجاه ما يحدث في الساحة العربية والدولية والفلسطينية، بحيث كان موقفه من حرب الخليج الثانية متوازناً، بحيث انتقد غزو صدام حسين للكويت وندد بغزو أمريكا للعراق . كما عارض المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد وفق الشروط الأمريكية والإسرائيلية المطروحة، ورفض اتفاق (أوسلو) معتبره بالاستمرار السيئ لاتفاقات (كامب ديفيد) وإنه يفتح الطريق لتعميم مثل تلك الاتفاقات في المنطقة العربية (٣٥) .

## الحزب بين الإيجابية والسلبية :

يرى بعض المحللين أن حزب الشعب قد اتسم بمزايا أو جوانب إيجابية (٣٦) كعدم إغراق نفسه بتحليلات نظرية مجردة فيما يختص بالماركسية، عدم وقوعه في النزعة الطباقية، منطلقاً من أن المسألة الوطنية هي البوصلة التي يحدد على أساسها تحالفاته، واقتراجه أكثر من غيره من الأحزاب الشيوعية نحو تبني المسألة القومية . في حين يرى آخرون إنه لا يمكن إغفال الجوانب السلبية (٣٧) ومظاهر التقصير في رؤيته النظرية وممارساته العملية مثل : عدم قدرته، أو تمكنه، من التغلغل الواسع في صفوف الجماهير، أو كسب الأعضاء، بخاصة من أوساط العمال، لم يستطع تجاوز نمط العلاقات التقليدية السائدة في المجتمعات العربية على صعيد علاقاته التنظيمية الداخلية، لم يتمكن من تقديم رؤية متطورة بشأن دور المرأة في النضال التحرري . وغاب بالتالي الحضور النسائي من هيئاته القيادية وكذلك من هياكله التنظيمية .

## اليسار الفلسطيني بين التيار والنظرية :

ويتوجب علينا الإشارة في هذه الدراسة إلى أن القوى اليسارية الرئيسية التي تم التطرق إلى تاريخها ومنطلقاتها وحاضرها، قد شاركتها في الفكر الماركسي تيار غير منظم، يتعاطى مع أفكار هذه القوى ويساندها أحياناً،

وتارة يرفضها أو يرى فيها بالخارجة عن الفكر اليساري (النقي). كما إن رواد هذا التيار يرون أن الرؤية اليسارية ليست نصاً جامداً، بل تتطور مع تطورات وتغيرات الحياة. فالنظرية مجبرة على استيعاب كل منجز كما يرى فردريك إنجلز، وإن التعاسة تكمن عندما لا تتم تمثل المتغيرات، حسب لينين، مع التنويه إلى أن هذا التيار له مفكره ورواده الذين يجتهدون في كتاباتهم ويؤكدون أن الفكر اليساري يتعين تطويره وتجديده بشكل متواصل.

### اليسار: أزمة تنظيمية أم بنوية؟!

وإذا ما قمنا بقراءة تحليلية (موضوعية) لهذه القوى نرى أنها تعيش اليوم أزمة شاملة على كافة الصعد، بحيث أن هذه الأزمة التي اتضحت وتفاقت بعد (أوسلو) قد استنزفته وهمشته، ولم يعد قوة رئيسية في المشروعين الأساسيين (السلطة الوطنية، والإسلام السياسي). فاليسار أزمته بنوية تجلى أهم مظهرها في التناقض بين النظرية والممارسة وغياب الرؤية الشاملة للصراع وعدم القدرة على بلورة استراتيجية وطنية موحدة بين قواه لمناقشة القضايا ومعالجة المستجدات ومواجهة التحديات (٣٨).

### اليسار: قوة ثانية أم أخيرة!!؟

وعلى الرغم من أن هذه القوى لم تندثر إلا أنها ضعيفة، وقد انحسرت قوتها، أو نسبة التأييد لها مقارنة بما كانت عليه في أواخر عقد الثمانينيات أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، بحيث كانت قوى اليسار تشكل القوة الثانية، أي بما لا يقل عن ثلث المجتمع، وربما أكثر في وزنها الكفاحي وال جماهيري والإعلامي.

### اليسار ومؤسسات المجتمع

لا شك أن قوى اليسار قد أسهمت في النضال الوطني الفلسطيني منذ بداياته الأولى، ولا يمكن لأحد أن ينفي أو يشكك في ذلك. ولكن إذا ما تفحصنا دورها في المجتمع قد نجد أن اليسار الفلسطيني غلب العامل الثوري على الجانب المجتمعي، وهذا ما أفقده زخماً أو تأييداً كبيراً. نجد بعض ملامحه من خلال تدني نسبة التأييد التي يحصل عليها في الجامعات الفلسطينية، أو النقابات المهنية المختلفة. (٣٩) كما أن نسبة ليست بالقليلة ممن كان يتمسك به وينتمي إلى فكره الماركسي نراه قد التصق بالمؤسسات غير الحكومية الممولة من الدول التي توصف بأنها إمبريالية، وهذا ما يتناقض كلياً مع أفكار هؤلاء.

### اليسار والفكر السياسي الفلسطيني

إن غياب اليسار كقوة فاعلة ومؤثرة في فلسطين بالشكل المطلوب، أدى إلى خلخلة التفكير السياسي للحركة

الوطنية الفلسطينية، والتراجع عن التطور الذي طرأ على الفكر السياسي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، إلى جانب إن اليسار الفلسطيني الذي لعب، ومنذ نشأته، دوراً فاعلاً في الحياة السياسية والنضالية قد واجه تحديات كبيرة أثرت سلباً على واقع الحركة الوطنية، وعلى المجتمع الفلسطيني عموماً<sup>(٤٠)</sup>.

### اليسار والسلطة الوطنية :

وعلى الرغم من أن مواقف اليسار من التسوية السياسية بعد (أوسلو) كانت المعارضة الشديدة لها وإنه خائن من يعترف، أو يقبل بإسرائيل قبل انسحابها من كامل الأراضي التي احتلتها، نجد أن بعض قواه، كحزب الشعب، يدخل في أجهزة السلطة وتركيبها، في حين نجد عدداً من أفراد أو أعضاء الجبهتين، الديمقراطية والشعبية، يشغلون مناصب في وزارات السلطة ومؤسساتها العامة.

### اليسار وأسباب التراجع :

ولو تفحصنا واستعرضنا آراء بعض الباحثين والأكاديميين في اليسار الفلسطيني، فإننا نجد (عمرو) يرجع الأسباب الرئيسة لتراجع قواه في: الفشل في تحقيق أهدافها الوطنية المعلنة، عدم تمسكها بمبادئها ودخولها في خلافات وانشقاقات في صفوفها<sup>(٤١)</sup>، في حين يعتقد (الشقاقي) إن السبب يكمن في فشل هذه الأحزاب بأخذ زمام المبادرة وطرح بدائل مقبولة في إطار استراتيجية واضحة وواحدة وفعالة<sup>(٤٢)</sup>.

كما أن العاروري يرى بأن اليسار ليس مهزوماً، وإنما يواجه أزمة عميقة جداً تعود إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي<sup>(٤٣)</sup>. في حين تبين سهام البرغوثي (حزب فدا) إن دور اليسار تراجع كثيراً استناداً إلى أزماته المتلاحقة والتفاعلات داخل تنظيماته، ما أدى إلى انشقاقات كثيرة في صفوفه. موضحة أن أهم أسباب تراجع انهيار الاشتراكية الدولية، تنامي الحركات الإسلامية، وتراجع الأحزاب اليسارية الإقليمية<sup>(٤٤)</sup>.

وقد زاد من أزمة قوى اليسار أفول الاتحاد السوفيتي، الذي شكل الحاضنة الأيدلوجية والفكرية لها. وتتضاعف الأزمة في غياب البديل، إلى جانب أن ضعف الحضور السياسي لهذه الأحزاب وتعمقها في تحليل النظريات بعيداً عن الفعل والممارسة أضعفها، وأعطى للبعض بأن وصفها بأحزاب تاريخية لا تستطيع مواكبة الراهن.

إلى جانب ذلك؛ يعتقد وسام رفيدي (الجبهة الشعبية) أن اليسار، ولاعتبارات اجتماعية، سياسية، محلية وعالمية، لم يستطع نقل برنامجه إلى مرحلة الانتصار. منوهاً إلى أن أسباب أزمته تكمن في الضربة التي تلقاها البرنامج الوطني برمته بعد (أوسلو) ونضوب المصادر المالية والملاحقة والقمع من الاحتلال، وعدم القدرة على المزج الصحيح بين الاجتماعي والوطني<sup>(٤٥)</sup>.



وهناك تحديات أخرى. إضافة إلى ما تم ذكره، يتطلب من قوى اليسار الاهتمام به، وهو بلورة برنامج مجتمعي يأخذ بخصوصيات وظروف الواقع الفلسطيني، والحاجة الماسة للإصلاح والديمقراطية ولتطوير وبناء مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير المقومات الضرورية لإخراج المجتمع الفلسطيني من حالة التدهور والاستلاب التي يعيش فيها. ولهذا فإن قوى اليسار مطالبة الآن بتوحيد جهودها، ومراجعة حساباتها، وانتهاء حالة التشتت، بل والتفتت، التي قد تغيب، ليس من دورها فحسب، بل ومن وجودها.

## اليسار والديمقراطية:

تعتبر التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية العنصر الأهم في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. ويمكن النظر لموضوع هذا التحول من خلال عاملين، أولهما: مدى مراعاة المبادئ الديمقراطية على صعيد العلاقات الداخلية لدى كل تنظيم أو حزب. والثاني: مدى الالتزام بالأسس الديمقراطية في تعامل التنظيمات والأحزاب بعضها مع بعض (٤٦).

وفيما يختص باليسار الفلسطيني، فإن كافة تنظيماته استمدت توجهاتها الأيدلوجية ومفاهيم الديمقراطية من التراث الماركسي اللينيني كمفهوم "الديمقراطية المركزية". ولكن هذا الموقف أخذ في التغير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث بدأ معظم هذه التنظيمات تتعاطى بشكل انتقائي أو جزئي بعض المفاهيم المكونة للديمقراطية الغربية الليبرالية.

وقد عجزت هذه القوى اليسارية ولغاية الآن عن بلورة أية طروحات ديمقراطية متكاملة للتعامل مع السياق الفلسطيني. كما وإنه، على الرغم من أن جميع هذه التنظيمات تدعو إلى مراعاة الأساليب الديمقراطية في علاقاتها الداخلية وفي عملية صنع القرار، إلا إنها فشلت في معظم الأحيان، وبدرجات متفاوتة بين تنظيم وآخر، في ممارسة الأسلوب الديمقراطي، بحيث لعبت الولاءات والعلاقات الشخصية والعائلية والجهوية، ولا تزال، دوراً هاماً في تحديد العلاقات الداخلية في إطار كل تنظيم. إلى جانب إنه بسبب السرية الذي يميز العلاقات الداخلية في هذه التنظيمات يصبح من الصعب التقرير في أي من هذه التنظيمات هو أكثر مراعاة للممارسة الديمقراطية.

## اليسار والانتخابات الرئاسية:

لم تتفق قوى اليسار الفلسطيني فيما بينها على اختيار مرشح واحد للانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من شهر كانون الأول (يناير) من العام الجاري، وتركت لنفسها الحرية في اختيار مرشحها منفردين، وبعيدا عن قواعد (الائتلاف أو التحالف) التي جمعها سابقاً.

وتعود عملية التشتت هذه إلى خضوع قوى اليسار للإرث السياسي الماضي وطغيان العصبية التنظيمية. فالجبهة الشعبية، يبدو إنها لم تكن جاهزة تماماً لترشيح أحد كوادرها. ولم تكن مهياًة للتحالف مع نصفها الذي غادرها (الجبهة الديمقراطية). وهذا ما اضطرها إلى الانضمام إلى مرشح المبادرة الوطنية د. مصطفى البرغوثي الذي لا يوجد في برنامجه السياسي الانتخابي أو غير الانتخابي ما يتفق وبرنامج وسياسات الجبهة. (٤٧) بينما رأت الديمقراطية ترشيح أحد قادتها (تيسير خالد)، في حين اختار حزب الشعب أمينه العام، بسام الصالحي.

وقد كانت نتائج هذه الانتخابات في نظر عدد من المحللين متدنية كثيراً بالنسبة للجبهة الديمقراطية وحزب الشعب اللذين لم يحصل كل واحد منهما على أكثر من ٤٪. وهذا يعتبر نتيجة سيئة لتاريخ وحضور هذين الحزبين، وربما كارثة لمستقبلهما. في حين الجبهة الشعبية لم تحصل على ما كانت تتوقعه، وإن كانت مبتهجة بالنسبة التي حصلت عليها بمعية البرغوثي وفريق من الشخصيات والمؤسسات.

فالنسبة الضئيلة التي حصلت عليها هذه القوى، لم تعيد في رأبي الاعتبار لأفكار اليسار وأهدافه أمام الجمهور الفلسطيني، وأفقدته تأييداً كبيراً ورفضاً بقبول أن اليسار ما يزال يدافع عن مصالح الفئات الكادحة في الشعب الفلسطيني، علاوة على أن تشتت هذه القوى وانضواء بعضها تحت لواء عناوين تتناقض وأهدافها قد يسبب لها تراجعاً مضاعفاً في الانتخابات التشريعية القادمة، أو التأييد الشعبي بشكل عام.

### التيار الثالث:

كثر الحديث عن أهمية تشكيل مثل هذا التيار عقب الانتخابات الرئاسية الماضية، بحيث شدد البعض على ضرورة الإسراع في بلورته حتى يحدث توازناً ملموساً بين التيارين القويين (فتح وحماس) في الانتخابات التشريعية القادمة من جهة، ولكي يلعب دوراً فاعلاً في الحقل السياسي الفلسطيني، ويساهم في تنمية المجتمع واقتصاده، علاوة على تمتين قوة اليسار وتوسيع قاعدته.

ويرى البعض أن هذا التيار الذي لم يأخذ بعد صورته المكتملة أو الواضحة أو المعلنة، وربما لا يظهر إلى حيز الواقع لوصول الحوار بين أطرافه إلى طريق مسدودة، يمكنه أن يلعب في حالة تجميع قواه واتفاقهم على رؤية محددة، دور "المعقلن" والمرشد للتعديدية الحزبية السياسية في فلسطين، ويفرض أسساً للشراكة السياسية لمختلف القوى التي تضمن صيغة جماعية لصنع القرار الوطني (٤٨).

فهذا التيار، فيما لو توحد على برنامج انتخابي، بإمكانه أن يحقق اتجاهاً ثالثاً وازناً، وهذا الأمر الذي لم يتحقق في انتخابات الرئاسة فإنه ليس شرطاً أن لا يتحقق في الانتخابات البرلمانية (٤٩). كما إن البعض يرى في هذا التيار الذي يسميه بـ (القطب الديمقراطي التقدمي) قادراً، في حالة تشكيله وتفعيله، على تأسيس قاعدة واسعة لانطلاقة قوة يسارية حقيقية كبيرة وفاعلة (٥٠).

---

وإذا قام اليسار بالاتحاد وترتيب صفوفه ومراجعة نقدية لتجربته والالتزام بأسس ديمقراطية تتجاوز المركزية المشددة وإسقاط الهيئات القيادية والخيارات السياسية على قواعد الحزب والمجتمع ، فإنه سيتمكن من تحقيق نتائج انتخابية جيدة وتأييد شعبي واسع . وقد يمكن له مع آخرين أن يشكل تياراً ديمقراطياً له فاعليته في الساحة الفلسطينية (٥١) .

### اليسار والانتخابات التشريعية :

حتى الآن ، وخلال كتابة هذه السطور ، لم تكتمل بعد الصورة النهائية أو القرار الأخير لطبيعة خوض قوى اليسار للانتخابات التشريعية . ولكن هنالك احتمال مستند إلى آراء عدد من قادة اليسار يبين أن هذه القوى ستخوض تلك الانتخابات منفردة بسبب صعوبة التوصل إلى قرار مشترك فيما بينها . وكذلك فإن الجبهة الديمقراطية أعلنت عن إجراء انتخابات تمهيدية داخلية لفرز من يمثلها ، مع تخصيص ما لا يقل عن موقعين للإناث . (٥٢) في حين الجبهة الشعبية أعلنت عن ترشيحها لأمينها العام ، أحمد سعدات ، المعتقل في سجن أريحا على رأس قائمتها المركزية . ولم يتم الوصول إلى قرار بعد عن ماهية المشاركة مع البرغوثي (٥٣) ، بينما حزب الشعب سيقوم بخوض الانتخابات منفرداً .

## توصيات :

هنالك عدد من التوصيات التي يقترحها بعض الباحثين والمحللين ، تصب في مساعدة قوى اليسار للخروج من أزمتها البنوية التنظيمية وتهميشها السياسي وعزلتها المجتمعية ، نذكر بعضها :

- العمل على بلورة إطار واضح ومحدد لقوى اليسار ، تنطلق من خلاله لتشكيل استراتيجية فاعلة ، ترسم الأهداف ، وتعالج التحديات ، وتستوعب المستجدات .
- القيام بتنظيم صفوفها من جديد ، واستثمار تجاربها ورمزيتها التاريخية في المجتمع السياسي ، وإصلاح أحزابها أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً ، وتشكيل قطب ديمقراطي علماني يهدف إلى خلق توازن مع حزب السلطة الذي يملك قدرات على بناء ذاته ، تفوق قدرة الأحزاب الأخرى على بناء ذاتها في ظل الظروف السياسية الراهنة الصعبة .
- تعزيز مبدأ المشاركة الجماهيرية والشفافية والمصارحة في داخل الأحزاب اليسارية نفسها وفيما بينها والاستفادة من الأخطاء للوصول إلى الوحدة والعمق المجتمعي والبناء المستمر .
- تقديم رؤية جدلية واضحة للعلاقة بين الوطني والقومي ، باعتبار أن تحقيق الأهداف الوطنية المرحلية والاستراتيجية ، لا يمكن أن يتم بدون الاستناد إلى البعد القومي .
- التخلص من ازدواجية المواقف التي تمر بها بعض أحزاب اليسار ، فلا يمكن أن تصف نفسك باليساري في الوقت الذي تتغذى فيه من نعم السلطة .

## الحل :

إذا أراد اليسار الفلسطيني أن يخرج من أزمته ، والتي تعترف بها معظم قواه ، فعليه أولاً أن يسعى إلى الحوار فيما بينه لإيجاد قواسم مشتركة وفاعلة تمكنه من توحيد صفوفه وإعلان مواقفه من كافة القضايا خاصة السياسية منها والاجتماعية وعلى الصعيدين المحلي والدولي . إلى جانب ذلك ، فإنه يتوجب على هذا اليسار أيضاً أن لا يقضي جل وقته في تحليل النظريات ومصارعة تعابير الأيدولوجيا ، ناسياً ، أو متناسياً ، الفعل المجتمعي ومساندة ومساعدة الكادحين والطبقات الفقيرة التي أعلن في كافة برامجهم ولوائح التنظيمية الداخلية بأنه النصير الأول ، وأحياناً الوحيد لها .

## استنتاج :

بعد الانتهاء من هذه الدراسة نود تسجيل بعض النقاط :

- واجه اليسار الفلسطيني ، ومنذ البدايات الأولى لنشأة قواه انشقاقات وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى التناقض ، أو الصراع .
- لازم تنظيمات اليسار ما يسمى بـ (الأزمة) التي أثرت عليه سلبياً وبشكل كبير ، ربما تجلّى أهم مظهر لها في التأييد الضئيل في الانتخابات الرئاسية الماضية . بحيث كانت هذه الأزمة بنيوية نخرت تراكيب قواه وأضعفته عن مواجهة التحديات واستيعاب المستجدات .
- لم تجر انتخابات داخلية لا على مستوى القيادة أو مستوى القاعدة العامة في هذه الأحزاب ، تحت مبررات التحرر أولى من الديمقراطية . وهذا ما أدى إلى تراخي القيادات ، بخاصة الوسيطة منها ، في المشاركة ، وهروب عدد لا بأس به من المناصرين إلى تيارات أخرى ، أو الخروج من إطار التجنيد الحزبي .
- غلب اليسار النضال الثوري على النضال المجتمعي ، وهذا ما خلق لديه هوة اجتماعية ساهمت بشكل كبير في إضعافه أو توسيع وتعميق أزمته .
- أهم الأسباب في إضعاف اليسار ، أولها : انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل له القنديل الأيدلوجي والمثل الفكري . ثانيها : تشتت اليسار إلى (وجهات) متناقضة أحياناً فيما بينها ، فبعض قواه توجه إلى حضن السلطة ، والبعض الآخر إلى المؤسسات الأهلية الممولة أجنبياً ، وطرف آخر يجاهد في البقاء كتنظيم ، وفريق آخر يرى نفسه أوسع وأفضل من القوى عبر نعت ذاته بـ (بتيار اليسار) . وثالثها : صعود التيار الإسلامي ممثلاً بشكل رئيس بحركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي) وسحبه البساط من تحت قوى اليسار التي كانت تشكل القطب أو القوة الثانية بعد حركة (فتح) على الساحة الفلسطينية .
- أهم تجليات أزمة اليسار خوضه الانتخابات الرئاسية متفرقاً ، لذلك لم يحقق نتائج مطلوبة أو جيدة ، وهذا قد يزيد من تدني نتائجه بشكل أكثر في الانتخابات التشريعية القادمة في حالة بقائه مشتتاً .
- الاختبار الحقيقي لليسار الفلسطيني سيتحدد في الانتخابات التشريعية المقبلة ، فإذا تحدد قد يحقق نتائج مقبولة ، ويخفف من قسوة وسعة أزمته ، لكن إذا خاضها منفرداً ، كما الرئاسة ، فإن الأزمة ستخلق منه جسداً مهزوماً لا يقوى على ضبط أو تحريك تفاصيل خريطته التنظيمية ، وما عليه بالتالي إلا أن يعلن هزيمته علناً أمام مجتمعه الذي وعده يوماً بتحقيق أهدافه في التحرر وتطلعاته في العيش الكريم .

فالياسر الفلسطيني الآن أراه مأزوماً بنيوياً ، وعلى ضوء النتائج التي سيحصل عليها في الانتخابات التشريعية القادمة سيتحدد وضعه ، إما بتخفيف الأزمة أو تحولها إلى هزيمة ، تنظيمية وموت مجتمعي وسياسي .

## المصادر:

- (١) عبد الكريم ، قيس ، (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية) ، مقابلة شخصية بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٥ ، رام الله
- (٢) قاسم ، عبد الستار ، (استاذ الفلسفة بجامعة النجاح ) ، رسالة عبر البريد الإلكتروني بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٥ /
- (٣) الجرباوي ، علي ، (استاذ السياسة بجامعة بير زيت ) ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٠٥ / رام الله
- (٤) البرغوثي ، مصطفى ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ١٥ / ٣ / ٢٠٠٥ / رام الله
- (٥) سمارة ، عادل ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٧ / ٤ / ٢٠٠٥ / رام الله
- (٦) تلحمي ، داوود ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠٥ / رام الله
- (٧) جرادات ، علي ، اليسار الفلسطيني \_ هزيمة الديمقراطية \_ ، مواطن ، رام الله ، ١٩٩٩ ، ص ٥٠
- (٨) سمارة ، عادل ، مقابلة شخصية ، مصدر سابق .
- (٩) دسوقي ، ماهر ، دراسة مقارنة بين الجبهة الشعبية وحماس / انظر: مجلة الجليل ، عددا ، سنة اولى ، ١٩٩٤ ، ص ٦٢
- (١٠) طلال ، أبو علي ، اليسار . . إلى أين ؟ ، انظر : [www.alhourria.org](http://www.alhourria.org) ، بتاريخ ٢٣ / ديسمبر / ٢٠٠٤
- (١١) الطاهر ، ماهر " الجبهة الشعبية " ، انظر كتاب : الأحزاب اليسارية في الوطن العربي ، ج ٢ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٥٠
- (١٢) القلقيلي ، عبد الفتاح ، اليسار في حركة فتح ، ورقة عمل قدمت في ندوة سياسية برام الله بتاريخ ٥ / ٤ / ٢٠٠٥
- (١٣) قطامش ، أحمد ، مقابلة شخصية بتاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٥ / رام الله
- (١٤) خليل ، عوض ، مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية الى البيروسترويك ، شؤون فلسطينية ، تشرين ثاني ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣
- (١٥) قطامش ، أحمد ، مصدر سابق
- (١٦) الطاهر ، ماهر ، مصدر سابق ، ص ٥٤٦
- (١٧) الطاهر ، ماهر ، المصدر السابق ، ص ٥٥٧
- (١٨) خليل ، عوض ، مصدر سابق
- (١٩) مجدلاوي ، جميل ، الجبهة الشعبية ، انظر كتاب : خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين ، المركز القومي للدراسات ، غزة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٥٨
- (٢٠) خليل ، عوض ، مصدر سابق ، ص ٢١
- (٢١) الطاهر ، ماهر ، مصدر سابق ، ص ٥٦٠
- (٢٢) دسوقي ، ماهر ، مصدر سابق ، ص ٦٥
- (٢٣) الطاهر ، ماهر ، مصدر سابق ، ص ٥٦٥
- (٢٤) مجدلاوي ، جميل ، مصدر سابق ، ص ٥٦٠

- ( ٢٥ ) حوراني ، فيصل ، الاحزاب الفلسطينية \_ تقييم البرامج والاداء ، انظر ، ملحق عشر سنوات على وجود السلطة ، مؤتمر رام الله ، ٢٠٠٥ / ٣ / ١٤
- ( ٢٦ ) بدوان ، علي ، الجبهة الديمقراطية ، انظر كتاب : الاحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ٦٠٣
- ( ٢٧ ) الشريف ، ماهر ، البحث عن كيان \_ دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ \_ ١٩٩٣ ، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية ، نيقوسيا ، ١٩٩٥ ، ص ٧٦
- ( ٢٨ ) بدوان ، علي ، مصدر سابق ، ص ٦٠٥
- ( ٢٩ ) زيدان ، صالح ، الجبهة الديمقراطية ، انظر كتاب : خيرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ٥٦٠
- ( ٣٠ ) الشريف ، ماهر ، مصدر سابق ، ص ٧٠
- ( ٣١ ) زيدان ، صالح ، مصدر سابق ، ص ٥٦٣
- ( ٣٢ ) يوسف ، عطف ، اليسار الفلسطيني ، مأزوم أم مهزوم؟ انظر : ملحق " الحال " نشر مع صحيفة الايام بتاريخ ٢٠٠٥ / ٥ / ٣
- ( ٣٣ ) ابو عيطة ، غطاس ، الحزب الشيوعي الفلسطيني ، انظر كتاب : الأحزاب والحركات اليسارية في فلسطين ، مصدر سابق ، ص ٣٣٢
- ( ٣٤ ) انظر النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني ، وهو كتيب صغير ، ص ٤
- ( ٣٥ ) خليل ، عوض ، مصدر سابق ، ص ٤٣
- ( ٣٦ ) المصدر السابق ، ص ٤٥
- ( ٣٧ ) الشريف ، ماهر ، مصدر سابق ، ص ٧٣
- ( ٣٨ ) قاسم ، عبد الستار ، ازمة الحزب السياسي ، انظر كتاب : ازمة الحزب السياسي الفلسطيني ، مواطن ، رام الله ، ص ٦٠
- ( ٣٩ ) جرادات ، علي ، مصدر سابق ، ص ٥٢
- ( ٤٠ ) عياد ، حياة ، انظر : رسالة ماجستير في طور الإعداد حول اليسار الفلسطيني بعد أوسلو ، ص ١
- ( ٤١ ) أبو عمرو ، زياد ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، مواطن ، رام الله ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢
- ( ٤٢ ) الشقاقي ، خليل ، التحول الديمقراطي في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس ، ١٩٩٦ ، ص ٢١
- ( ٤٣ ) العاروري ، تيسير : انظر : اليسار بين الأزمة والهزيمة ، ملحق الحال ، نشر بتاريخ ، ٢٠٠٥ / ٤ / ٣
- ( ٤٤ ) برغوثي ، سهام ، المصدر السابق .
- ( ٤٥ ) رفيدي ، وسام ، المصدر السابق .
- ( ٤٦ ) أبو عمرو ، زياد ، مصدر سابق ، ص ٣٤
- ( ٤٧ ) الصباح ، عدنان ، ايها الديمقراطيون اتحدوا . . انظر : [www.kefaya.org](http://www.kefaya.org) / ٣٠ ديسمبر / ٢٠٠٤
- ( ٤٨ ) موسى ، عماد ، قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية ، انظر ، ملحق الطريق ، عدد ٢٠ ، نشر بالأيام بتاريخ ٢٠٠٥

- 
- (٤٩) انظر مقدمة مجلة تسامح الصادرة عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، عدد ٨، سنة ثالثة، آذار ٢٠٠٥
- (٥٠) حبش، يوسف، القطب التقدمي الديمقراطي، انظر جريدة القدس الفلسطينية، عدد ١٩، ١٢٧٧٩/٣/٢٠٠٥، ص ٢١
- (٥١) عبد الحميد، مهند، اليسار الفلسطيني والدور المفقود، انظر: [www.amin.org](http://www.amin.org) / ٣٠ ديسمبر / ٢٠٠٤
- (٥٢) انظر: جريدة الأيام، رام الله، عدد ٣٣٠٧، السنة العاشرة / ٦ / ٤ / ٢٠٠٥، ص ١١
- (٥٣) انظر: جريدة الأيام، رام الله، عدد ٣٣٣٢، السنة العاشرة / ١ / ٥ / ٢٠٠٥، ص ١



# اليسار والإسلاميون في فلسطين : وجهة نظر إسلامية

\* إبراهيم أبو الهيجاء

## تعريفات

كما إنه لا يمكن الحديث عن يسار واحد، أو حركات إسلامية واحدة، إلا إنه من الممكن القول أن هناك مشتركاً طاغ بين الإسلاميين واليساريين يُمكننا من الحديث عن علاقات بينهما، فغالباً ما يقصد باليسار الفلسطيني (كل التنظيمات والتيارات والشخصيات التي استندت إلى الفكر الماركسي كمرجعية فكرية وسياسية واجتماعية، ويضم في جنباته حركات أبرزها: الجبهة الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفدا والنضال الشعبي والمبادرة الوطنية وحركة التحرير الفلسطينية والعربية والحزب الشيوعي و. . الخ) <sup>(١)</sup>. ولكن للدقة العلمية لا يمكننا الانتهاء من تعريف اليسار على هذا النحو دون القول أن الفكر الماركسي المكون الرئيس لليسار الفلسطيني يتناقض بالضرورة مع طغيان فكر المنظمات غير الحكومية التي أصبحت معاقل يسارية بينما تمويلها رأسمالي "إمبريالي" <sup>(٢)</sup>. إذا لا يمكن الجزم بأن الحديث عن اليسار الفلسطيني هو بالخالص ماركسيا في الأفكار والوسائل، وهذه عملية مركبة تقتضي التنويه في بداية هذه الورقة البحثية.

أما التيار الإسلامي في فلسطين فهو المقابل في هذه العلاقة البحثية، حيث تستند أفكاره للإسلام تجاه القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية مع أن الكثير من الباحثين <sup>(٣)</sup> يفرق هنا بين الإسلام الشعبي التلقائي الفطري المقتصر على العبادات والذي يمكن تسميته "بالتدين". أما الإسلام النخبوي فهو "دين"؛ قال تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ <sup>(٤)</sup>؛ وبالقطع أبعد من ممارسة الشعائر الدينية إلى دين يتفاعل مع كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، ولذا نرفض هنا إطلاق كلمتي "الإسلام السياسي" على هذا الدين نظراً لأن هذا التعريف يوحى بأن الاتجاهات الدينية الإسلامية تحاول تسييس الدين، أو إدخاله إلى مدخل لا علاقة له به، مع أن الأصح عندنا هو أن كلمة إسلام تفترض بالضرورة أن يكون سياسياً، لأن الإسلام شامل لكل جوانب الحياة <sup>(٥)</sup>.

بالعموم يمكننا القول أن الاتجاهات الإسلامية المقصودة بالدراسة وذات الوزن الكبير في مقاربات العلاقة بين الإسلاميين واليساريين هما حركتا (حماس) و(الجهاد الإسلامي)؛ دون نفي لأوزان أقل في التأثير مثل السلفيين والصوفيين وحزب التحرير وحزب المسار والاتحاد و. . . <sup>(٦)</sup>

## إرهاصات العلاقة

اتسمت العلاقة بين الطرفين في بداياتها بالعداوة الشديدة التي وصلت حد الصدام . وكانت السمة المسيطرة للعلاقة منذ عام ١٩٦٧ وحتى قيام الانتفاضة في عام ١٩٨٧ هي حالة من الشك والتناقض والتأمر ، فكان الإسلاميون يتحدثون عن علاقات فلسطينية يسارية مع دولة كافرة . فمثلا تقول الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح في إحدى مطبوعاتها «إن الشيوعية قد سجلت لنفسها ولامتنا نكسات في مجالي العقيدة والسياسة ، مدللة على أنها حزب مأجور لصالح الدول العظمى ، بل وأنها تحقق مصالح إسرائيل بالذات ، ومواقفها العديدة عبر التاريخ الحديث وخاصة فيما يخص القضية الفلسطينية ، وبالتحديد في أحداث طرابلس والانشقاق ... يوضح ويؤكد صدق ما نقول ، هذا علاوة على الكفر الصريح الذي يدعون إليه في كتبهم ونشراتهم واحتفالاتهم ... إضافة إلى التحلل من كل القيم الأخلاقية والالتزامات الإسلامية ... في حياتهم الخاصة ، وفي علاقاتهم مع مجتمعنا العزيز»<sup>(٧)</sup> . بالمقابل رأى اليساريون أن الإسلاميين يخدمون الأنظمة العربية " الرجعية " . ففي بيان بعنوان «لماذا لا يعترف الإخوان المسلمون بمنظمة التحرير الفلسطينية؟» وزعته «جبهة العمل الطلابي التقدمية» المناصرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في جامعة بيرزيت في شهر سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨٧ يتساءل أتباع هذا الفصيل الوطني عن سبب رفض الإخوان المسلمين الاعتراف بالمنظمة ، والعمل تحت مظلتها " بحجة أنها قيادة غير إسلامية " في الوقت الذي يقف فيه " يوسف العظم وليث شبيلات وهما من زعامة الإخوان المسلمين في الأردن وراء منبر البرلمان الأردني مبجلين الملك وراضين بدستوره ونظامه الملكي الوراثي " ، وفي الوقت الذي يشارك فيه الإخوان في مصر في برلمان صادق على اتفاقية الصلح مع إسرائيل ويتحالفون مع أحزاب كحزب الوفد وحزب العمل الاشتراكي . ويتساءل البيان عما إذا كان الإخوان يعتبرون الحكم في الأردن والحكم في مصر حكمن إسلاميين . ويستغرب البيان رفض الإخوان الاعتراف بالمنظمة في الوقت الذي يقبلون فيه عضوية بعض الإخوان المسلمين من الضفة في البرلمان الأردني أمثال حافظ عبد النبي التنشة . وبعد ذلك يكيل بيان جبهة العمل الطلابي التهم ضد الإخوان : " أليس كل هذا بدليل على عمق ارتباط هذه الجماعة المستسلمة والخائعة بأنظمة الخيانة العربية وتوثقها برباط التبعية للمخابرات والإمبريالية " <sup>(٨)</sup> .

ويرد الإخوان على ذلك بالقول " إن الإسلام بشموليته لكل جوانب الحياة أعم من الوطن ويشمله ، والوطن جزئيه منه وخصوصية من خصوصياته ، أمر بحبه والذود عنه بالغالي والنفيس وبالمهج والأرواح ولهذا الاعتبار نجد أنفسنا في طليعة الصف الوطني ، ولن ننتظر أحداً كي يضعنا في الصف الوطني أو يخرجننا منه " <sup>(٩)</sup> .

في موطن آخر تذكر مجلة الدعوة التابعة للاتجاه الإسلامي " إننا نرى أن المنظمات الفلسطينية في الساحة تقوم على مبادئ تحمل في طياتها التناقض والاختلاف ؛ بل إن بعضها يتبنى بوضوح الأفكار اليسارية واليمينية المعادية للإسلام ، وبعضها يعلن أنه يريد دولة علمانية في فلسطين . وهذا الاختلاف قد جر عليهم الويلات والضربات والفتن . وعليه فإننا نرى أن أول السبب في الطريق الصحيح أن تنبذ الأفكار الهدامة وأن تعود هذه المنظمات قيادة وقاعدة إلى الله ... وتوحد صفوفها تحت راية الإسلام وتعتمد الحل الإسلامي لقضيتها وتبناه وان تقاطع كل محاولات الاستسلام لليهود وتجارها بكل ما أوتيت من قدرة " <sup>(١٠)</sup> .

ويؤكد الشيخ احمد ياسين، على ذلك بقوله " لأن منظمة التحرير الفلسطينية علمانية لا يمكن القبول بها كممثل إلا إذا أصبحت إسلامية" (١١). واعتبرت حركة الجهاد الإسلامي هدف (م. ت. ف) بإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين منافياً للنظرة الإسلامية للتاريخ (١٢). وفي موطن آخر قال الشيخ احمد ياسين: «لنا فكر وللمنظمة فكر والحاكم الوحيد هو الشعب، وما يقره الشعب هو المقبول لدينا» (١٣).

### أفكار أقل حدة، ولكنها حذرة

وفي موضوع آخر يمكننا تلمس أفكار أقل حدة ولكنها حذرة، ومنها: "يمد الإسلاميون أيديهم لكل فئة وطنية مخلصنة تعمل على تحرير البلاد وتخليصها من الأخطار الصهيونية والاستعمارية ولو كانت لا تدين بالإسلام، بشرط ألا تشهر هذه الفئات عداها للإسلام والإسلاميين". ولكن هذه المطبوعة تضيف: «ينظر الإسلاميون إلى قضية التعاون والتكامل مع الفئات العلمانية والإحادية بحذر شديد، لأن العلمانية والإحاد إنما يحاربان الإسلام ويناقضان أصوله... إننا ندعو جميع الفئات الوطنية لتبني العمل الوطني وفق المنهج الإسلامي» (١٤).

ويرى الشيخ بسام جرار، وهو أحد منظري الحركة الإسلامية الفلسطينية "أن الحركة الإسلامية لا تضع باعتبارها أن تلاشي نفوذ م. ت. ف يعني صعود الإسلام أو بالعكس، بل إن صعود الإسلام يعني إسلام المنظمة". ويعتقد جرار بأن المنظمة سوف تتحالف مع الحركات الإسلامية بعد أن تأس من الحلول السلمية. ويضيف بأن الحركة الإسلامية لا يمكن أن تكون بديلاً عن المنظمة فيما يتعلق بالتفاوض مع إسرائيل، وبالمقابل فإنه من غير الوارد أن يتحدث المفاوضات باسم المسلمين، وأن دور المنظمة هو دور عملي سياسي لا يشكل خطراً على الدور الفكري الذي تلعبه الجماعات الإسلامية. ويقول الشيخ جرار بأنه لا مبرر لنفي التحالفات بين الجماعات الإسلامية والمنظمة على أسس واضحة ومحددة ولا تتعارض مع مبادئ الحركة الإسلامية (١٥).

وفي إحدى مطبوعات الكتلة الإسلامية نرصد: «أن الكتلة الإسلامية تناصر كل من يحمل السلاح ويقاوم ويقدم الشهداء لتحرير الأرض وإحقاق الحق وينصر المظلومين». ولكن الكتلة الإسلامية لا تعترف بمن يسعى لعقد صلح مع اليهود على "حساب أرضنا المغتصبة وشعبنا المشرود وثوراتنا المنهوبة ومقدساتنا المهانة ممثلاً لهذا الشعب كائناً من كان". ويحدد الإخوان موقفهم المعارض لإجراء اتصالات مع يهود تقدميين، على أساس ديني. وقد كانت هذه المسألة موضوع خلاف بين الإخوان من ناحية وفصائل م. ت. ف من ناحية أخرى منذ البداية. ويأخذ الإخوان مثلاً على الرئيس الراحل ياسر عرفات موقفه الودي من المنظومة الاشتراكية ومن «القوى الديمقراطية في إسرائيل» (١٦).

في الانتفاضة الأولى ١٩٧٨ دخل التيار الإسلامي بقوة في العمل الجهادي وأصبح له فعاليات يومية، واتخذ الإخوان المسلمون شكلاً جديداً أسموه حركة (حماس) ذائعة الصيت الآن، ومثلت رؤيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية تطوراً إيجابياً عكسه انطلاق الانتفاضة والحاجة للتعبير ومن كلا الطرفين عن رؤى موحدة. ومما جاء في ميثاق حماس (١٧) حول ذلك "منظمة التحرير من أقرب المقرين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب

أو الأخ أو القريب أو الصديق ، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا ووجد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك " . بل إن الحركة حاولت إيجاد الأعداء لتبني منظمة التحرير العلمانية ، ورأت أن الظروف هي من دفع المنظمة لتبني هذا الخط . ولكنها مع ذلك أكدت بشكل قاطع أن الحركة لا يمكنها استبدال إسلامية فلسطين بالعلمانية كونها مناقضة للفكرة الدينية . ورأت الحركة أن المنظمة حينما تتبنى الإسلام كمنهج حياة " فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء ، وإلى أن يتم ذلك - ونسأل الله أن يكون قريباً - فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه ، يتألم لأنه إن إصابته شوكة ، ويشد من أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد " .

وفي مجلة فلسطين المسلمة الصادرة عن المكتب الإعلامي لحركة (حماس) كان هناك ذكر لإيجابيات المنظمة ، منها الحفاظ على بنية وكيان الشعب الفلسطيني موحداً ، وإنها استطاعت تحويل الشعب الفلسطيني من شعب لاجئ مشرد إلى شعب متمرس في القتال والمواجهة . أما أبرز المآخذ فكانت اعتماد المنظمة النهج العلماني لشعب معظمه مسلم واستعداد المنظمة للتنازل عن أجزاء من فلسطين (١٨) .

وفي ١٢\٨\١٩٨٩ و ١٢\٧\١٩٩٠ وجهت (حماس) رسائل إلى المجلس الوطني الفلسطيني حددت بهما رغبتها بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية على عدة أسس (١٩) وهي :  
• اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر ، وإنها أرض إسلامية عربية غير قابلة للتنازل أو التجزئة .  
• رفض كل القرارات الدولية أو التنازلات السياسية .  
• المقاومة وليس التسوية هي الحل مع الاحتلال .  
• أن يكون الانتخاب وليس التعيين الوسيلة المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني .  
• تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم .

### (حماس) والقيادة الموحدة للانتفاضة الأولى

من المهم رصد علاقة حركة (حماس) بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي ضمت في جنباتها الجهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي آنذاك (حزب الشعب) بالإضافة إلى حركة فتح ، حيث كانت العلاقة بين مد وجزر رغم توخي الطرفين الحرص على " الوحدة الفلسطينية " في كل الأحوال . وفي سياق إجابته على مدى التعاون القائم بين (حماس) والقيادة الوطنية الموحدة قال الشيخ ياسين : " هناك قدر محدود من التعاون وفي قضايا محددة ، وإن العلاقة بين الطرفين تكتنفها حالة من المد والجزر وأنها تتغير من فترة لأخرى " (٢٠) . وكانت نقطة الالتقاء الأساسية بين (حماس) والقيادة الوطنية الموحدة هي السعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي . وفيما عدا ذلك طالبت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بعقد مؤتمر دولي للسلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، إلا أن حركة (حماس) رفضت هذين المطالبين ، ونادت بتحرير فلسطين بأكملها وإقامة دولة إسلامية عليها (٢١) . وفي هذا الصدد يقول الشيخ ياسين : " يجب أن تكون هناك أرضية أساسية مشتركة تقوم على الالتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية وعدم انتهاكها في فترة المقاومة . كما يجب أن يتم الاتفاق سلفاً على أن يكون نظام الدولة بعد

التحرر هو الإسلام، فنحن نعترض على الميثاق الوطني الفلسطيني لأننا إن قبلنا بالإقرار بالدولة العلمانية نكون قد خرجنا عن الإسلام، والمنظمات الفلسطينية قامت لأهداف سياسية ووطنية، وللإخوان المسلمين أهداف سياسية ووطنية، ولكنها تقع ضمن طرح إسلامي " (٢٢).

كل ذلك صاحبه تنافس في الفعاليات الانتفاضية وصل حد التضارب والقتل أحياناً، إلا أنه كان محدوداً جداً (٢٣). ورغم ذلك لم ينف هذا صدور بيانات مشتركة ولقاءات مختلفة وفعاليات مشتركة، واحترام من قبل (حماس) لفعاليات القيادة الموحدة واحترام من قبل القيادة الموحدة لفعاليات (حماس) وللمناسبات الإسلامية، وكذلك بدء بياناتها بالسلمة والآيات القرآنية أحياناً (٢٤). بل إن المسجد استخدم في الانتفاضة ليس للتعبد فقط، بل أيضاً لعقد الاجتماعات وكنقطة انطلاق للمظاهرات والفعاليات الأخرى. وقد تردد عليه المتدينون والعلمانيون على حد سواء. واستخدم المسجد لعقد اللقاءات الوطنية ووضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة سياسات الاحتلال (٢٥).

وبالعموم رسخت حماس نظرتها لليسار الفلسطيني ولغيره من الفصائل، ولا زالت من خلال ما جاء في المذكرة التعريفية الموزعة في آب ١٩٨٨ من خلال النقاط الذهبية الخمس التي تعد تطوراً مهماً في فهم نظرة (حماس) للآخرين ركام التنظير والتعبئة التي شهدتها الساحة الفلسطينية، فهي ترى التالي (٢٦):

١- أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة المشروع الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها.

٢- تسعى (حماس) إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل والفعاليات العاملة على الساحة، انطلاقاً من قاعدة تغليب القواسم المشتركة ومساحات الاتفاق على مواقع الاختلاف.

٣- تسعى (حماس) لتعزيز العمل الوطني المشترك، وترى أن أية صيغة للعمل الوطني الفلسطيني المشترك، يجب أن تقوم على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، أو إعطائه حق الوجود على أي جزء من فلسطين.

٤- تعتقد (حماس) أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال، لكائن من كان، أن يستخدم العنف أو السلاح، لفض المنازعات أو حل الإشكالات، أو فرض الآراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية.

٥- تدافع (حماس) عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي أو فئوي، وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني، بكل فئاته وطوائفه في الدفاع عن أرضه وتحرير وطنه، وتؤمن بأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بمسلميه ومسيحييه.

## اليسار و(حماس)

اللافت في رؤية القيادة الوطنية الموحدة إلى (حماس) أنها تسمت بالإيجابية من قبل اليسار الفلسطيني بشكل أفضل مما كان من قبل حركة (فتح) التي اعتبرتها منافساً لها، بل وصفها أحد أبرز قيادات حركة (فتح)؛ صلاح خلف (أبو إياد) في تصريح له بأنها "مطية للاحتلال دون أن تدري" وتستغل للفصل بينها وبين الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل إحداث صدام معها<sup>(٢٧)</sup>. بينما تحدث جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية في حينه قائلاً في مجلة الهدف: "إنني أرحب بحماس لتيار المواجهة الحاسمة للعدو الصهيوني، ومن يعرف تاريخ هذا التيار وشعاراته وأولوياته والإشكاليات التي شهدتها الأرض المحتلة بسبب مواقف هذا التيار، ويقارن بموقفه اليوم بعد الانتفاضة، يشعر بالفارق الكبير ويرحب بحرارة انضمامه للتيار الوطني. . هو مكسب للنضال الوطني وقوة دفع للانتفاضة الشعبية"<sup>(٢٨)</sup>. وفي مقابلة مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، يقول (الأصل أن تنخرط حماس في القيادة الموحدة رغم أطروحاتها التقليدية الدينية الإسلامية التي يمكن استيعابها في إطار التنوع داخل صفوف القيادة الوطنية الموحدة)<sup>(٢٩)</sup>.

وبالفعل، وفي إطار التنسيق حول قضية دخول (حماس) للمجلس الوطني، حدث لقاء تاريخي ولأول مرة بين (حماس) والجبهة الشعبية في عمان بتاريخ ١٥\٦\١٩٩٠، ثم توالى اللقاءات في ٢٢\١٠\١٩٩١<sup>(٣٠)</sup>، وتركزت على محاولة الجبهة الشعبية إقناع حماس بدخول وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وضرورات تصعيد الانتفاضة<sup>(٣١)</sup>.

وبعد مؤتمر مدريد، وحتى توقيع اتفاقية (أوسلو) استمرت مسألة تصعيد الانتفاضة واستمرارها مطروحة في محاضر اجتماعات (حماس) مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وأضيف إليها الموقف من التسوية، تُوج كل ذلك في سنة ١٩٩٣ في صيغة الفصائل العشرة، أو ما سمي (تحالف القوى الفلسطينية) والمؤلف بالأساس من قوى إسلامية ويسارية وقومية ووطنية لمواجهة تداعيات أوسلو<sup>(٣٢)</sup> وتفرد حركة (فتح) في السلطة والقرار، والعمل بالتالي على إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٣٣)</sup>. ورغم أن هذا الإطار بقي ضعيفاً واقتصر على البيانات، إلا أنه لا يمكن إغفال التحول النوعي في النظرة والعلاقة بين الاتجاه الإسلامي واليساري، وقد تجسد ذلك في فعاليات ميدانية مشتركة دعي فيها لإضراب في ٣٠\١٠\١٩٩١ للاعتراض على مؤتمر مدريد، ولاحقاً جرت تحالفات انتخابية في مجالس الطلبة في جامعات النجاح وبيروت أفرزت مجلساً نقابياً مشتركاً قاد الفعاليات النقابية والسياسية ضد توجهات حركة (فتح) السياسية، وتحديدًا ما أفرزته اتفاقية أوسلو<sup>(٣٤)</sup>، والأهم أن هذه الفصائل اتخذت موقفاً قوياً ضد المؤسسات التي أفرزها الاتفاق<sup>(٣٥)</sup>، وكذلك مقاطعة الانتخابات التشريعية معتبرة إياها ناقصة وتؤكد شرعية أوسلو<sup>(٣٦)</sup>. كل ذلك لم يعن زوال الخلافات بين الاتجاهين وإن بقيت مستترة، وأهمها تخوف اليسار من سيطرة (حماس) على قيادة الفصائل العشرة<sup>(٣٧)</sup>، وتخوف (حماس) من استعادة اليسار من قوتها وشعبيتها<sup>(٣٨)</sup>، وانعكس ذلك في الداخل الفلسطيني على شكوك أكبر منها في الخارج تجاه العلاقة، وإنجاح الفعاليات المشتركة. ولربما يعود ذلك إلى الخلافات المختزنة من كلا الطرفين عن "ظلامية الإسلاميين" بتصور اليساريين، و"الكفر للشيعيين" بتصور الإسلاميين. والأهم رفض (حماس) لتعديلات

طلبتها الاتجاهات اليسارية على وثيقة الفصائل العشرة تضمنت قبولها بقرارات الشرعية الدولية، والتي ترى فيها حماس اعترافاً ضمناً بالاحتلال (٣٩).

### انحسار حالة الدفء

شهدت الفترة التالية فتوراً في الصيغة العشرية تقلص على اجتماعات، وأحياناً بيانات تصدر في المناسبات والأحداث الهامة. ورغم قيام السلطة الفلسطينية باعتقالات ضد جميع الاتجاهات، ولاسيما حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي) إلا أن الصيغة العشرية لم تتمكن من تطوير حالتها التنظيمية إلى صيغة قيادية فاعلة تسمح لها بالتأثير في القرار الفلسطيني، وتصحيح مساره ووجهته، بل ولو حظ عودة تدريجية من قبل اليسار إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية ولاسيما الاشتراك في اجتماعات اللجنة التنفيذية واستفادة من بعض مواقع التوظيف فيها، بعكس التيار الإسلامي الذي بقيت علاقته صدامية ونال الكثير من التضييق الاقتصادي والاجتماعي إبان قوة السلطة (٤٠).

### اجتماعات القاهرة وعودة الدفء

بقي هذا الفتور السليبي حاكماً لعلاقة الإسلاميين باليسار الفلسطيني، حتى أتت انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠١، والتي أفرزت لجنة التنسيق العليا التي تضم ضمت ثلاثة عشر فصيلاً (من مختلف القوى الوطنية الإسلامية) والتي نجحت بصورة ملحوظة في التنسيق الميداني لفعاليات الانتفاضة في مواجهة الاحتلال، وكانت صمام أمان لتقريب العلاقات وحمايتها. والأهم مساهمتها في تصليب الموقف الفلسطيني في مواجهة الضغوط السياسية الدولية والإسرائيلية، توجت هذه العلاقة في عقد مؤتمر القاهرة النوعي خلال الفترة من ١٧-١٥/٣/٢٠٠٥ في إيجاد علاقة متوازنة ذات قواسم متوافقة بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيمًا وفصيلاً، من خلال التالي (٤١):

- حق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.
- إمكانية القبول بهدنة متبادلة تقوم على وقف العدوان مقابل وقف المقاومة إلى أجل محدود.
- اعتماد الانتخاب والتداول السلمي لفرز الشرعية الفلسطينية والحوار كوسيلة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وصيانة الحقوق الفلسطينية.

على مستوى الممارسة من المهم القول أن الأداء المقاوم الموحد لم يبق في إطار التنظير، بل لقد جسدت العمليات المشتركة بين جميع الفصائل الفلسطينية حوالي (١٠٪) من إجمالي عمليات المقاومة، وهذه نسبة مهولة حيث لم تكن الثقة متبادلة بين الفصائل بهذه الشاكلة إبان الانتفاضة الأولى، ولم تكن العمليات المشتركة تصل إلى حدود (٣٪) واقتصرت على الفعاليات المشتركة والمواجهات المحدودة (٤٢)، بل الأهم برأينا هو دخول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على خط العمليات الاستشهادية في نظرة تعكس المدى الوطني والمخزون الحضاري الإسلامي (٤٣) لدى مختلف فصائل الشعب الفلسطيني. فمثلاً نفذت الجبهة الشعبية أكثر من عشر عمليات استشهادية

أهمها عملية نتانيا التي قتل فيها ثلاثة إسرائيليّين، وجرح فيها تسع وخمسون، وكانت العملية المميزة للجبهة الديمقراطية هي استهداف موقع عسكري في مجمع مستوطنات "غوش قطيف" جنوبي قطاع غزة قتل فيه ثلاثة جنود وجرح سبعة آخرون<sup>(٤٤)</sup>.

ولاحقا جسدت العمليات العسكرية المشتركة ميزة أخرى من المهم رصدها في علاقة الإسلاميين مع اليساريين باستثناء حزب الشعب والمبادرة الوطنية والنضال الشعبي التي لم يكن لها رصيد نضالي مؤثر، ورصد هنا تنفيذ عمليات مشتركة ما بين (الجهاد الإسلامي) والجبهة الشعبية وكذلك مع الجبهة الديمقراطية، ونفذت (حماس) عمليات مشتركة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة<sup>(٤٥)</sup>.

### مقاربات العلاقة

مما تقدم يتبين لنا أن ثمة مؤشرات محددة يمكن أن تساهم سلباً أو إيجابياً في مفارقات العلاقة أو مقارباتها، وهي: مؤشر الوطنية: فمن الملاحظ أن هذا العمل ساهم بعد الانتفاضة الأولى والثانية في تقوية أواصر العلاقة بين الطرفين لدرجة كانت فيه بعض العمليات مشتركة، فلغة المقاومة والتصدي للعدوان المشترك أو الفردي كان يتطلب دون شك حالة وطنية موحدة في خطابها وممارستها واعية لمكائد الاحتلال ودسائسه.

مؤشر السياسية: هذا العامل لعب دوراً متميزاً في تقريب العلاقات إبان توقيع اتفاقية أوسلو وأدى على الأرض إلى تجمع لقوى عشر من اليساريين والإسلاميين، وكذا لتحالفات انتخابية وفعاليات انتفاضية ومقاطعة مبرمجة لانتخابات المجلس التشريعي. ولكن هذا المؤشر أيضاً يمكن أن يكون عاملاً لإعاقة وتفريق بل إنه ساهم إلى حد كبير في إضعاف صبغة الفصائل العشرة نتاج تمسك اليسار في اعتبار القرارات الدولية حلاً للقضية الفلسطينية<sup>(٤٦)</sup>، رغم أنها فعلياً مجحفة وغامضة<sup>(٤٧)</sup>، بينما الإسلاميون ليس واردًا لديهم أن يجري الالتزام بقرارات تنتقص من أحقية الفلسطينيين بشبر من الأرض<sup>(٤٨)</sup>. ولكن يمكننا القول أن نضوج فكر الإسلاميين واليساريين سياسياً كليهما تجاه الآخر، معبراً عنه بوثيقة تحالف القوى الفلسطينية، وما خلصت إليه القوى الفلسطينية في وثيقة اتفاق القاهرة الأخير بعد أرضية مهمة في تعزيز التقارب السياسي إذا ما التزمت به المدرستان.

مؤشر الفكر: يعد هذا المؤشر الأكثر أهمية كونه الأكثر تعقيداً في مسألة العلاقة بين الطرفين، فتمسك بعض الإسلاميين بالفكر التكفيري تجاه الآخر<sup>(٤٩)</sup>، وتمسك بعض اليساريين بالولاء لقوى أو أجندة خارجية<sup>(٥٠)</sup> هو بالقطع عوامل تفجير ستبقى مستحكمة، ولاسيما الحديث عن علمانية الدولة الفلسطينية وكأنها أصالة فلسطينية، والإسلام كطارئٍ عليها<sup>(٥١)</sup>. يمكن للإسلاميين تفهم العلمانيين الوطنيين الذين يمزجون بين الوطنية المقاومة والأفكار التي تعبر إلى حد بعيد عن الديمقراطية والحريات والسياسية الراضية للاستسلام التام لطروحات الاحتلال، ولكن لا يمكن تفهم مواقف العلمانيين المستغربين الذين يرون كل شيء بمنظار الغرب ويذهبون في "الواقعية" إلى حد بعيد لدرجة القبول بالاحتلال، أو بالحلول السياسية المجزأة ويرفضون المقاومة الإيجابية أياً كانت الأسباب، واليسار بين هذا الركام مطلوب منه تمييز موقفه؛ لأن الشعب الفلسطيني بالطبع ثقافته الطاغية



إسلامية وبدون تفهم واستيعاب لهذه الحقيقة سيلعب مؤثر الفكر سلماً، ولكن أيضاً مطلوب من الإسلاميين طمأنة غيرهم أن وصولهم لأي موقع قيادي لا يعني الانقلاب على الحريات، بل يجب على الإسلاميين القطع بتقبلهم لنتائج مسابقات الانتخاب أيا كان الفائز فيها، واعتبار ما جرى ويجري بالجامعات الفلسطينية في الأوقات الحاضرة نموذجاً مصغراً لتقبل الإسلاميين لواقع الاختلاف الجامعي من جهة، وقبولهم للتنازل عن سلطاتهم إذا ما قررت الجماهير تنحيتهم<sup>(٥٢)</sup>.

### محددات العلاقة الناجحة

- احترام ثقافة الأغلبية: والقبول بعقد اجتماعي وسياسي يضمن تبني ركائز الأغلبية دون هضم لميزات وحقوق الأقلية في عقد دستوري.
- تأكيد حالة النضال المشترك في التصدي للعدوان والمبادرة للدفاع ضده، لأن حالة المقاومة هي الأكثر تأثيراً في فرز وحدة ميدانية تفرض نفسها فوق المكونات الفكرية والسياسية لأطراف الشعب الفلسطيني.
- قبول النتائج الانتخابية واحترام الآليات التداولية يعطي ضمانات على مستقبل فلسطيني يستطيع أن يعيد إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية على أسس شورية وطنية تمثيلية لكل الشعب الفلسطيني.
- من المهم تغليب الرؤية الجماعية على الذاتية الحزبية ضمن قواسم مشتركة لا تنتقص من برامج الآخرين بالاقتراب أكثر من الأهداف القصيرة والوسائل النضالية المفتوحة.
- وقف التحريض المتبادل ولاسيما التعبئة الفكرية التي تصف الظاهرة الإسلامية الفلسطينية بصفات تارة بالإسلام السياسي وتارة بالأصولية وتارة بالظلامية وتارة بالإسلاموية، أو الرؤى التي تحاول إبعاد اليسار عن الحالة الوطنية أو تلك الأحكام الإطلاقيه تجاه أفراد أو مؤسسات.

### الأفق

الصراع على الساحة الفلسطينية سيبقى على الدوام يفرز حالة وطنية سياسية وحدودية، تغطي دون غيرها على موروثات الماضي ومخزونات الأفكار، وما نلاحظه في تاريخ العلاقة الفلسطينية - الفلسطينية عموماً واليسارية الإسلامية خصوصاً أنها تنتج أكثر نحو العقلنة في إطار فهم متبادل لما يحمل الآخر من مكونات ورؤى. ورغم أن اليساريين والإسلاميين مستفيدون من تنمية هذه العلاقة، إلا أن الإسلاميين أكثر اعتناءً بذلك لأنهم يحملون مشروعاً يطالب بالتحريير الكامل، وحاجتهم ستكون كبيرة لجعل مشروعهم موقع إجماع فلسطيني نظراً لتأثير المناخ الفلسطيني فيما مضى بأجواء الهزيمة التي أدت إلى تبني حلول ناقصة تقترب من المواقف الدولية، ولكنها بالقطع غير قابلة للتطبيق، وكانت ولا زالت من الأطراف الفلسطينية محاولات إعلامية لكسب الأطراف الدولية. وبرأينا أن وثيقة القاهرة الموقعة مؤخراً من مختلف الفصائل الفلسطينية يمكن الانطلاق بها نحو برامج وسياسات محددة ترتقي بالعلاقات الفلسطينية الداخلية وتجذر أكثر النظرة الفلسطينية المشتركة للصراع وللحلول الفعلية له بين مدرسة التسوية ومدرسة المقاومة قياساً على تجربة أو سلو وانتفاضة الأقصى.

<sup>١</sup> مهند عبد الحميد، اليسار الفلسطيني والدور المفقود (٢٧/٥/٢٠٠٤) [http://www.amin.org/views/mohannad\\_abdul\\_hamid.html.may25/2004/](http://www.amin.org/views/mohannad_abdul_hamid.html.may25/2004/)

<sup>٢</sup> عادل سمارة، منظمات غير حكومية أم قواعد للأخر، رام الله: مركز المشرق، ٢٠٠٣.

سليم النجار، السياسة الفلسطينية في عالم متغير: فشل اليسار الفلسطيني في انتخابات الرئاسة نموذجاً، مجلة الحوار المتمدن، عدد ١١٥١، تاريخ ٢٠٠٥\٢\٦

<sup>٣</sup> إياد البرغوثي، الإسلام السياسي في فلسطين، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ٢٠٠٠، ص ١٣

<sup>٤</sup> آل عمران، ١٩

<sup>٥</sup> لؤي صافي، العقيدة والسياسة، ط١، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١، ص ص ٢٢ - ٢٤،

<sup>٦</sup> إياد البرغوثي، الإسلام السياسي في فلسطين، مرجع سابق، ص ص ٣٢ - ٤٧

<sup>٧</sup> المنطلق (نيسان ١٩٨٤)، العدد ٩، ص ١٧.

<sup>٨</sup> بيان صادر عن «جبهة العمل الطلابي التقدمية» - فرع جامعة بيرزيت بعنوان «لماذا لا يعترف الإخوان المسلمون بمنظمة التحرير الفلسطينية؟»، سبتمبر (أيلول) ١٩٨٧

<sup>٩</sup> بيان انتخابي صادر عن «الكتلة الإسلامية» في جامعة بيرزيت بعنوان «دفاعاً عن الكتلة الإسلامية»، ١٩٨٦.

<sup>١٠</sup> الدعوة (سبتمبر ١٩٨٦)، العدد ١١٥، ص ٣٥.

<sup>١١</sup> مقابلة مع الشيخ احمد ياسين، زعيم جماعة الإخوان المسلمين ومؤسس حركة حماس ١٩٨٧/٤/٢٧. أوردها زياد أبو عمرو

في كتابه الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق

<http://www.qudsway/Links/Felisteenyiat>

Html\_Felisteenyiat/addresses\_harakahbook.htm/9/9

<sup>١٢</sup> أوردها زياد أبو عمرو في كتابه الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق.

<sup>١٣</sup> مقابلة مع الشيخ احمد ياسين، زعيم جماعة الإخوان المسلمين ومؤسس حركة حماس في جريدة الشعب، ١٩٨٨/٩/١١.

<sup>١٤</sup> مجلة الصحوة (١٩٨٣)، ص ص ٣٧ - ٣٩.

<sup>١٥</sup> سعيد الغزالي، «أضواء على الحركات الإسلامية في الضفة الغربية والقطاع» مجلة عبير (أيلول ١٩٨٧)، العدد ١٤، ص ٣٣

<sup>١٦</sup> بيان انتخابي صادر عن «الكتلة الإسلامية» في جامعة بيرزيت بعنوان «دفاعاً عن الكتلة الإسلامية»، ١٩٨٦.

<sup>١٧</sup> ماهر الشريف، البحث عن كيان، قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥، ص ٤٧٨ \المادة

٢٧ من الميثاق

<sup>١٨</sup> مجلة فلسطين المسلمة، ع ٣، السنة الثانية، أيار ١٩٩٠، ص ٤٦.

<sup>١٩</sup> تيسر جبارة، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، عمان: دار الفرقان، ١٩٩٢، ص ١٢٠ و ص ١٦٤

- ١٦٥.

<sup>٢٠</sup> أوردها زياد أبو عمرو في كتابه الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، أجريت بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢

<sup>٢١</sup> أوردها زياد أبو عمرو في كتابه الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، أجريت بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢

<sup>٢٢</sup> أوردها زياد أبو عمرو في كتابه الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، أجريت بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢

<sup>٢٣</sup> لم تكن حركة فتح تعترف بشرعية وجود حماس ولا سيما في السجون وقاد هذا إلى صدامات دائمية في السجون انتقلت الى خارجه

لاحقا وخصوصا في النصف الثاني من سنة ١٩٩١

- للتوسع : انظر خالد الحروب : حماس الفكر والممارسة ، قبرص : مركز الدراسات الفلسطينية ، ط ١٩٩٧ ، ٢ ، ص ١٣١
- <sup>٢٤</sup> تيسر جبارة ، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة ، مرجع سابق ، ص ١١٧
- <sup>٢٥</sup> زياد أبو عمرو وفي كتابه الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع ، مرجع سابق
- <sup>٢٦</sup> موقع مركز الإعلام الفلسطيني الإلكتروني التابع لحركة حماس : نبذة عن حماس  
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm#v
- <sup>٢٧</sup> مقابلة مع صلاح خلف ، أوردها خالد الحروب : حماس الفكر والممارسة ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- <sup>٢٨</sup> مقابلة مع جورج حبش ، أوردها خالد الحروب : حماس الفكر والممارسة ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .
- <sup>٢٩</sup> أوردها خالد الحروب : حماس الفكر والممارسة ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- <sup>٣٠</sup> حدث هذا اللقاء في طهران على هامش " المؤتمر العالمي لمناصرة الثورة الإسلامية في فلسطين "
- للتوسع : خالد الحروب : حماس الفكر والممارسة ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
- جواد الحمد وإياد البرغوثي وآخرون دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٧٧-٢٧٨ .
- <sup>٣١</sup> جدير ذكره أن حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقا) كان له موقف مختلف عن الجهتين الشعبية والديمقراطية كتيار يساري ، فقد صدر عن قيادته التي تداعت قبل أسبوع من التوقيع على اتفاقية أوسلو وأعطت موافقتها المشروطة على الاتفاق كونها تشير إلى قرار ٢٤٢ وما يعنيه من انسحاب إسرائيلي لحدود ١٩٦٧ حسب اعتقاد حزب الشعب طبعاً
- انظر : ماهر الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣
- <sup>٣٢</sup> جواد الحمد وإياد البرغوثي وآخرون دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس ، مرجع سابق ، ٢٧٩-٢٨٥ .
- <sup>٣٣</sup> الكاتب هو من وقع على أول تحالف ما بين الكتلة الإسلامية وجبهة العمل الطلابي في جامعة النجاح الوطنية سنة ١٩٩٥ وشكل على أثره مجلس الطلبة المشترك فيما بينهم .
- <sup>٣٤</sup> جدير ذكره أن الجبهة الشعبية والديمقراطية كانت قد علقت عضويتها من اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم عادت لاجتماعاتها ولازالت . انظر : ماهر الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ ، وقد علق معها العضوية آنذاك الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت وهما من حركة فتح
- <sup>٣٥</sup> وثيقة إعلان تحالف القوى الفلسطينية ، ١٩٩٤\١١\٦ .
- <sup>٣٦</sup> جواد الحمد وإياد البرغوثي وآخرون دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس ، مرجع سابق ، ٢٧٩-٢٨٥ .
- <sup>٣٧</sup> من رسائل الشيخ احمد ياسين في سجن كفار يونا إلى قيادة الحركة وأبنائها ، بتاريخ ١٩٩٣\١٠\٣ .
- <sup>٣٨</sup> مقابلة مع محمد نزال : عضو المكتب السياسي لحركة حماس ، مجلة الوطن العربي ، ١٩٩٢\٨\٧ ، أوردها خالد حروب ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
- <sup>٣٩</sup> عبد الستار قاسم ، الطريق الى الهزيمة ، بدون مكان أو دار نشر ، نيسان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٥٧-٢٥٨ . . . ويعتقد الكاتب أن المؤلف قام بطبعه على نفقته الشخصية ووزعه بنفسه ، حسبما سمع من المؤلف .
- <sup>٤٠</sup> يمكن الاطلاع على محاضر اللقاءات في صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية .  
http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles-id=١٩٦٢٥
- <sup>٤١</sup> للتفصيل حول عمليات المقاومة في انتفاضة الأقصى . .
- انظر : إسماعيل الأشقر ومؤمن بسيسو ، سلسلة انتفاضة الأقصى ( العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية (٢٨/٩/٢٠٠٠م- ٢٠٠٣/٩/٨م) ) ، غزة : المركز العربي للدراسات ، ٢٠٠٣
- <sup>٤٢</sup> من يستمع لمنفذ عملية مجمع مستوطنات " غوش قطيف " جنوب قطاع غزة هشام أبو جاموس (٢٢ عاما) وأميين أبو حطب (٢٦

عاما) من رفع ، والتي قتل فيه ثلاثة جنود وجرح سبعة آخرين ، يدرك حجم التأثير الديني في الدافع النضالي<sup>٤٣</sup> مرجع سابق ، ويمكن هنا مراجعة موقع الجبهة الشعبية لمعرفة المزيد عن هذه العمليات ( . <http://www.pflp-palestine.org> ) وموقع الجبهة الديمقراطية ( <http://www.alhourriah.org> ) مرجع سابق .<sup>٤٤</sup>

<sup>٤٥</sup> انظر مثلا للمبادرة السياسية للجبهة اليديمقراطية ٢١\٢\١٩٩٧ . . . انظر مثلا : نايف حواتمة : اوسلو والسلام الآخر المتوازن ، لبنان : بيسان ، ١٩٩٨ ، ص ٣٣١ . ويذكر ماهر الشريف في كتابه البحث عن كيان . . . ان توجهات الشيوعيين تتضمن امكانية التعاون مع اليهود لاقامة طبقة عمالية لتحرير فلسطين من الاستعمار انظر : ماهر الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .  
رأت الجبهة الشعبية في مؤتمرها الرابع من نيسان ١٩٨١ ، أن هناك اختلاف موضوعي بين المناطق الفلسطينية عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧

انظر : ماهر الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧  
· طرح نايف حواتمة في محاضرة ألقاها في جامعة بيروت العربية كانون الأول ١٩٧٣ . . عن إمكانية إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء من الأرض التي تنسحب منه إسرائيل

انظر : ماهر الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨  
<sup>٤٦</sup> المقصود قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ تحديدا  
<sup>٤٧</sup> تعتبر حماس أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين ، او الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها ، وأنه يجب على أهل فلسطين ، وعلى جميع العرب والمسلمين ، إعداد العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها .  
<http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm>  
<sup>٤٨</sup> انظر على أفكار حزب التحرير ، مثلا حول القضايا الفلسطينية وتفاعلاتها ، مجلة الوعي  
[www.al-waie.org](http://www.al-waie.org)

<sup>٤٩</sup> اعتبرت الجبهة الشعبية في مؤتمرها الرابع نيسان ١٩٨١ ، ان الاتحاد السوفيتي يمثل القطب الذي تجد فيه حركات التحرر سندها في صراعها مع الامبريالية ، وان التحالف معه هو الذي يوفر الترابط بين ثورتنا الوطنية والقومية والثورة العالمية  
انظر : ماهر الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦  
· كذلك من الخطورة أن يبقى العديد من كوادر اليسار الفلسطيني بمسكون بزمام منظمات غير حكومية تعتمد بالكلية على تمويل أميركي أو غربي ضمن أجندة مشوهة وأولويات مستخدمة  
انظر : عادل سمارة ، منظمات غير حكومية أم قواعد للأخر ، مرجع سابق .

<sup>٥٠/٥١</sup> جميل هلال ، العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية ، موقع جريدة الرأي .  
<sup>٥٢</sup> شارك الكاتب في تأليف كتاب الديمقراطية وموقف الإسلاميين الفلسطينيين منها بالتعاون مع الشيخ الشهيد جمال منصور عضو المكتب السياسي لحركة حماس في سجن جنيد العسكري ، ويعالج الكتاب كل مفردات الديمقراطية فلسطينيا .  
انظر : جمال منصور ، الديمقراطية : وجهة نظر اسلامية ، نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٩

# مقالات

---

# أزمة اليسار .. وفرصة النهوض

\* حسن شاهين

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية قبل أربعة عشر عاماً واليسار في العالم أجمع يعيش حالة من التشرذم والضياع وفقدان التوازن، ومنذ ذلك الحين ظهر إلى العلن ما بات يعرف بأزمة اليسار. وعلى الرغم من أن أزمة اليسار حالة عامة، إلا أن وطأتها كانت أشد وأكثر قسوة على اليسار في الدول النامية، الذي لم يفقد بانتهاء الاتحاد السوفيتي حليفاً وداعماً في نضاله من أجل التحرر والاعتناق من الاستعمار بشكليه القديم والحديث فحسب، بل فقد الأب الروحي وربما العضوي أيضاً. ومع أن أزمة اليسار لم تكن بسبب أو نتيجة لانتهاء الاتحاد السوفيتي، فهي بدأت قبل حدوث الانهيار بزمان طويل، كما سيرد لاحقاً في هذا المقال؛ إلا أن هذا الانهيار فتح الباب على مصراعيه أمام مفاعيل الأزمة التي كانت تعمل بصمت وبوتيرة بطيئة طوال السنوات الماضية. وجاء الانهيار ليكشف إلى أي مدى كانت الأزمة عميقة، وإنها وصلت إلى الدرجة التي فقد فيها اليسار جزءاً من مقومات هويته، وتهاوت الجدران التي كانت تشكل الإطار الجامع للأفكار والمبادئ والقيم التي تميزه.

أصبح تعريف اليسار اليوم أمراً ملتبساً، ولم يعد من السهل الاتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها تحديد إن كان هذا الحزب أو التنظيم يسارياً أم لا. فهل الحزب اليساري هو ماركسي بالضرورة؟ أم أن كل من يرغب بالإصلاح هو يسار؟، كما عبر أحد أعضاء كتلة (التيار العوني) في البرلمان اللبناني عندما حاول تبرير تحالف التيار مع حركة اليسار الديمقراطي حيث وصف تياره بأنه تيار يساري لأنه يرغب بتغيير الوضع القائم! . وربما هذا الفهم الجديد لليسار يفسر التحولات والانقلابات غير المعقولة التي حدثت لبعض قوى اليسار واليساريين في العالم، فمن كان يتصور أن يؤيد جزء من اليسار في أوروبا والبلدان العربية سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم؟! وأن يصطفوا بطابور منتظم خلف القوات الأمريكية داعمين ومؤيدين للحروب التي شنتها منذ انتهاء الحرب الباردة في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق؟. وما أسرع ما تحول بعض من كانوا في الماضي يطبلون ويزمرون للاتحاد السوفيتي ويشيرون بانتهاء الرأسمالية وبداية عصر الاشتراكية؛ إلى نبذ الماركسية التي سقطت بنظرهم بسقوط الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، وأضححت من مخلفات الماضي السوفيتي، وتجاوزوها إلى الليبرالية، التي اكتشفوا فجأة بأنها طريق الخلاص من الدكتاتورية والاستبداد والتخلف في بلداننا، وهي التي ستلحقها بركب الحضارة الغربية.

## الانتقال من الماركسية إلى الليبرالية

ومع إدراكنا بأن البشر يتغيرون مثلهم مثل أي شيء في الكون، وأن فضاء التنوع الفكري يتسع لوجود من يروج لليبرالية الغربية كما يتسع للإسلاميين وغيرهم؛ إلا أن هذا الانتقال الميكانيكي من الماركسية إلى الليبرالية لا يمكن أن يفهم إلا في إطار استمرار حالة الجمود الفكري والعقائدي، والتمركز في مواقع المثالية، التي ميزت الجزء الأكبر من اليسار في العالم الثالث ومن ضمنه اليسار العربي طوال تاريخه. فهؤلاء الذين وجدوا بالماركسية السوفييتية في زمن انتصارها الجواب الناجز لكل تساؤلاتهم والحل السحري لمشكلات مجتمعاتهم، وجدوا ضالتهم اليوم بالليبرالية كعقيدة جديدة منتصرة. "إن هذا التجاوز المبني على نقلة طائشة لا تستند إلى بحث جاد في الماركسية وأزمته، كما لا تستند إلى وعي جاد بالليبرالية ومحدداتها، وبالتالي فإن هذا التجاوز هو انتقال تحت سيطرة الهزيمة، وفي غيبوبة الانهيار. لهذا بدأت الليبرالية كعقيدة جامدة، كما كانت الماركسية الرائجة بالضبط"<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فقد بقي الجزء الأكبر من اليسار متمسكاً بالماركسية رغم ما ألم به من ضعف ووهن، وهذا اليسار أيضاً ينقسم إلى قسمين، الأول مازال متمسكاً بالماركسية التي كانت رائجة في زمن الاتحاد السوفييتي وبالتنظيم الستاليني، ولا يؤمن بضرورة المراجعة الفكرية، فالعيب ليس بالماركسية بل بالماركسيين وبتطبيقهم الخاطئ للماركسية. وما أقرب الشبه بينهم وبين الأصوليين الإسلاميين، الذين يرون بأنه لا عيب بالفكر الإسلامي، إنما العيب بالمسلمين الذين لم يعرفوا كيف يطبقون الإسلام بالشكل الصحيح. إن هذا اليسار هو وريث اليساريين الأوائل في الدول النامية والعربية الذين قرأوا ماركس بدرجة معينة وبهرهم النموذج السوفييتي بدرجة أكبر، فشكلت الماركسية بقراءتها السوفييتية بالنسبة لهم النظرية الثورية، وبنو تنظيماتهم وفق مبادئ التنظيم الستاليني، واعتمدوا التحول الاشتراكي برنامجاً لها. فتأسست أحزاب اليسار في الدول النامية والعربية كنسخ مشوهة للحزب الستاليني، ومع أن هذا التوصيف قاس إلا أنه لا يحمل أي مبالغة، وبالتالي ولدت هذه الأحزاب وهي تحمل جنين أزمته بداخلها. لقد تعامل هؤلاء اليساريين مع الماركسية بترجمتها السوفييتية كما تعامل الكتب السماوية، واعتبروا أنفسهم يمتلكون ناصية الحقيقة دون غيرهم. فجزوا الماركسية إلى مواقع المثالية وأصبحت لاهوت اليساريين في العالم الثالث.

أما القسم الثاني من هذا اليسار فهو ذاك الذي وقف أمام نفسه وأمام تجربته في مراجعة نقدية متعمقة للتعرف على أسباب الفشل وسبر غور أزمته، دون أن يفقد اتزانه تحت ضغط ثقل الهزيمة، واستطاع أن يتوصل إلى أن الأزمة لم تكن نتيجة لتداعيات انتصار المعسكر الرأسمالي في الحرب الباردة فحسب، بل هي ناتجة أيضاً عن أزمة فكرية وتنظيمية وبرامجية عميقة، تعود جذورها إلى بدايات تشكل وتأسيس اليسار في الدول النامية. ولا يساورني شك بصحة التشخيص الذي يقول بأن أزمة قوى اليسار هي ناتجة عن خلل في البنى الفكرية، التنظيمية والبرنامجية.



## اغتراب اليسار الفكري

كان هذا الخلل البنيوي وراء اغتراب اليسار الفكري ودخوله في سجال لا طائل منه حول الدين . وبسبب هذا الخلل أيضاً لم يلامس اليسار هموم الناس المعيشية، ولم يستطع إدراك الترابط بين مهمة النضال الديمقراطي ومهمة النضال الوطني التحرري إلا متأخراً . وأدى هذا الخلل باليسار إلى أن يكون عاجزاً عن تجاوز أزمته حتى بعد تعرفه على أسبابها . فعلى الرغم من أن تشخيص أسباب الأزمة يعني الاهتداء إلى أول الطريق المؤدية لتجاوزها وإيقاف مفاعيلها، إلا أن بدء عملية السير على تلك الطريق يتطلب ما هو أصعب وأكثر تعقيداً من التشخيص والدراسة النظرية .

إن كان اليساريون قد نجحوا في تشخيص أسباب الأزمة فإنهم حتى الآن لم ينجحوا في الممارسة النظرية والسياسية لعملية التصحيح، فهم كمن شخص الداء وتوصل إلى الدواء لكنه لم يعرف كيف يركب هذا الدواء . فالممارسة النظرية هي ليست النظرية كما أن الممارسة السياسية هي ليست البرنامج المكتوب، هي أقرب ما يسمى إلى الأداء السياسي<sup>(٢)</sup> . فالوصول إلى نظرية معينة شيء؛ والعثور على الصيغة المناسبة لتطبيق وممارسة هذه النظرية شيء آخر . وهذا الأمر أنتج هوة واسعة بين القول والممارسة، تجلت بمفارقات عدة، ربما أهمها موضوع وحدة اليسار، فكل قوى اليسار بلا استثناء تنادي نظرياً بوحدة اليسار، لكن على الأرض نرى المزيد من تشرذم اليسار! . لهذا فإن الممارسة النظرية والسياسية هي المحك الفعلي الذي تختبر عنده صحة وصدقية الشعارات، وهي أيضاً الوجه الحقيقي للبرنامج . فتبني برنامج نظري مع عدم ترجمته إلى ممارسة نظرية وسياسية يختزل دور الحزب إلى دور المثقف .

وحول موضوع الممارسة السياسية يقول المفكر الشيوعي اللبناني محمد علي مقلد متحدثاً عن الحزب الشيوعي اللبناني " . . . جرت في مؤتمرات الحزب، من السادس حتى التاسع، صيغ من المساومات خلاصتها الاتفاق على صمود الحزب لكي يتفادى أكبر حجم ممكن من تبعات الانهيار وآثاره على الأحزاب الشيوعية، والاتفاق على ضرورة تجديد الحزب . لكن الممارسة السياسية للحزب لم تنجح في نقل هذا التوافق / المساومة إلى حيز التطبيق، ولم يكن مضموناً أن يتم ذلك فيما لو كان الأداء القيادي مختلفاً، أو لو تولت قيادة أخرى للحزب مسألة التجديد فيه، لأن العامل الذاتي لم يكن مهياً بما فيه الكفاية لهذه المسألة الشائكة"<sup>(٣)</sup> .

إن مقدرة قوى اليسار العربي والفلسطيني تحديداً على الخروج من أزمته تكمن أولاً وقبل كل شيء في تطوير قدرتها على الأداء العملي، ومحاولة الانتقال من صيغة التنظيم الستاليني السائد إلى تنظيم أكثر مرونة وقدرة على الفعل والحركة، أخذةً بمبادئ وأساليب الإدارة الحديثة . وفي الوقت نفسه تفتح المجال أمام تفاعل خلاق بينها وبين الأفراد والمنظمات والقوى والأطر . . . الخ، التي تلتقي وإياهم في موضوع الديمقراطية وموضوع العدالة الاجتماعية، بالتوازي مع موضوعة التحرر الوطني . بالإضافة إلى العديد من الموضوعات التفصيلية

التي يمكن أن تلتقي عندها قوى اليسار وتتفق عليها، وأن يكون هذا الاتفاق أساساً لوحدة يكون إطارها العام الجامع هو الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي. الديمقراطية السياسية بما تشتمل من انتخابات وحرية سياسية ونضال وطني تحرري، والديموقراطية المجتمعية بمضمونها الاشتراكي. والديموقراطية بهذا المعنى أقرب ما تكون إلى اليسار وطروحاته، وهي بالتأكيد غير الديمقراطية التي تسوقها الولايات المتحدة، بل هي الرد اليساري عليها " من بديهيات الفكر الاشتراكي التي نسيت أنه إذا كانت الملكية العامة لوسائل الإنتاج تعني ملكية الدولة، فمن الواضح والطبيعي أن تكون ملكية دولة ديموقراطية " .<sup>(4)</sup> والديموقراطية المجتمعية لا يقصد بها في أي حال من الأحوال بناء نظام اشتراكي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة تماماً، وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، بل هي صيغة تضمن صون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين في كافة القطاعات، من التعليم إلى الصحة والعمل والسكن والفنون. . الخ، بما يكفل توفر شروط الحياة الكريمة للمواطنين. فضمان حق المواطن بالرعاية الصحية الأساسية لا يعني إلغاء العيادات الخاصة، ومجانبة التعليم لا تعني إلغاء قطاع التعليم الخاص، وهكذا دواليك.

إن الدعوة لتوحد اليسار حول برنامج، لا يقصد منها حشد القوى وتجميعها في مواجهة التحديات فحسب، بل هي نتيجة قناعة راسخة بأننا نعيش اليوم مرحلة من تاريخ الإنسانية هي الأكثر مواتاة لليسار ليعمل على تأطير الجماهير المستضعفة والمقهورة وقيادتها لتطبيق برنامج اليسار الديموقراطي الذي يلتقي، بل ويتطابق مع مصالحها. فمع استتباب ما يعرف " بالنظام العالمي الجديد " بقيادة الولايات المتحدة، بعد انهيار المعادل الاشتراكي للرأسمالية؛ أطلقت تلك الأخيرة يدها لتمارس أشكالاً غير معهودة من الاستغلال والسيطرة والتحكم بحق شعوب الدول النامية وحتى شعوبها. " إن عدم المساواة الكبيرة في القوة والإمكانيات داخل المجتمع العالمي، قد خلق وضعاً يسمح، ليس فقط بالقضاء على إنجازات عقود من التقدم الاجتماعي والاستغلال من الاستعمار ومن نضال حركات التحرر في بلدان الأطراف. وكذلك قواعد القانون الدولي، بل إنه يجري عملية إعادة تقييم المؤسسات الديمقراطية في بلدان (المركز) العولمي، وفي الولايات المتحدة قبل غيرها " .<sup>(5)</sup> إن ذلك يظهر جلياً في تراجع الحريات الشخصية في معظم دول الغرب بحجة مكافحة الإرهاب، وخصخصة الكثير من المرافق الحيوية التي كانت حتى عهد قريب مملوكة للدولة.

إن هذه الهجمة التي يشنها المركز الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة وبأدوات العولمة لا تعمل فقط على تعزيز سيطرة الشمال الغني على الجنوب الفقير، والغرب وعلى الشرق، بل تستهدف أيضاً مصادرة كل الانجازات التي تحققت في ظل وجود المعادل الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وعلى رأس هذه الانجازات انتهاء الاستعمار بشكله القديم، واستقلال الدول النامية من الاحتلال المباشر، وصدق د. محمد علي مقلد إذ يقول " . . . غدا الدفاع عن وحدة كل قطر عربي مهمة مقدسة في مواجهة التفتيت العولمي " . إن احتكام حلقة الظلم والاستغلال اليوم يشكل ظرفاً موضوعياً مناسباً لليسار الذي هو وحده -دون أدنى مبالغة- الذي يستطيع أن يحمل المشروع الحضاري المضاد. على عكس ما يردده بعض اليساريين من أن مهمة اليسار في هذه

المرحلة هي الحفاظ على الذات، وإبقاء الجمرات مشتعلة تحت الرماد . . . الخ، أي جمرات تلك التي تظل مشتعلة تحت الرماد! . وأنا لا أشك بالنوايا الحسنة لأصحاب هذه الدعوات، لكن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي، فمثل هذه الدعوات هي مسوغ لحالة الجمود التنظيمي والفكري، وهي تترجم عملياً كدعوة للقبول بالواقع بكل مساوئه حتى وإن لم يقصد مطلقاً ذلك . فمن ينشد التغيير عليه أن ينطلق في مسعاه من رفض الواقع أولاً، ثم يقرن هذا الرفض بتحديد جدول أعمال واضح لعملية التغيير .

### أزمة اليسار الفلسطيني . . أزمة الشرعية

لم يكن اليسار الفلسطيني بمعزل عن الأزمة التي أصابت اليسار في العالم، وفي الوطن العربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنني أعتقد أنها - وأنا أتحدث عن ذلك الجزء الذي يمكن أن نسميه اليسار المقاوم - كانت إلى حد ما أقل حدة مما هي على باقي اليسار العربي، فاليسار الفلسطيني رغم كل التراجع الذي أصابه لم ينعزل تماماً عن الجماهير ولم يفقد تواصله معها، وما زال يمثل قطاعاً غير قليل منها، وهو عضو أساسي في الحركة الوطنية الفلسطينية وفي النظام السياسي الفلسطيني، وكانت له مشاركة فاعلة في مقاومة الاحتلال طوال فترة الانتفاضة الأخيرة .

وهنا يثار سؤال مهم: لماذا استطاع اليسار الفلسطيني أن يحافظ على رصيد جماهيري معين رغم كل التراجع الذي أصاب اليسار في العالم، خصوصاً ونحن نرى كيف أن قسماً كبيراً من أحزاب اليسار العربي تحول عملياً إلى جمعيات نخوية بمعزل عن الجماهير؟ . أعتقد أن هذا الأمر يعود إلى عاملين:

**العامل الأول**، هو أن الشعب الفلسطيني ونتيجة لظروفه الخاصة المعروفة؛ على عكس الشعوب العربية هو شعب ميسس بمعظمه، ومن البديهي عندئذ أن تكون لليسان الفلسطيني حصة من الشارع الفلسطيني الميسس أكبر من حصة اليسار العربي من شارع الميسس الضئيل في كل قطر من الأقطار العربية .

**العامل الثاني**، وهو الأهم باعتقادي، يعود إلى أن شرعية اليسار الفلسطيني استندت بالأساس إلى برنامج كفاحي تحرري ضد الاحتلال الإسرائيلي . والحزب بما هو عقد اجتماعي لا بد وأن يستند إلى شرعية معينة أو مجموعة من الشرعيات، قد يتجدد القديم منها، أو تنتهي صلاحية بعضها وتنشأ أخرى جديدة، وبالتالي يحافظ العقد الاجتماعي على استمراره ويتمكن من تجاوز أزماته طالما بقيت الشرعيات التي يستند إليها صالحة ولم تسقط . وهذا الأمر ممكن الجزء المقاوم من اليسار الفلسطيني في مرحلة معينة من تاريخه من تجاوز معضلة (الممارسة السياسية والنظرية) التي تحدثنا عنها سابقاً، حيث كان الكفاح المسلح والفعل المقاوم بكل أشكاله هو جزء من هذه الممارسة، ومادام الاحتلال مستمراً فإن هذه الشرعية ستبقى صالحة . إلا أنها وحدها غير كافية، وهذا ما اكتشفته قوى اليسار وناقشته في مؤتمراتها وخلصت إلى أن غياب البرنامج الاجتماعي الديمقراطي كان له دور مهم في تفاقم الأزمة، وعلى الرغم من أنها توصلت إلى هذه النتيجة في وقت مبكر نسبياً، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنها لازالت عاجزة عن تحويل برنامجها الاجتماعي الديمقراطي

إلى شرعية جديدة لأنها لم تنجح في إيجاد الوسيلة المناسبة لترجمته إلى أداء (الممارسة النظرية والممارسة السياسية).

استناداً إلى ما سبق وبناء عليه يمكن الاستنتاج بأن أزمة اليسار في جوهرها هي أزمة شرعية.

## اليسار الفلسطيني من الأزمة إلى النهوض

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، والنظام السياسي الفلسطيني يخضع لحالة استقطاب حاد بين تيارين رئيسيين هما تيار السلطة وحزبها (فتح)، وتيار الإسلام السياسي بقيادة حركة (حماس)؛ في الوقت الذي انكفأ فيه اليسار الفلسطيني وتراجع تأثيره وانحسرت جماهيريته كما ذكرت سابقاً. ليس هذا فحسب، بل زادت حالة الاستقطاب الثنائية تمزقاً، فجزء منه التحق بالسلطة وانخفض سقفه السياسي إلى ما دون سقفها، كما هو الحال في مبادرة جنيف التي شكل اليساريون أو من ينعتون باليساريين الجزء الأكبر ممن حضروا المؤتمر الذي أطلق المبادرة. وجزء آخر (هو الأكبر) توارى في ظل (حماس) التي باتت عملياً تقود المعارضة الفلسطينية وتحدد سقفها السياسي. وإن كنت صراحة لا أعفي الجزء الأول من تهمة الانتهازية، إلا أن الجزء الثاني (اليسار المقاوم) لم يستطع مجاراة حركة (حماس) في فعلها المقاوم، فهي تمتلك إمكانيات مادية أكبر بما لا يقاس من تلك التي يمتلكها اليسار، إضافة إلى السند والدعم الخارجي من الحركات الإسلامية في دول العالم، وحتى من بعض الدول العربية. وهما (الدعم الخارجي والإمكانيات المادية) شرطان أساسيان يجب توفرهما لأي تنظيم ليتمكن من ممارسة مقاومة فعالة ومؤثرة، كما كانت الحال مع حزب الله في جنوب لبنان، ومع اليسار نفسه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي. ولأن برنامج المقاومة هو الشرعية الوحيدة الفاعلة التي يستند إليها هذا اليسار؛ فقد وجد اليسار المقاوم نفسه يتراجع إلى موقع ثانوي ضمن الاتجاه المتمسك بخيار المقاومة في الساحة الفلسطينية تاركاً قيادة هذا الاتجاه لحركة (حماس).

لا يوجد عندي أدنى شك من أن اليسار الفلسطيني قادر على الملمة جمهوره وجسمه التنظيمي المترهل، وهو يستطيع أن يشكل قطباً ثالثاً قوياً ومؤثراً ينافس بحق القطبين الآخرين، لكن ذلك مرتين بعثوره على الحلقة المفقودة بين النظرية والممارسة، البرنامج والأداء. وأؤكد من جديد بأن الظرف الموضوعي الذي يعتبره البعض معجافاً للييسار أراه مواتاً ومناسباً. ففي ظل استشراف الفساد في جسم السلطة، وحالة الفلتان الأمني وغياب القانون، وانتشار الفقر والبطالة. ولأن حركة (حماس) لا تمتلك حقيقة البرنامج السياسي والاجتماعي لمواجهة كل ذلك، ناهيك عن عدم انسجام الجزء الأكبر من أبناء الشعب الفلسطيني مع تزمة حركة (حماس) العقائدي وتخلفها الاجتماعي، وعلى الرغم من أن شعبنا الفلسطيني هو شعب متدين بصفة عامة، إلا أنه يميل بطبيعته إلى الاعتدال وعدم المغالاة في التدين. بسبب كل ذلك يصبح المجال رحباً أمام بروز تيار يساري ديموقراطي وطني قادر على كشف فساد السلطة ومحاربه بالوسائل الديموقراطية والتصدي لأدائها السياسي

الهابط من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف في وجه التيار الأصولي في محاولته مصادرة الدين واستغلاله للوصول إلى السلطة، والتعامل معه بصفته تياراً سياسياً بامتياز .

إن التيار الديمقراطي لن يكون مشروطاً بالوحدة الفكرية والتنظيمية، فهو بصيغته الائتلافية عبارة عن تحالف واسع ومتنوع . بالمعنى السياسي والتنظيمي . تنضوي تحته قوى وشخصيات ومؤسسات أهلية، قاسمها المشترك : الديمقراطية بتلازم شقيها السياسي والاجتماعي، ومقاومة الاحتلال . ومع أن المطلوب هو تحالف يحمل برنامجاً سياسياً مقاوماً وديمقراطياً، إلا أنه يمكن أن يبنى تحالفاً للنضال في سبيل قضية واحدة مركزية . كما حدث في الغرب عندما تحالفت قوى سياسية واجتماعية متنوعة المشارب، للنضال في سبيل قضايا معينة، مثل مناهضة العولمة أو نصرته الشعب الفلسطيني أو مناهضة الحرب على العراق . . . الخ، مع أنها تختلف فيما بينها حول العديد من القضايا الأساسية . فالديموقراطية وحدها تصلح لأن تكون أساساً للتحالف، كما كانت مقاومة الاحتلال في تجارب سابقة أساس تحالفات عدة، سياسية وميدانية .

وللشروع بالعمل من أجل تأسيس هذا التيار، لابد لكل القوى والأفراد الذين سيتشكل منهم هذا التيار، أن يستعدوا لتقديم تنازلات، والتجرد من خلافات الماضي التي هي في معظمها ذات طابع شخصي . " تبيين التجربة في الغرب أن تأسيس تحالفات سياسية لمشاريع محددة و/ أو مهام يعتبر أكثر واقعية من تشكيل أحزاب موحدة . وبشرط أن كل مشارك في التحالف واجب عليه أي يحدد بماذا يمكنه أن يضحى في سبيل ترسيخ هذا التحالف، وأن جميع المشاركين لديهم القدرة على الاحتفاظ بالوجه الفريد والمستقل " .<sup>(٦)</sup>

إن الانتخابات التشريعية الفلسطينية القادمة لها أهمية خاصة، وعلى ضوء نتائجها سيتشكل النظام السياسي الفلسطيني الجديد بعد مخاض طويل، والفشل فيها سيكون عالي الكلفة بالنسبة لليسار، لأنه سيصبح على هامش النظام السياسي في فترة حرجة وخطيرة من تاريخ الشعب الفلسطيني . لذلك لابد لليسار الفلسطيني أو للجزء الأكبر منه على الأقل، أن يعمل بشكل جاد على تجميع قواه، ومحاولة الالتفاف على الخلافات ذات الطابع المصلحي الضيق، والعمل على بناء قائمة يسارية وطنية موحدة تأتلف على أساس برنامج ديمقراطي سياسي واجتماعي . وأعتقد جازماً أن مثل هذه القائمة ستحصل على أصوات قطاع واسع من الجمهور الذي يرفض فساد السلطة وتزمت الإسلاميين . ولنا بتجربة تحالف الجبهة الشعبية مع المبادرة الوطنية وشخصيات يسارية مستقلة في انتخابات رئاسة السلطة خير مثل ودليل على ذلك، حيث حصل مرشح التحالف (مصطفى البرغوثي) على حوالي ٢٠٪ من الأصوات، وهي نسبة تفوق بكثير تلك التي يحصل عليها اليسار في استطلاعات الرأي، أو التي حصل عليها في الانتخابات المحلية التي خاضها بقوائم حزبية .

---

## الهوامش :

- (١) سلامة كيلة، كتاب "مشكلات الماركسية في الوطن العربي"، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٣ م.
- (٢) محمد علي مقلد، كراس "اليسار بين الأناقض والإنقاذ - قراءة نقدية من أجل تجديد اليسار"، (٣) المرجع السابق.
- (٤) د. عزمي بشارة، مقال "اليسار والديموقراطية..."، موقع عرب ٤٨، ٠٣/٠٨/٢٠٠٥ م.
- (٥) ندوة مستقبل قوى اليسار، غولتينوا - روسيا، ٢١/٦/٢٠٠٣ م.
- (٦) ندوة مستقبل قوى اليسار، غولتينوا - روسيا، ٢١/٦/٢٠٠٣ م.

# اليسار الفلسطيني.. استطلاع الواقع و استشراف الأفق

\* محمد الجدلاوي

لعله من العبث محاولة دراسة أو تقييم واقع اليسار الفلسطيني الراهن بمعزل عن قراءة الخارطة السياسية الفلسطينية بكليتها، وإلقاء نظرة متعمقة إلى كل العناصر المكونة لها. فاليسار الفلسطيني، كما هو معلوم، يعيش واقعه المريض في ساحة سياسية مصابة بحالة من الاستقطاب الحاد بين قطبين رئيسيين، السلطة وحزبها من جانب ويقابلها التيار الديني من جانب آخر. وبين هذا وذاك يحاول اليسار أن يحفظ لنفسه ركناً في زاوية هذا المشهد، يمارس منه تكتيكات تؤمن له استمرارية دوره كبيضة القبان بين هذين القطبين، ويتيح له إطلالة بين الفينة والأخرى تذكر الناس بوجوده.

وبالاقتراب أكثر من واقع اليسار الفلسطيني سنجد أن (يافطة) اليسار، وبفعل حالة الإفلاس والعوز الجماهيري الذي تعاني منه فصائله قد امتدت لتشمل كل من خرج عن عباءة القطبين الرئيسيين، وتحت هذه (اليافطة) تصطف فصائل وعناصر من الصعب جدا تحديد ماهية القوا سم التي دفعتها لتنتهي إلى نفس المعسكر، بخاصة إذا ما اطلعنا على برامجها السياسية حيث إننا سنكتشف أن أكثر الفصائل تشدداً وأكثرها انبطاحاً حول مختلف القضايا على المستوى الوطني ككل تنتمي إلى نفس المعسكر. هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التباينات الحادة بين مواقفها الأمر الذي يشكل إرباكاً دائماً لهذه الفصائل عند الحديث عن أي صيغة توحيدية للعمل بينها، هذا كله إلى جانب أن كل فصيل من هذه الفصائل يدعي لنفسه الحصة الأكبر في معسكر اليسار الفلسطيني، والموقع الريادي فيه، وما ساهم في تعزيز هذه النعرة هو عدم حدوث أي انتخابات عامة على مستوى الوطن ككل يشارك فيها الجميع، ويتحدد على أثرها الوزن الجماهيري الحقيقي لكل فصيل طوال الفترة السابقة.

وبالنظر إلى اليسار الفلسطيني من زاوية أخرى، وتحديدًا إلى أدائه خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، يتضح لنا أن اليسار الفلسطيني قد استحدث خطاباً جديداً له وأخذ على عاتقه رفع لواء الديمقراطية سعياً من خلال ذلك إلى تمييز نفسه عن السلطة وحزبها، وفي نفس الوقت طرح نفسه كبديل عن التيار الإسلامي. وبتقييم سريع لمشوار اليسار على هذا الصعيد خلال العشر سنوات السابقة تتكشف لنا الحقائق التالية:

أولاً: أن فصائل اليسار قد تسرعت في ارتداء هذا القالب الجديد ولم تعط نفسها الوقت الكافي لتهيئة قواعدها، وربما قسم من قياداتها، للتعاطي مع هذه الصيغ الجديدة في العمل، الأمر الذي خلق حالة من عدم التجانس بين أعضاء نفس التنظيم وتقسيم التنظيم الواحد إلى أجنحة وتيارات، وربما قاد إلى حالات انشقاق في بعض الأحيان.

ثانياً: لا يمكن القول إن أيًا من الفصائل اليسارية، أو ما اصطلح على تسميتها ديمقراطية لاحقاً، قد تمكّن حتى هذه اللحظة من تقديم خطاب أو برنامج سياسي واجتماعي يعكس فهماً حقيقياً لطبيعة المهام الحقيقية المطلوبة من الحزب الديمقراطي والسمات التي ينبغي إن تتوافر فيه، أو باختصار خطاب ديمقراطي جدي يتناسب مع حاجات ومتطلبات الساحة الفلسطينية، علماً إن كلمة ديمقراطية تكاد لا تغيب في أي سطر من سطور أي برنامج أو وثيقة تصدر عن هذه الفصائل.

ثالثاً: بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة بدا جلياً أن فصائل اليسار قد غرقت في التعرض لقضايا تفصيلية وثنائية متعلقة بالوضع الداخلي الفلسطيني إلى الحد الذي جعل هذه القضايا تتسلل في جدول أعمال اليسار الفلسطيني، وتحتل مواقع الأولوية على حساب الموضوع الأهم، وهو الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. هذا الموضوع والذي إلى جانب أهميته الوطنية يعتبر أهم عامل في عوامل الاستقطاب الجماهيري، وأهم أداة تحكم الجماهير بها على أي تيار سياسي في الساحة، وحتى بعد اندلاع الانتفاضة الثانية ظل قسم لا بأس به من معسكر اليسار يتعاطى مع موضوع الصراع مع الاحتلال بعقلية مؤسسية تعنى بحقوق الإنسان، هذا إلى جانب بعض المطروحات السياسية ذات السقف الوطني الهابط، والذي يكاد يلامس الأرض والتي يستحيل في نفس الوقت تحقيق أي النفاذ جماهيري أياً كان حجمه حولها التي صدرت عن مجموعة البهلونجية المحسوبين بشكل أو بآخر على اليسار. هذا كله ساهم في جعل الجماهير تشكك في جدية اليسار كتيار سياسي وفي قدرته على حمل همومهم وتطلعاتهم الوطنية.

رابعاً: قام اليسار الفلسطيني، أو التيار الديمقراطي، في تعاويه مع مختلف قضايا الشأن الداخلي المجتمعية بتقديم حلول وصيغ عمل بعيدة كل البعد عن خصوصية المجتمع الفلسطيني لا تراعي التركيبة الثقافية والاجتماعية له، وذلك من خلال محاولته نقل تجربة الديمقراطية الغربية القائمة في بعض دول أوروبا، تحديداً



كما هي وبصورتها النهائية وإسقاطها بشكل فظ على الواقع الفلسطيني متناسياً أن هذا المجتمع لا يزال القسم الأكبر منه مسكوناً بالبدواة، ولا زالت أمطاط التفكير الريفي وأدبياته تسيطر على عقله. هذا من جهة، وأما من الجهة الأخرى فقد كان واضحاً أن رواد هذا الطرح قد غابت عنهم، أو أنهم غيّبوا عن عمد الجزء المتعلق بالعامل الموضوعي ومدى جاهيزيته لاستيعاب هكذا مطروحات، فالديمقراطية ليست سوى نظام سياسي شأنه شأن أي نظام سياسي آخر ينتج من خلال عملية تفاعل بين المجتمع والدولة، وأما المجتمع فقد تحدثنا عن صورته الحالية، أما بالنسبة للدولة فمن نافل القول أن السلطة القائمة، وحتى في أوج أحوالها ظلت تنقصها الكثير من المقومات التي يجب أن تتوافر حتى يتحقق فيها مفهوم الدولة، سواء بفعل الاحتلال، وهو السبب الأهم، أو بسبب قصور يشوب الأداء الذاتي، وفي كل الأحوال فإن هذا يعيدنا من جديد إلى موضوع الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ويؤكد صحة فرضية مفادها أننا شعب وتيارات سياسية نعيش مرحلة تحرر وطني، وأن هذه الحقيقة يجب أن تظل دائماً الأساس الذي نطلق منه في التعامل مع أي مكون من مكونات ساحتنا الفلسطينية، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

خامساً: ليس بإمكاننا ونحن نتحدث عن أزمة اليسار الفلسطيني أن نعزله عن الهزيمة التاريخية التي مني بها معسكر اليسار العالمي، بل لعل اليسار الفلسطيني كانت قد لحقت به هزائم أخرى سبقت الإعلان الرسمي لهزيمة اليسار العالمي عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية العالمية، وأهم هذه المحطات كانت بخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢م والتي فقد اليسار بخروجه منها معقلاً جغرافياً وسياسياً وحتى جماهيرياً هاماً ليجد نفسه بعد ذلك مشتتاً ومتردماً في أحيان أخرى أن ينحني أمام رياح التبعية والاستحواذ السياسي كضريبة على الاستضافة من قبل المضيف. ولم تمض سنوات كثيرة حتى أطلت حرب الخليج، والتي بانتهائها كانت خريطة المنطقة قد تغيرت وظهرت فيها معادلات إقليمية ودولية جديدة أغلقت ما كان قد تبقى من أبواب مفتوحة أمامه ونقلته إلى مقاعد الانتظار ليرقب ما ستسفر عنه الأحداث، وما سيؤول إليه مصيره.

إن ما ذكرناه سالفاً من نقاط ليست أكثر من عملية استعراض لأبرز سمات الأزمة الراهنة لواقع اليسار الفلسطيني، وبالتأكيد فإن المجال يتسع لإضافة عشرات الأسباب الأخرى ولعل هذا التشابك القائم بين هذا العدد الكبير من العوامل والأسباب هو الذي يدعو الآن للبدء بالتفكير بشكل جدي في سبل انتشال اليسار من مواقع الهزيمة إلى مواقع الاستنهاض، فمن الواضح أن مرور الوقت قد نسج لنفسه علاقة طردية مع زيادة تعقيد الأزمة.

وفي محاولة لوضع مجموعة من العناوين التي يمكن اعتبارها مفاتيح لفك طلاسم هذه الأزمة ومغادرتها، بإمكاننا تحديد مجموعة من المهام والاستحقاقات التي ينبغي على اليسار حملها ومواجهتها، ولعل أول بند من بنود الاستحقاقات والمهام هو إعادة تعريف اليسار لنفسه ولهويته من جديد حتى يتسنى له أن ينفذ عن

نفسه كل ما علق به من أجسام غريبة عنه شكلت أعباء عليه وعلى مصداقيته طوال الفترة السابقة، الأمر الذي سيمكّنه من وضع ضوابط ومعايير تشكل حدود مناخه السياسي وتنظم عمليات اتفائه واختلافه في المواقف مع باقي أطراف الساحة السياسية. والإقدام على مواجهة هذا الاستحقاق يفرض وبالتوازي معه على فصائل اليسار القيام بمهمة على درجة عالية من الأهمية والحساسية تتعلق بإجراء الفصائل عملية تقييم وتصحيح داخلي على مستوى كل حزب بهدف إعادة التجانس بين مواقف الحزب الواحد والوقوف بشجاعة أمام عضويتها لإعادة تأصيل المفاهيم اليسارية ومعالجة كل أشكال العطب الفكري الذي ألم بها، جراء تسلل أوبئة التكتل العشائري والمناطق، أو حتى الاصطفافات السياسية الزائفة.

يلي ذلك قيام اليسار بإعادة شحذ خطابه السياسي والاجتماعي وصياغته بشكل ينسجم مع مبادئ الفكر اليساري الحقيقي وترتيب أجزائه على أسس نظرية موحدة، وطرحه أمام الجماهير بدون مواربة أو خجل وبقوة الأمر الذي سيضمن، وبشكل تلقائي، ظهور برنامج بديل حقيقي على الساحة السياسية، وسيكون على اليسار عندها العودة إلى أدوات التحشيد والتأطير المتبعة في أي فصيل يساري فعال، وذلك من خلال الالتصاق بقضايا وهموم الجماهير، والتغلغل بينها والتعبير عن احتياجات شرائحهم المختلفة عن طريق تقديم حلول بديلة لكل إشكالية مهما بلغت تفصيلتها، والسعي الدءوب من أجل كسب ثقتهم بالتعاطي مع قضاياهم باهتمام وديناميكية عالية والتوقف عن اختزال هذه المهام المطلوبة على المستوى الجماهيري بإصدار بيان صحفي عند كل حدث من قبل المكتب الإعلامي لهذا الفصيل أو ذاك يسجل كمشاط إعلامي له.

أما فيما يتعلق بموضوع الصراع مع الاحتلال فما من شك أن على فصائل اليسار أن تسارع من أجل توحيد مواقفها على هذا الصعيد وإعلان برنامج ثوابتها الوطنية وتحديد من معه أو ضده من حراك على الساحة السياسية وما تميزه أو تتحفظ عليه من الأدوات الكفاحية والسياسية المستخدمة في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على مسألة غاية في الأهمية وهي استحالة تشكيل قطب موحد يجمع هذه الفصائل طالماً أن هذا التباعد في المواقف السياسية لا يزال قائماً، الأمر الذي يحتم إجراء عملية فرز في داخل معسكر اليسار لتحديد من هم أعضاؤه الحقيقيون ومن هم الدخلاء عليه، خصوصاً وأن الهوية اليسارية بحد ذاتها تفرض شروطاً وحدوداً فكرية ونظرية وسياسية لا يمكن الخروج عنها، وبالإمكان اعتبارها ضوابط على أساسها يتم تعريف من هو الحزب اليساري.

وبالعودة إلى موضوع الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي فإن فصائل اليسار مطالبة بتبني الخيارات السياسية والجماهيرية التي يلتف حولها القطاع الأكبر من الشعب الفلسطيني خاصة خيار المقاومة بشكل واضح وصریح، مع الاحتفاظ لنفسها بحق إعادة النظر في بعض أدواتها، ولكن ينبغي أن يخط اليسار لنفسه خطأ

---

خاصاً به في هذا المجال ملحقاً بمفردات الخطاب اليساري العقلاني البعيد في نفس الوقت عن النبرة الاستعلائية بدلاً من مجاراة الآخرين في أساليبهم، وحتى أحياناً في خطابهم، وهي حتماً مجاراة الفشل فيها محتم.

وفيما يخص الوضع الداخلي أيضاً فإن اليسار أصبح بحاجة ملحة للبدء في إعداد برنامج وطني ديمقراطي يشرح فيه مواقفه من كل القضايا الوطنية السياسة والاجتماعية والاقتصادية أخذاً بعين الاعتبار كل الخصوصيات التي يتسم بها الواقع الفلسطيني غير مستقط بأي اعتبار منه، بحيث يكون هذا البرنامج حجر الزاوية أو الأساس الأول الذي سيراكم عليه أي إنجاز يظفر بتحقيقه على أي صعيد.

إن هذه المحاولة لاستطلاع واستشرف واقع اليسار الفلسطيني وحتى تكتمل نود الإشارة فيها إلى أن وجود اليسار الفلسطيني في هذه البقعة الجغرافية و السياسية التي تشهد هذا الحراك والتفاعل السريع، وهذا التركيز العالمي عليها ربما وبالرغم من كل ما يترتب عليه ذلك من تعقيدات وصعوبات، فإنه بالمقابل ربما يمنحه هبة قد لا تتوافر لغيره بنفس القدر، وهي أن نجاح اليسار الفلسطيني في استنهاض نفسه وتثبيت أوضاعه قد يؤهله هذا النجاح لإعادة بعث الروح في جسد اليسار العربي بكامله وربما ما هو أوسع من ذلك.

أولم تبدأ من عندنا دائماً كل الانتصارات و كل الهزائم؟

---

أزمة اليسار الفلسطيني والاستحقاقات المقبلة

# استنهاض القوى اليسارية ضماناً للنظام الديمقراطي والثوابت الوطنية

\* نهاد أبوغوش

يستقطب الحديث عن أحوال اليسار الفلسطيني: أزمته، انقساماته، دوره، مستقبله، وفي بعض الأحيان اختفائه عن الساحة واضمحلاله، وغير ذلك من عناوين، اهتماماً واسعاً ومتزايداً لدى الباحثين وقادة الرأي والسياسة. وتكتب لهذه الغاية مقالات وتعد دراسات، وتعد ندوات وورشات عمل ولقاءات يساهم فيها اليساريون من المنضوين تحت راية أحزاب اليسار وفصائله، والخارجون على هذه الأحزاب، والمستقلون، وغالباً ما تخرج هذه اللقاءات بحلول واجتهادات لكيفية خروج اليسار من أزمته، واستعادة دوره. ولا عجب أن نسمع أحياناً بعض هذه الاقتراحات من خصوم اليسار، وممن ناصبوه عداً فكرياً وعملياً على مدى السنين والعقود الماضية.

وقد يبدو اهتمام الجميع باليسار ومشكلاته مفيداً لأصحاب الشأن، ليس فقط لأن المسألة تندرج في إطار الحق الديمقراطي للنقاد والباحثين والسياسيين على اختلاف ميولهم وأغراضهم، بل لما ينطوي عليه ذلك من اعتراف بأن للقضية بعداً وطنياً عاماً يتجاوز الأطر والتشكيلات والأشخاص، ويلامس الوطن والمجتمع بأسره، وبخاصة في ضوء التحولات العميقة التي تمر بها قضية الشعب الفلسطيني منذ توقيع اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، وانطلاق قطار التسوية ووضع ملفات الحل الدائم وما يرتبط بها من "ثوابت الإجماع الفلسطيني" على طاولة المفاوضات، وبدء تشكل نظام سياسي جديد لم تحسم ملامحه النهائية بعد.

واللافت أن هذا الاهتمام يتكثف عند الاقتراب من محطات مفصلية في الحياة السياسية الفلسطينية، مثلاً عند الاقتراب من الاستحقاقات الانتخابية المهمة كانتخابات الرئاسة والبلديات والمجلس التشريعي، أو عند الأزمات العاصفة التي يمر بها المجتمع، والتي تزداد حدتها بفعل الاستقطاب الثنائي الحاد بين السلطة وأجهزتها وحركة (فتح) من جهة والحركة الإسلامية التي تشكل "حماس" حزبها الرئيس من الجهة أخرى. وفي غمرة هذه الظروف يجري افتقاد اليسار كأنه لاعب ضروري ومطلوب في المعادلة، كحليف محتمل لهذا الطرف أو ذاك في الصراعات والخلافات السياسية والاجتماعية، كعنصر توازن لدى احتدام الاستقطاب الثنائي، وربما كخشبة خلاص لفئات وشرائح اجتماعية واسعة يطحنها صراع القطبين، ولا تجد لنفسها مكاناً عند أي منهما.

## أي يسار؟

ولكن، لدى مقارنة موضوع اليسار تنشأ التباسات متعددة، عفوية تارة وتمعمدة في كثير من الأحيان حول المقصود بهذه التسمية، هل هي فصائل اليسار "التقليدي" التاريخية، والتي تراجع حجمها ووزنها ودورها باعتبارها هي دون غيرها، أم أن الأمر يشمل كل من يحب أن يطلق على نفسه هذه الصفة من قوى وأفراد وتيارات وشتات فصائل قديمة وجديدة، بعضها خلع عباءة اليسار بمثل السهولة التي ارتدى بها أزياء تيارات المرحلة (من الخمينية والاكتشاف المفاجيء لما في الإسلام من مخزون جهادي إلى الليبرالية ومبادئ الديمقراطية المفصلة في عواصم الغرب). ولا غرابة أن يختلط مفهوم اليسار ويتداخل مع مفاهيم "القوى الديمقراطية" و"التيار الثالث". بل إن البعض لا يتردد في تصنيف كل من كان خارج إطار القطبين الرئيسيين على أنه مؤهل لدخول نادي اليسار والقوى الديمقراطية، بغريهم في ذلك بعض الإحصائيات والاستطلاعات التي تمنح التيار الثالث أو "الآخرين" قوة مبددة لو جرى جمعها وتوحيدها لوصلت إلى نحو ثلث القوة الانتخابية.

وإذا كان من نافل القول إعادة التأكيد على أن اليسار الفلسطيني يعيش أزمة جدية، فإن الخلاف يغدو واسعاً ومتشعباً عند الحديث عن هوية اليسار المقصود وأطرافه ومكوناته، وعن تشخيص الأزمة وأسبابها، ووزن كل من العوامل الموضوعية والذاتية فيها فضلاً عن سبل معالجتها وتجاوزها. وهذه الأزمة يمكن تشخيص مظاهرها في الانقسامات التي تعصف بقوى اليسار، وفي النزيف المتواصل لكوادرها، والأبلغ من ذلك هو في شتت مواقفها السياسية على طول وعرض خارطة المواقف الممكنة على امتداد مسيرة العمل السياسي الفلسطيني، فأنت تجد بعض اليسار دائماً في السلطة، كما تجد غيره دائماً في المعارضة، وسنجد "يساراً" يصنف المقاومة المسلحة على أنها إرهاب، ويذهب إلى أبعد مما التزم به قيادة السلطة الرسمية لدى موافقتها على الشروط الأميركية للتسوية، كمن وقّعوا على وثيقة جنيف ومن أيدها دون تحفظ. وفي المقابل سنجد يساراً يعترض على المفاوضات السياسية مع إسرائيل "من حيث المبدأ"، ويذهب في تقدسه للكفاح المسلح والمقاومة إلى درجة التحفظ على أي هدنة، وإلى إلغاء أية فواصل بين عمل مقاوم ضد جيش الاحتلال والمستوطنين، وبين العمل المسلح ضد المدنيين الإسرائيليين، دك من التمييز بين الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ أو المحتلة في العام ١٩٦٧.

## أزمة مركبة

ويمكن تلمس الأزمة في كافة مجالات الحياة السياسية: في استطلاعات الرأي العام التي إن خيمت على صدقيتها ودقتها العلمية الشكوك، فإن نتائج الانتخابات العامة والجزئية والمحلية وانتخابات المجالس الطلابية والروابط والاتحادات كفيلاً بتظهير الأزمة، والأكثر من ذلك جلاء هو حضور اليسار - أو غيابها - في الفعل السياسي اليومي وفي التأثير على عملية صنع القرار الوطني، وتراجع قدرته على طرح البدائل وتحشيد القوى السياسية والاجتماعية وراء برنامجها.

الأزمة إذن شاملة وعميقة، فهي أزمة هوية، وأزمة برامج وبنى تنظيمية، قبل أن تكون أزمة دور وأداء. وقد يجد البعض تفسيراً مريحاً وصحيحاً في القول أنها أزمة موضوعية وعالمية، نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه النموذج البيروقراطي للاشتراكية، وما رافق ذلك من انهيار للمفاهيم والبنى الحزبية الموروثة من العهد الستاليني، وسيطرة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على العالم، إضافة لما شهدته منطقتنا العربية بالذات من تحولات عاصفة على إثر حرب الخليج الثانية (اجتياح العراق للكويت) ثم بدء مسيرة التسوية في هذه الشروط المجافية لمصالحنا العربية والفلسطينية. لكن الصحيح في الوقت نفسه هو أن هذه التحولات لم تمنع انبعاث قوى اليسار واستنهاضها في العديد من بلدان العالم بما في ذلك الدول التي كانت مهدداً لتجارب الاشتراكية البيروقراطية وفشلها. بل إن سقوط المنظومة الاشتراكية شكّل عنصراً محورياً للقوى اليسار في العالم كي تعيد تكييف أوضاعها وبرامجها وفق شروط العصر الجديد، وعبر التنافس الديمقراطي وآلية التداول السلمي للسلطة، وخير مثال على ذلك هو نجاح اليسار في الوصول للسلطة في كل من فنزويلا والبرازيل وهو ما لم يحصل في هذين البلدين طيلة العهد السوفيتي، وما هي الأحزاب الشيوعية، القديمة والمتجددة تحقق نتائج في غاية الأهمية في روسيا نفسها، كما في بلغاريا ورومانيا وغيرها من البلدان. وثمة عوامل وأسباب كثيرة داخل المجتمع الفلسطيني تبرز أزمة اليسار وتدفع إلى تفاقمها، ومنها ارتباط اليسار تاريخياً بإطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تراجع دورها وبريقها أمام الشعب بعد اتفاقيات أوسلو ثم جرى تهميشها لصالح السلطة التي تهيمن عليها وعلى مقدراتها حركة (فتح). وفي المقابل تسخير الكثير من مصادر الدعم المادي والمعنوي الذي كان مخصصاً للشعب الفلسطيني وتحويله من قبل دول الخليج في اتجاه حركة (حماس) على امتداد عقد التسعينات التي شهدت قطيعة ما تزال آثارها ماثلة إلى الآن بين هذه الدول والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير. ومن أسباب الأزمة أيضاً وعوامل تظهيرها وتفاقمها، غياب الممارسة الديمقراطية الحقيقية في المجتمع ومؤسساته واتحاداته الشعبية ونقاباته العمالية على وجه الخصوص، لا سيما مع وجود الهياكل الخاوية الموروثة من عقود سابقة لهذه المؤسسات، وإلا كيف يمكن قياس قوة اليسار أو اليمين إذا لم تجر أية انتخابات حقيقية في اتحاد المرأة، أو في اتحاد نقابات العمال، وكيف يمكن للخاسر أن يعيد تقييم تجربته وأسباب خسارته (كما يجري في أي تجربة ديمقراطية) إذا لم تجر الانتخابات أصلاً؟

ومع التسليم بأهمية العوامل الخارجية والموضوعية، فإن على اليسار الفلسطيني واليساريين أن ينظروا في

العوامل الذاتية لأزمتهم وتأخرهم، وبشكل خاص في التحديات التي تطرحها المرحلة الجديدة وما تفرضه من متطلبات التطوير والتجديد في البرامج والبنى التنظيمية والصيغ التحالفية، وقبل ذلك علينا أن نوضح دون لبس المقصود باليسار والقوى اليسارية .

## الهوية الاجتماعية

ليس المرء ما يقوله عن نفسه، ولا الأحزاب أندية لتبادل الآراء بين هواة السياسة أو محترفيها، بل هي أدوات للصراع السياسي والاجتماعي، وهي بشكل خاص أدوات في أيدي الطبقات الاجتماعية لتحقيق مصالحها، وقد جرى الاصطلاح على تصنيف القوى والأحزاب يمينا ويسارا، تقدماً ومحافظه، وفقاً للفئات والشرائح الاجتماعية التي تدافع عنها هذه الأحزاب وتخدم مصالحها المباشرة والقريبة والبعيدة. واليسار تاريخياً هو موقف الانحياز لمصالح الطبقة العاملة والفئات والشرائح الكادحة والمعدمة والمهمشة في المجتمع، وهذا الانحياز دون غيره من العوامل هو الذي يملئ على الحزب استراتيجياته وسياساته وتحالفاته، ويضبط برامجه اليومية وفقاً لها، ولا يقلل من أهمية الهوية الطبقيّة ودورها الحاسم ما نراه يومياً من تقاطعات وتداخلات، كأن نرى حزباً أصولياً محافظاً يستند إلى قاعدة عريضة من فقراء الشعب ومعدميه، بل يخوض نضالات مريرة دفاعاً عنهم - أو عن قاعدته الشعبيّة والانتخابية - ونرى حزباً يمينياً علمانياً يتبنى مواقف تقدمية في مجالات التشريع وشؤون المجتمع المدني. المهم في ذلك لأية غايات وأهداف بعيدة يجري توظيف هذه المواقف اليومية المتبدلة.

ولا يعني التحديد الدقيق لهوية اليسار الطبقيّة، إنكار أو إهمال التحالفات الضرورية والحيوية مع قوى وأحزاب قريبة من مواقفه في كل مرحلة من المراحل. ففي الكفاح الوطني ضد المستعمر الأجنبي أو المحتل، وفي حالنا الفلسطينية اتسم النضال ضد الاحتلال بالنضال لبعث الهوية الوطنية والحفاظ عليها، تسمو وحدة الشعب بكل طبقاته وفئاته فوق أي اعتبار آخر دون إلغاء التمايزات بالطبع، وعلى نفس المنوال حين تبرز قضية الديمقراطية في المجتمع، ويشتد الجدل والصراع حول ملامح وصورة النظام السياسي الفلسطيني، فإن تحالف كل القوى والتيارات والفرق الساعية لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي، وفي ظل حالة استقطاب ثنائي حاد، وتناحر يندرز بالإجهاد على كل التراث الديمقراطي التعددي الذي راكمته الحركة الوطنية الفلسطينية، في هذه الحالة يرتقي خيار التحالف بين كل القوى الديمقراطية من مستوى الخيار الممكن، والمفضل إلى مستوى الضرورة التاريخية.

ومن البديهي أن ما فرقته الأيام والسنون والبرامج والاجتهادات والتجاوزات والمصالح العامة والذاتية، والصراعات المبدئية وغير المبدئية، لا يمكن له أن يتجمع في شهور، ولا عبر اجتماعات مغلقة وصفقات، ولا من خلال وصفة سحرية تاه عنها الجميع ووجدها أحدهم، فالتاريخ الحديث يشهد العديد، وربما العشرات من المحاولات التي بذلها عبثاً من اكتشفوا، أو تراءى لهم أنهم اكتشفوا السر فجأة، وخرجوا على الناس



يصيحون : وجدتها! ما علينا سوى هدم كل ما هو قائم وإعادة بناء يسار جديد ومختلف على أنقاض القديم!!  
وتبين بعد وقت قصير أن تلك المحاولات لم تسهم إلا في مزيد من الانقسام والضياع .

## النضال طريق الوحدة

إن عملية توحيد قوى اليسار ، واستعادة اليسار حضوره ودوره وقوته ، هي عملية تاريخية شاقة ومركبة . مثلما هي عملية تشكيل النظام السياسي الديمقراطي التعددي وأدواته في فلسطين .. وحدة اليسار تتطلب صراعاً مريراً ، ونضالاً صبوراً ودؤوباً ومثابراً ، مع الذات ومع الواقع الموضوعي ، مع الأدوات التنظيمية وأساليب العمل ، وما اعتاد عليه الناس من مسلمات وبدبييات وقوالب جاهزة وأحكام معلّبة ، إنها تتطلب صراعاً ضد الأوهام والأصنام ، وانتفاضة ضد الرضى عن الذات والخطر اللذيذ الذي تتركه مقولة : ثبت أن كل ما قلناه وتوقعناه كان صحيحاً ولكن العوامل الموضوعية عاندتنا .

ولا ينبغي لليسار وقواه السياسية أن يطمئن إلى وجود جمهور عريض مؤهل موضوعياً للانخراط في صفوفه والتلاقي مع برامجه ، فهذا الجمهور يمكن أن يكون مخزوناً احتياطياً لقوى اليمين والتخلف ، لا بد إذن من أدوات للصلة مع هذا الجمهور ، وبرامج عملية ومبتكرة ومتجددة للتلاقي مع همومه وتطلعاته ، لا بد من أدوات وأوعية يستطيع من خلالها هذا الجمهور أن يقول رأيه ويفرض إرادته لا أدوات لنقل التعليمات من أعلى إلى أدنى ، أو وسائل استعراضية لإبراز الموالبين والمناصرين .

وكما أن أحزاب اليسار وفصائله ترفع لواء الديمقراطية في المجتمع ، فإن عليها أن تبدأ بنفسها ، ببيتها الداخلي ، فتعيد الاعتبار لتقاليد الثورية الحقيقية ، ولأنظمتها الداخلية ، وتعقد مؤتمراتها بانتظام ، وتقوم عملها وأداء هيئاتها وقياداتها ، وأن تضرب مثلاً يقتدى به للشعب ولغيرها من الحركات السياسية ، وعليها أن تجدد برامجها وأساليب عملها وخططها ، وخطابها ، وأن تنتقل من الشعارات العامة والكبيرة إلى البرامج المحددة والواقعية والملموسة والمفصلة ، من عالم الأمنيات والرغبات والأحلام ، إلى ما يمكن تحقيقه وما ينبغي فعله في المدى المباشر والمنظور ، وعليها أن تواكب العصر وعلومه التقنية والإنسانية ، لا كمعارف يتباهى بمعرفتها الكادر المتقدم ، بل كأدوات يمكن لها أن تغني البرامج وسبل الأداء والتقييم ، وأن لا تخجل من نقد نفسها وأخطائها ، ولا من التعلم من تجارب غيرها .

ويملي التقدم على طريق وحدة اليسار ، أو توحيد صفوفه في المعارك الوطنية المهمة تغليباً للمنهج الديمقراطي في العلاقات التي تحكم أطراف اليسار ببعضها بعضاً ، في رؤية الحدود الواضحة للاختلاف والاتفاق ، وفي اكتشاف المساحات المشتركة المتاحة للعمل المشترك أو المساحات التي يمكن إيجادها وتنميتها ، فتاريخ العلاقات اليسارية - اليسارية ، حافل بالمنازعات والحساسيات والتناوب والشك والأحكام المسبقة ، وهذه ستظل كبيرة ومؤثرة طالما بقيت المساحات المشتركة صغيرة وهامشية وموسمية ومحكومة للمصالح الآنية العابرة .

## فرصة مواتية

والآن ، وعلى أبواب استحقاق وطني وديمقراطي كبير ، تلوح فرصة جدية أمام قوى اليسار الفلسطيني ، وأمام سائر الأطراف والتيارات الديمقراطية ، كي تعيد فرض نفسها وحضورها كطرف فاعل ومؤثر على خريطة العمل السياسي في المرحلة المقبلة ، تبدو هذه الفرصة مواتية فعلاً دون الإغراق في التشاؤم ولا بناء الأوهام حول إمكانية تحقيق انتصار كبير في معركة لن تكون على أي حال المعركة المصيرية الفاصلة بين الخير والشر .

بعض قوى اليسار وربما كلها إذا ظلت على فرقتها ، تواجه تهديداً جدياً بالآلا تتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات التشريعية المقبلة ، وإن تجاوزتها فبصعوبة بالغة قد تحفظ لها مكانة رمزية في المعادلة ، ولكنها لن تكون ذات تأثير جدي يحسب حسابه - نلاحظ أن حركة حماس يحسب لها ألف حساب حتى وهي خارج اللعبة البرلمانية - ، ومما لا شك فيه أن الوصول إلى صيغة معقولة تضمن خوض اليسار والقوى الديمقراطية الانتخابات المقبلة ضمن صف موحد (أو ضمن قائمتين جديتين على الأكثر) تضمن لها تجاوز نسبة الحسم بشكل مؤكد ومشرف ، وتضمن أيضاً استقطاب شرائح وفتات واسعة من المجتمع وأفراداً كثيرين ممن لا يمكن لهم أن يصنفوا أنفسهم على هذا الحزب بالتحديد أو ذاك ، ولكنهم يمكن أن ينجذبوا لتحالف عريض كالذي نتحدث عنه ، وأهمية ذلك لا تقتصر على الانتخابات القادمة فقط ، بل إن من شأنها أن تؤسس لما بعد هذه الانتخابات وللجولات والمعارك التي تليها ، ولبرامج النضال والعمل السياسي اليومي الذي لا يشكل العمل البرلماني رغم أهميته سوى ساحة من ساحاته .

في اللقاءات والحوارات الجارية للوصول إلى مثل هذا الاتفاق ، وعن طريقة تشكيل القوائم واختيار المرشحين ، يبدو الأمر أحياناً كالنفيخ في قربة مثقوبة ، هذا يتحدث عن الاستطلاعات ، وذاك عن انتخابات الطلبة ، وثالث عن التاريخ ، ورابع عن انطباعاته ، وقد يكون كل ذلك مفيداً ، ولكن ومع ضياع الوقت واقتراب ساعة الحسم تغدو كل الأطراف مطالبة بحزم أمرها الذي سيقرر قدرتها على وضع أقدامها على طريف المستقبل ، أو البقاء على حال المواجهة في مكانها .

قوى اليسار مطالبة بالاحتكام للمنطق العملي والعلمي الذي عادة ما تتغنى به نظرياً ، وهي مطالبة أيضاً باستنفار كل إمكانياتها للبحث عن المساحات المشتركة بينها ، وهي مدعوة على وجه الخصوص للاستعداد لتقديم التنازلات المتبادلة استثماراً في المستقبل ، الذي سيحقق في مطلق الأحوال مصالح اليسار الحقيقية ، ومصصلحة الشعب ، ومصصلحة القضية الوطنية التي لا تقودها حالة الاستقطاب الثنائي الحاد إلا إلى مزيد من العطل والشلل والتناحر ، ونختم بالادعاء بأن في استنهاض دور اليسار الفلسطيني عافية للمجتمع كله ، فهو تعزيز للنظام الديمقراطي التعددي بديلاً للنظام الفردي المطلق وهيمنة الحزب الواحد ، وهو ضمانة للتمسك بحماية الثوابت الوطنية .

# انعكاس أزمة اليسار الفلسطيني على الأطر النسائية الديمقراطية ودورها

\* ربما كتانة نزال

ليس سرّاً القول إن قوى اليسار الفلسطيني عامة تعيش أزمة مستعصية، سواء على صعيد دورها أو على صعيد العلاقة مع الجمهور، وهو ما جعلها على هامش الفعل السياسي، في ظل حالة التجاذب القائمة على الساحة بين القوتين الرئيسيتين الفتحاوية والحمساوية، بالرغم من المحاولات الاستنهاضية العديدة التي طرحتها.

هذه الحالة اليسارية المتراجعة، انعكست بشكل مباشر على المنظمات النسائية الخارجة من رحم التنظيمات اليسارية، والتي لا أحد ينكر لها مبادرتها التأسيسية التي شكلت انعطافة هامة للعمل النسائي الفلسطيني، نقلته من واقع العمل الفوقي والخيري ومن أوساط النخب، إلى العمل مع القاعدة النسائية بالجملة مهما كان واقعها وأينما تواجدت.

مؤشرات التراجع لا تحتاج إلى جهد كبير لاكتشافها، فمجرد إمعان النظر بنتائج إنتخابات الهيئات المحلية في الضفة والقطاع في مرحلتها الأولى والثانية على الصعيد النسائي، والنتائج الهزيلة المتحققة على الرغم من خوضها في ظل تنافس القوى النسائية مع بعضها البعض في إطار كوتا إنتخابية بالقانون، يتبين مدى أزمة وضعف هذه الأطر، وترجمة الأزمة نراه في ضمور حجمها، ومأزق شعبيتها ودوائر نفوذها وحدود انتشارها الجغرافي، ففي مواقع عديدة هزمت مرشحات اليسار، وفي مواقع أخرى، لم تستطع أن تقدم هذه القوى مرشحة واحدة.

الوضع لم يعد وضعا طارئا، وليس حالة مؤقتة، بل أصبح أشبه بالحالة المرضية المزمنة، على الرغم من أن الأطر النسائية ذات البرامج الديمقراطية والمنتبهة عن أحزاب اليسار كانت سيدة الساحة النسائية في مراحل سابقة، وأصبحت منذ فترة ليست بسيطة، تعيش على أمجاد الماضي ورصيد التاريخ الشاهد على مجد وعلى قوة جماهيرية منافسة لا يستهان بها، وعلى قدرة في طرح المبادرات المناسبة وإنتاج الرؤى الجديدة المتطورة المتولدة من واقع الانخراط المنظم في المجتمع ومع الناس، فما هو واقع هذه الأطر التي لا يمكن بكل الأحوال ان توضع في سلة واحدة من حيث الحجم والإنتشار والتأثير والإنخراط والدور، بل إن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين مفرداتها، وكذلك على الصعيد القيادي والكادري وتمييزه من إطار لآخر؟ وكذلك ما هي أهم الأسباب الكامنة وراء هذا التدهور؟ وهل من آفاق أمامها للخروج من مأزقها؟ هذا ما سأحاول المساهمة في الإجابة عليه . . .

## الواقع والأسباب :

### أولاً - تبعية الأطر للأحزاب :

لا بد من التنويه أولاً أن حالة التراجع التنظيمي والجماهيري التي تعيشها الفصائل السياسية، تشكل عاملاً أساسياً لحالة التراجع لأطرها الديمقراطية النسائية، كأحد مكوناتها الرئيسية وكجزء عضوي أصيل من أجسامها الحزبية، وما يتم الحديث عنه في البرامج واللوائح المنظمة لهذه الأطر عن استقلاليتها عن أحزابها، ما هو إلا مبدأً إفتراضياً غير واقعي، وحقائق الأمر ان جميع الأطر النسائية تؤطرها علاقة تبعية شبه كاملة للحزب السياسي، تتناسب عكسياً مع نفوذه على الصعيد السياسي، وحجمه على الصعيد التنظيمي، أما على الصعيد البرنامجي المختص فهي تترجم توجهات الحزب البرنامجية على صعيد القطاع، وعليه فإن الحزب السياسي يقوم بعملية رسم التوجهات، سواء المباشرة أو غير المباشرة، عبر عضواته المحزبات والمنخرطات في عضوية الإطار والمسكات بقيادة الإطار النسوي، الذي نادراً ما تكون في عضوية هيئاتها القيادية عضوات غير محزبات، من اللواتي يكتسبن عضويتهم على أساس التوافق والموافقة على برنامج الإطار النسائي، وليس شرطاً على برنامج الحزب الأم، وفي معظم الأطر نجد ان تطابقاً أكيداً ما بين عضوية الحزب السياسي وإطاره النسائي، مما يجعل التبعية التنظيمية أمراً محتوماً، ويحول الإطار الى واجهة سياسية للفصيل، الأمر الذي أدى إثارة أكثر من سؤال لدى الرأي العام حول مبرر وجود الإطار .

### ثانياً-عدم توازن العلاقة التبادلية

إن الأصل في العلاقة ما بين الإطار النسائي والحزب السياسي أن تكون تبادلية، يتم خلالها ضخ الدماء من الإطار وإليه على شكل رؤى وبرامج وتكتيكات، أي علاقة متكافئة بين الطرفين دون سيطرة لطرف على حساب الآخر، ودون إسقاطات بقوة القرار الحزبي، لكن واقع الحال ليس هكذا، بل إن الواقع يؤكد ان العلاقة يشوبها الخلل وعدم التوازن لصالح الحزب السياسي . ففي الفترة التي تلت تشكيل هذه الأطر في نهاية السبعينات من القرن الماضي، طغى البرنامج السياسي للحزب على البرامج الخاصة لهذه الاطر، فالبرنامج

النسوي الاجتماعي الذي كان حاضرا في الوثائق، كان عمليا منطويا على نفسه في إطار الممارسة السياسية، فلم يشكل الحزب وعاء وحاضنا لبرنامج الإطار في شقه الديمقراطي إلا بالحدود النظرية، ولم يتبنى أو بشكل أدق لم يدفع قدما برنامج الإطار الحقوقي، هذا الحال ساد في الفترة التي تلت تشكيل الأطر وحتى الإنتفاضة الأولى، والنقاشات الحقوقية التي بدأت بالتبلور، واتضح بقوة في المرحلة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو بحكم الجديد السياسي الذي حملته المرحلة، والذي فتح المجال أمام استراتيجيات جديدة تمكن من الربط ما بين مهام التحرر الوطني و التحرر الاجتماعي، ليس على الصعيد النظري كما كان الواقع، وإنما بالربط الواضح بين قضايا التحرر الوطني من جانب، وتكريس حقوق النساء الديمقراطية من جانب آخر.

واقع الحال عمليا في هذه الحقبة والتي مضى على دخولنا بها عقد من الزمن، يشير إلى أن الخطاب اليساري في قضايا حقوق المرأة الاجتماعية بقي خطابا خجولا ومترددا، وشكل العلاقة ما بين الحزب وإطاره النسائي بقيت علاقة أحادية الجانب، وإذا ما أردنا الاستشهاد بتجربة توضح التردد وعدم التوازن التبادلي الذي أشرت إليهما، فليس أفضل من الإستشهاد بتجربة "البرلمان الفلسطيني الصوري" كمثال ساطع على الموقف الخجول والمتردد مع تفاوت بالطبع ما بين الوان الطيف اليساري، فبعض هذه القوى لم يدفع اعضاؤه للإنخراط في التجربة وبقي متفرجا، وبعض من انخرط من الأحزاب كان بموقف خاص وقناعة ذاتية، وليس ضمن خطة وسياسة الحزب المتبعة، وهذا ما أقرب به أحد قيادات اليسار البارزين (وفي معرض نقاش الاستحقاقات الاسنادية والداعمة التي ستقدمها الفصائل في معرض نقاش مطالب الحركة النسائية في قانون الأحوال الشخصية على ضوء تجربة البرلمان الصوري) الى التقدم فيما بعد بما يشبه الاعتراف بقصور تنظيمه الذي وقع اثناء الحملة التي نظمها "البرلمان الفلسطيني الصوري"، الذي تشكل بالتنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات المجتمعية، لإثارة الجدل حول تشريعات تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، وهو عبارة عن اجتماعات تثير حوارا ونقاشات على شكل برلمانات صورية توفر منبرا ديمقراطيا حرا تشارك فيه قطاعات من المجتمع من الرجال والنساء على المستويين الحكومي وغير الحكومي على امتداد المناطق الفلسطينية، لنقاش المقترحات المعدلة لقوانين تمس حقوق المرأة، بديلة للقوانين المعمول بها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المتعددة والمتقدمة والإحاقية والتمييزية، وذلك بهدف رفع التمييز والظلم القانوني الواقع على المرأة.

### ثالثا- هجر النخب النسائية للأطر:

تميزت الأطر النسائية الديمقراطية بقدرتها على استقطاب شرائح مثقفة من المجتمع، من شخصيات أكاديمية ومهنية متنورة، أتيحت لها فرص الحصول على التعليم العالي والتدريب والاطلاع على تجارب وخبرات عالمية، وامتلكت القدرة على اشتقاق الاستراتيجيات وطرح التصورات والبرامج العملية القادرة على التشغيل والاستقطاب، كما امتلكت الامكانية على التأثير في السياسات النسوية، ولا شك بأن كادرات اليسار النسوية تميزن بالديناميكية والوعي السياسي والحقوقي المتقدم، وتبأن مواقع متقدمة في أحزابهن وفي قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق النضال، ولعل تجربة الاسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية، سواء على صعيد العدد أو النوعية اللواتي أسسن المدارس النضالية والتثقيفية في المعتقلات،

في وقت مبكر من الاحتلال يعود الفضل فيها إلى حد بعيد، لمناضلات قوى اليسار الفلسطيني. إلا أن اليسار الفلسطيني الذي استقطب هذه الكوادر النوعية، هو ذاته الذي ساهم في تطقيشها ودفعتها لخيارات أخرى خارجة، حيث اقدمت اعداد واسعة من هذه الكادرات على ترك الحزب السياسي لأسباب متنوعة، منهن من هجر الحزب إلى منظمات المجتمع المدني بحثا عن تجربة أكثر حرية ورحابة من محددات وقيود الاحزاب ذات الاعتبار الفئوية. . ومنهن من رحل عن الحزب إلى المؤسسات الحكومية بحثا عن عمل يقدم من خلاله الخدمات الى كل الشعب، او للمساهمة بتجربة بناء مؤسسات الدولة المستقبلية ضمن مفهوم العمل على تطويرها من الداخل عبر الانخراط بوظائفها، وبعضهن أدار ظهره إلى كل التجربة دون أسف يجرون أذيال الخيبة، والبعض أيضا اختار الحلول الفردية والبحث عن الذات، وبالخلاصة فإن قيادات نسائية هامة ذات خبرة وتجربة هجرن أحزابهن لإعتبرات عامة وخاصة، يقف على رأسها الانشقاقات المتوالية التي عانت منها قوى اليسار وانعكست بشكل اوتوماتيكي على منظماتها النسائية، فلم يكن قدرها ان تنشق تبعا لإنشقاق الحزب على أثر خلافات ليس لها يد فيها، وليست خلافات الاطار النسائي، بل استخدمت الاطر في حسم الخلاف لتبعيتها التنظيمية، أو بسبب تسلط الحزب على الإطار النسائي واستخدامه في حسم الخلاف. . وغيرها من الاسباب والاشكالات الحزبية. . كل هذا أثر في زخم التجربة وبترها وقاد إلى ضعف القدرة على تجديد البنية والبرامج، لأن الأزمات العاصفة ما كان لها إلا ان تؤدي الى خلق حالة من الشلل أو المرواحة التنظيمية والبرامجية، والى التشطي والتفتت.

#### رابعاً- عدم استخلاص الدروس والاعتراف بالمسؤولية:

بالتأكيد أن الاطر النسائية الديمقراطية تعي أزمته وتفوقها، لكن الاقرار بالضعف ومحدودية الدور شيء. . والوقوف أمام مراجعة التجربة وقراءتها انطلاقاً من الاعتراف بالاطار النسائية لاسخلاص الدروس والعبر شيء آخر. أفليس اليسار هو الذي يكرر مقولة " ان الاحداث جاءت لتثبت صحة خطنا وسياساتنا. . ؟ " إن المنهج الذي تعالج الاطر به أزمته، تنطلق من تحميل المسؤولية للغير ولا تقف أمام التجربة الذاتية كشرط مبدئي لمعالجة الخلل، فتارة نجد ان سبب الاشكال يعود للانقسام السياسي الناشء بعد "أوسلو"، وفي أحيان أخرى يكون السبب الانشقاقات التي يقف خلفها الانحراف السياسي والتخريب المصدر من القوى الأخرى المنافسة، وأحيانا يعود لإحباط الشارع أو لنقص التمويل والموازنات الجافة، او بسبب المدد الاصولي وتراجع ثقافة التحرر والمساواة والإفتاح، دون البحث عن العامل الذاتي لأسباب التراجع، وللمنهج الذي تدار به الاطر وكيفية التعاطي مع الواقع الذي ينطلق من اشكاليات الوضع الذاتي ومسؤوليته الواضحة، والبحث عن إمكانية ووسائل كبح مسلسل ترك وهجرة الكادرات النسائية وعدم القدرة على تعويضها وإعادة البناء.

#### خامساً- استبدال التجربة الجماهيرية بتجربة الجمعيات:

اهتمت الاطر النسائية والرئيسية منها على وجه الخصوص بتثقيف عضواتها، وزودتهن بمعارف متنوعة من اسس العمل وطرائقه، واثاحت لهن فرص التدريب والتعليم الاكاديمي، مما كان له الفضل بتجانس الفكر والمعتقد وحقق الانسجام ووحدة الإرادة والعمل، هذا النهج لم يستمر العمل به، فقد تغيرت بيئة العمل

وظروفه وكان لا بد للجميع أن يتواءم مع الظروف الجديدة وإجراء المقاربات اللازمة، وعليه فقد وافق عدد من الأطر على تصويب اوضاعها القانونية مع قانون الجمعيات والمنظمات الاهلية، فيما حولت بعض الاطر منظماتها الى جمعيات لتسهيل تمويلها، وللمنافسة بدأت تستعين وتوظف كادرات من ذوات الكفاءة المهنية والتقنية وفق الاحتياجات الجديدة (مهارات اعداد المشاريع والعلاقة مع الممولين) واستبدلت مهام التثقيف التنظيمي والبرنامجي، بمهام إكساب الكادر المعرفة التخصصية المتلائمة مع ادارة المشاريع الممولة، واعتقد بموضوعة أن التدوير الذي أحدثته الاطر في فهمها وطريقة عملها له ما يبرره، فحالة المراوحة تستدعي ان يتم إحداث تغيير على المهام والآليات في خدمة الهدف الأساس المتمثل بتجديد الذات وإعادة البناء، وإحداث اختراقات جماهيرية تساعد في استنهاض المنظمة وترميم البنية، إلا أن التجديد وعلى الرغم من صوابيته كاتجاه تجديدي إضافي، أصبح الاتجاه الأساس وساهم في تبهيت هوية الاطار كمنظمة جماهيرية ذات هوية ديمقراطية، انتشرت وامتدت على هذا الأساس اضافة الى انه أضاع سماتها المميزة، لان عملية التحول إلى جمعيات متخصصة بمحاور خاصة تقدم خدمة معينة سواء اكانت تعليمية أو تنمية أو حقوقية، مسّت وحدة الاطار البرنامجية والتنظيمية، وجعل كل منطقة تستقل بتجربتها الخاصة عمليا بغض النظر عن مسمياتها، وربطت المنتسبات أو المستفيدات من الخدمة مؤقتا بالنساء اللواتي يقدمن الخدمة او يشرفن على تنفيذ المشروع وليس بالأطار، خاصة في ظل غياب التثقيف الذي هو أساس صلابة الاطار وهويته وتمايزه، أصبحت القاعدة المستقطبة على اساس المشروع الى قاعدة مفترضة تتأثر بالخطاب الأقوى المحيط الصادر عن القوى الاصولية والتقليدية، وما زاد الطين بلة أن خطاب الأطر الديمقراطية الذي أصابها أيضا رهاب القوى الاصولية انخفض صوته ووتيرته .

## وحدة الاطر الديمقراطية

ماذا ينبغي على الأطر أن تفعل على الرغم من أن أحدا لا يمتلك الحقيقة وحده، فاني وانطلاقا من القاعدة الفقهية القائلة بأن " للمجتهد أجر إن أخطأ " وافتراضي بأن اليسار لا يكفر منتقديه والحريصين عليه أقول ما يلي: تكاثرت الدعوات مؤخرا المطالبة بوحدة قوى اليسار من مريديه والحريصين عليه وعلى بقائه كأحد المكونات الفكرية للمجتمع الفلسطيني، على الرغم من التباينات السياسية المعروفة فيما بينها، الكفيلة ببقاء الفرقة، ولكن ناقوس الخطر المدوي في الانتخابات الاخيرة أعطى الانذار اللازم لأن يهب الحريصين على التعددية برفع أصواتهم، بأن لا تبقى الثنائية الاستقطابية قدر محتوم وممر إجباري لا ثالث له، وشق طريق ثالث أمام من يريد لهذا التيار الاستمرار بلعب دوره التاريخي .

على صعيد الاطر النسائية الديمقراطية، لم يتحرك أحدا وراء مطلب وحدتها لا من داخل التيار ولا من خارجه، هل لأن لا أحد يبالي بهذا الهدف؟ أم لأن التوحيد يحصل او توماتيكيا بين الأبناء فور توحد الآباء؟ لا شك ان الصعوبات والتعقيدات أقل على صعيد وحدة الأطر النسائية الديمقراطية لأن برامجها بجوهرها متطابقة وأهدافها واحدة، وما يحول دون التوحيد هو ارتهان الإطار لموقف الحزب، الذي لم يجر محاولات

تذكر لإنجاز التوحيد بدءاً من وحدة المنظمة الجماهيرية ، على الرغم من أن عملية التوحيد ستكون أكثر سلاسة إذا ما انطلقت من الاطار الجماهيري أولاً ومنطلقاتها البرنامجية ثانياً، مع تجنب الوقوف أمام الهجوم لكل إطار كعقبة تبرز دائماً أمام الحوارات الشبيهة في كل المحطات المعروفة، فقد شهدناها لدى نقاش القطب الديمقراطي، أو في تشكيل التيار الديمقراطي أو التجمع الديمقراطي، إن التباينات في الهجوم ما بين اطار نسوي وآخر على الرغم من وجودها إلا انها بسيطة ولا تستحق ان تعطل او تخرب الجهد قياساً بالهدف والمنفعة المتحققة للجميع .

### قوائم مرشحات الاطر الديمقراطية :

عقبات إنجاز وحدة الاطر النسائية ذات التوجه الديمقراطي واقعية مهما كانت دوافعها والقناعة بها سواء كانت حزبية أو بسبب خلافات بين الاطر ذاتها، ولكن حاجة الوصول إلى مقارنة ما بين هذه القوى تعيد الامل وتثير الحوافز تستحق التفكير بكل السبل والمنافذ، فالوقت يلتهم الجميع ولا ينتظر . . وفي ضوء الانتخابات المنتظرة على الأبواب في المرحلتين الثانية والثالثة المتعلقة بانتخاب الهيئات المحلية المتبقية لاستكمالها بشكلها النهائي وعددها يتجاوز الثلاثمائة وثمانون هيئة في عموم الضفة والقطاع، ومن بينها انتخاب بلديات المدن جميعها، فإن مهمة التوصل الى الإتفاق على مرشحات عن الاطر الديمقراطية مجتمعة وتقديمهن باسم كل هذه الاطر للانتخابات المحلية، عبر آلية ممكنة لاختيار من يمتلكن الفرصة للفوز بغض النظر عن مسمى إطارها، هو الطريق الاسلم في هذه اللحظة والذي يساعد في حوارات بناءة باتجاه الوحدة، أما الاستمرار بذات النهج المستخدم في انتخابات المرحلتين الأوائل . . فلن يحصد سوى الهوان . . .

### خطاب واضح للأطر الديمقراطية :

على الاطر الديمقراطية أن تتمسك بحقوق المرأة الكاملة بالمساواة دون مواربة او مجاملة على حساب الحق، والاقلاع عن اللغة الوسطية المتغيرة والمتردة ولنا في وثيقة الاستقلال خير مرجعية كرست المساواة التامة، وهي النقطة التي يجب أن تلتقي عليها الإرادات، ودون الهروب أيضاً من مواجهة الاستحقاق الخاص "بالدستور"، حيث يلمس تراجعاً وانخفاضاً لسقف حقوق المرأة في مقتضياته.

ينبغي التمسك بالموقف والرؤية آنفة الذكر في مرجعيات الدستور ونصوصه كي لا تمس مكتسبات وثيقة الاستقلال، فمن على قاعدة الدستور تشتق جميع القوانين، فالأساس في التشكيلات النسائية تنبع من قضية الحق بالمساواة والكرامة الانسانية، وللدفاع عن حقوق المرأة ومصالحها وهمومها المعيشية وعدم السماح بان تكون اداة مساومة سياسية بين الاحزاب، فالاطر ليست الحديقة الخلفية للاحزاب . . وهي ليست درجة تمهيدية لاكتساب العضوية الحزبية كهدف منشود، انما لتحقيق المصلحة الوطنية والنسوية، ومصصلحة الحزب السياسي تتحقق بالعمل السياسي المباشر وغير المباشر، وفي النهاية فكل عمل عام هو عمل سياسي . .



\* لم تطور تنظيمات اليسار تاريخياً علاقاتها مع الإطار الجماهيري الخارجي، عبر التنظيمات الجماهيرية من منظمات نقابية واجتماعية ومهنية، لتطوير انخراط منظماتها في تطوير العمل المطلبي والنقابي، وبما يعزز حضورها وفعاليتها وقيادتها للمنظمات الجماهيرية، ولم تدفع كوادرها النسائية الى العمل في المنظمات الجماهيرية المتنوعة باستثناء زجهن في الاتحاد العام للمرأة دون وضع أهداف أخرى في الانخراط في تجارب نسوية أخرى هامة وفاعلة ذات تخصصات متنوعة مما أبعدها عن قطاعات وشرائح نسائية هامة، مما يستدعي التوقف أمام جدوى وأهمية الانخراط في المنظمات النسائية المتعددة التخصصات، لتلبية وتعويض خلل الانتشار القطاعي في أوساط النساء .

\* أن تدفع الاطر النسائية أحزابها إلى تبني مواقف اجتماعية واضحة إزاء قضايا حقوق المرأة، وعلى الرغم من التطور الحاصل في الموقف العملي لهذه الاحزاب في الفترة الاخيرة لدى نقاش الكوتا في قوانين الانتخابات، قياساً بالموقف المتردد في الفترة التي شهدت المواجهة الأصولية والرجعية مع " البرلمان الفلسطيني الصوري "، أو الموقف المتفرج على الزوبعة التي أثيرت لدى طرح قانون العقوبات، أو الموقف الملتبس في القرى إزاء ترشح النساء للإنتخابات المحلية، أن تنزل إلى قواعدها في الحوار والتنقيف حول حقوق المرأة ومساواتها، حيث يلاحظ ضعف في العلاقة بين القاعدة الحزبية للأحزاب اليسارية بالموقف المعلن لقياداتهم بهذه القضية، فموقف قواعد القوى الديمقراطية هي مواقف عفوية متأثرة بمواقف القوى الأقوى في الساحة، وهنا تكمن المشكلة وأحد الأسباب التي تقف خلف تراجع قيم العدالة والكرامة والمساواة للمرأة، وأحد الأسباب التي أدت الى تراجع قيم الإنفتاح والتقدم والسير باتجاه العصرية والتقدم والحداثة، فقواعد أحزاب اليسار التي لها تماس مباشر مع الجمهور والتي كان يتوقع منها الدفاع عن قيم العدالة الاجتماعية باعتبارها الأكثر تنورا، تقف حائرة وسلبية لأن القضية غير محسومة بالنسبة لها داخل تنظيمها ولم يطرقها بابها الفصيل ولم يتطرق لها ومتروكة للقناعة الشخصية للأفراد .

إن قضية المرأة وتقدمها ومساواتها التامة بحاجة الى مناخ عام مهتم بإرساء نظام ديمقراطي، تأخذ به المرأة مكانها الطبيعي فيه كمواطنة، فقضية المرأة تتأثر بالجو الثقافي العام وبمدى التبنى الجمعي لقيم الحداثة والحرية والكرامة الإنسانية، وقد اثر ضعف الاتجاه الديمقراطي بانحدار الثقافة العامة للمجتمع، لانه لم يدافع عن مشروعه التنويري، ولم يقيم بأي رد فعل هام لردع العابثين الذين يريدون قسراً أن يصبغوا المجتمع بهوية فكرية خاصة بهم، وعطلوا كل ما من شأنه استنهاض المشروع الثقافي الفلسطيني وحمانيته، وما قامت به بلدية قلقيلية بمنع إعطاء الملعب البلدي لإقامة حفل مهرجان فلسطين الثقافي الدولي، وتخريب ذات الفعلية في نابلس . . لقضية تستحق التأمل بكيفية تعامل الاتجاه الديمقراطي وفي مقدمته الفصائل الديمقراطية في المحافظتين مع الانتهاكات المشار لها التي توحدت بالصمت، فلم تنبس ببنت شفه تلك الفصائل في نابلس وقلقيلية ولم تبد رأيها فيما حصل بجوارها وفي محيط مشاركتها المسؤولية السياسية والاجتماعية، وانكلت على موقف مؤسسات المجتمع المدني في رام الله، الأمر الذي يؤكد أن عجز الفصائل الديمقراطية هو أحد الأسباب التي تقف خلف تراجع ثقافة احترام التعددية . .

---

\* المرأة في قيادة الأحزاب: على الرغم من أن الفصائل الديمقراطية كانت سباقة إلى تمثيل المرأة في هيئاتها القيادية، وكانت هذه السياسة مصدر فخر واعتزاز لكل من الفصيل والمرأة، إلا أن هذا التمثيل لم يكن سلوكاً أصيلاً لدى الجميع، بل عبّر عن اجراءات إدارية مفصولة عن التخطيط المسبق للتأهيل القيادي، مما جعل سياسة المشاركة في الهيئات القيادية للحزب غير ثابتة وشكلية.

إن تمثيل الكوادر النسائية وعلى الرغم من فائدته المتحققة على صعيد المشاركة السياسية، وعلى صعيد دمج المرأة في المسؤوليات المتنوعة للحزب، إلا أنه إذا تم بمعزل عن التأهيل القيادي والانخراط بالمسؤولية سيجعل من النساء في القيادة الحزبية مستمعات، لذلك فإن الخطوات التي اتخذتها بعض هذه الأحزاب كاستخدام الكوتا كآلية لفرز الكوادر في حزب الشعب الفلسطيني في مؤتمره الأخير، أو التوجيه القيادي بانتخاب كل المرشحات لعضوية الهيئات القيادية الذي اعتمده الجبهة الشعبية في مؤتمرها الأخير، أو ترك الأمور لإرادة التنظيم لانتخاب المرأة للقيادة باعتبار وجود وعي وقرار بأهمية مشاركتها وفقاً لوظائف محددة دون تدابير كما تعتمد الجبهة الديمقراطية. كل هذه الاجراءات والتدابير هامة وإيجابية لفرز المرأة في الأحزاب للقيادة، إلا أن وجود خط ومنهج وسياسة معروفة متبعة لتمثيل المرأة على الصعيد القيادي لا يحمي وجودها فقط وإنما يعبر عن ثقافة تحترم وتحمي التوجه وتراقب تنفيذه، وخاصة في ظل الوضع الثقافي القاعدي الشعبي في الأحزاب اليسارية التي لا تختلف بالممارسة العملية عن ممارسات التيار التقليدي .

أما الوجه الآخر لعضوية المرأة في قيادة الحزب السياسي، فهو يرسم المرأة ذاتها، بأن تعمل بإيجابية اتجاه نفسها وعضويتها، بأن تكسب موقعها الصلاحيات والقوة اللازمين، لكي لا يصبح الوجود القيادي للمرأة غاية مقصودة للتسجيل الرقمي التفاضري التنافسي بمعزل عن وظيفته، بل ليخدم مهام الموقع القيادي والقضية النسوية عن طريق التعامل معه بالجدية الكافية، والعمل على اكتساب المعرفة والدراية الضروريين للمنصب .

# التيار الديمقراطي.. واستحقاقات المرحلة المقبلة!!

\* هاني حبيب

قبل أسابيع قليلة خرجت السلطة الوطنية الفلسطينية بدعوة مختلف فصائل العمل الوطني، للانضمام إلى الحكومة للمشاركة في القرار السياسي الفلسطيني، وذلك تمهيداً لوضع خطة وطنية فلسطينية لمواجهة استحقاقات عملية الإخلاء تنفيذاً لخطة شارون أحادية الجانب، وللإعداد للانتخابات التشريعية المقبلة. رحبت الفصائل الفلسطينية اليسارية، منها على وجه الخصوص، بالدعوة التي رفضتها كل من حركتي (حماس) و(الجهاد). وكررت السلطة دعوتها مراراً، وتكررت المواقف المشار إليها، وهكذا لم تتم عملية المشاركة.

وهنا نتوقف قليلاً لنشير إلى مغزى ذلك. فالسلطة في الواقع توجهت إلى حركة (حماس) تحديداً من أجل المشاركة في السلطة، ولم يكن يعنيه بأي شكل الفصائل الأخرى لسببين، الأول، أن بعض الفصائل ذات المسحة اليسارية مشاركة بالفعل في حكومات السلطة منذ إنشائها وحتى اليوم، أما الأحزاب والقوى الديمقراطية الأخرى، كالجبهتين الشعبية والديموقراطية، فلا حرج لدى السلطة إن تظل في المعارضة التي ستضعف كثيراً إذا ما دخلت (حماس) في الحكومة، وإذا ما كان لكل ذلك من مغزى، فإن السلطة تتوجه تحديداً إلى حركة (حماس)؛ وتستثني ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً التيار الثالث، أو التيار الوطني، فمسألة المصطلح هنا تحتاج إلى دراسة منفصلة، وهذا يعني بقول مباشر أن السلطة صرفت النظر عن دعوتها المشار إليها بعد ما تبين لها أن دعوتها حركة (حماس) للانضمام للحكومة مرفوضة.

تعكس هذه الإشارة السريعة إلى طبيعة حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية، والتي تشهد تغيرات حادة في الخريطة السياسية للقوى والفصائل في ساحة معقدة، كما تعكس موازين القوى التي تجعل هذه الخريطة منغمسة بين تيارين، الوطني العام من ناحية تمثله حركة (فتح)؛ والإسلامي الديني، الذي تمثله بشكل أساسي حركة (حماس)؛ وما بينهما من شرائح مقاتلية تتوزع حيناً بينهما فصائلية التيارين الرئيسيين، وأحياناً أخرى، تحاول أن تجد لها مكاناً مستقلاً، ولكن دون نجاح يذكر.

هذا الاستقطاب الحاد لم يكن وليد نتائج الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فحركة (فتح) كانت تشكل أحد قطبي المعادلة في الساحة الفلسطينية إبان مرحلة "الثورة المسلحة" مقابل استقطاب التيارات اليسارية، القطب الأول حركة (فتح) استمد قوته الأساسية باعتبارها السبّاقة إلى طرح مشروع وطني مقاوم، وما لبث أن تلقى دعماً كبيراً مادياً ومعنوياً، فلسطينياً وعربياً، وحتى دولياً، إبان انقسام العالم إلى معسكرين في فترة الحرب الباردة، وتمكن هذا القطب في حشد طاقات بشرية هائلة نتيجة تمثله لتيارات وطنية مختلفة، من الأخوان المسلمين، والشيعيين الذين لم ينضموا إلى أحزاب اليسار، وكان يشكل هذا التيار القطب العنوان الأساسي لحركة المقاومة التي تقود الكفاح المسلح. وبعد أن تمكنت هذه الحركة من قيادة منظمة التحرير، وظفت إمكانيات هذه الأخيرة، المادية منها على وجه الخصوص لزيادة حجمها وتوسع امتداداتها الإقليمية والدولية، وأنشأت المؤسسات التي كانت تتوزع بين الحركة ومنظمة التحرير، وباعتبارها الحزب القائد، فإن منظمة التحرير "كنظام سياسي" كانت تقاد من قبله، كأى نظام في العالم الثالث حيث تماهت العلاقة بين المنظمة والحركة لصالح هذه الأخيرة.

أما القطب الثاني فقد تمثل بالحركة اليسارية الذي استمد قوته من نضجه السياسي ونبذه أيديولوجياً. كانت هذه الحركة في ذلك الوقت تعتمد على النخب القيادية المثقفة والملتحقة بالحركة الشيوعية واليسارية العالمية التي كانت بدورها أحد قطبي المعادلة الدولية أثناء الحرب الباردة، وتلقى هذا القطب الدعم والتأييد وفتحت للمنتسبين إليه الجامعات، ومن ثم إعداد كوادره وقياداته من خلال آلية دورات سياسية وعلمية وعسكرية، كما نجح هذا القطب في التأثير على مجمل الحركة السياسية الفلسطينية من خلال دوره داخل أطر منظمة التحرير، ومشاركته بفاعليه في الكفاح المسلح.

### حماس كقوة منافسة

إلا أن الصورة اختلفت مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، بعد ظهور حركة (حماس) كقوة لها دورها وتأثيرها، رغم، ربما بسبب عزوفها في المشاركة في القيادة الموحدة للانتفاضة التي شكلها القطبين الرئيسيين حتى تلك اللحظة، (فتح) والتيارات اليسارية والديموقراطية. تلقت حركة (حماس) الدعم والتأييد، بخاصة المادي من قبل دول الخليج العربي مستفيدة من تراجع المشروع القومي العربي، وبداية مددني سلفي في عموم المنطقة، ما فتح أمام الحركة المجال أمام إقامة العديد من المؤسسات التي تقدم خدمات للجمهور، ظلت منظمة

التحرير، عاجزة عن تقديمها. والأبرز في هذا المجال إقدام حركة (حماس) على تشييد المزيد من المساجد ونشرها في كل مكان، وبخاصة في قطاع غزة، هذه المساجد التي كانت عبارة عن مكاتب تنظيمية وتأهيلية لكيواد الحركة، والتي لعبت فيما بعد دوراً رئيساً في تعزيز ومضاعفة تأثير الحركة على الشارع الفلسطيني.

بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، نجحت حركة (فتح) في احتواء بعض من التيار الديموقراطي اليساري كحزب الشعب وحركة فدا وجبهة النضال الشعبي، فيما ظلت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في المعارضة إلى أن جاءت الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦، والتي خاضتها (فتح) والمنظمات المنضوية تحت إبطها، في حين لم تشارك حركة (حماس) والتيار اليساري الديموقراطي فيها إلا بشكل غير مباشر.

وبينما كانت تتزايد قوة حركة (حماس) وتأثيرها الواسع في الشارع مستفيدة من الإمكانيات الهائلة التي وظفتها بطرق ناجحة لخدمة مشروعها السياسي، فإن القطب الوطني الأساسي، حركة (فتح) غدت من حيث لا تدري، حركة (حماس) بمزيد من عناصر القوة نتيجة لاستشراء الفساد وتفاقم الأزمات الداخلية، والإجراءات القمعية التي لجأت لها السلطة في محاولة منها للجم أي شكل من أشكال المعارضة مما زاد في التعاطف الشعبي مع حركة (حماس)؛ بينما ظلت الأحزاب اليسارية المعارضة غير قادرة على إيجاد طريق لها في المعادلة التي باتت تتضح في عملية استقطاب شديدة بين الحركتين، (فتح) و(حماس).

وجاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، لتعمق من هذا الاستقطاب. وسرعان ما رأينا حركة (حماس) تحول الانتفاضة الشعبية إلى جهاد مسلح، اضطرت معه حركة (فتح) والفصائل الأخرى إلى مجاراتها بممارسة نفس التكتيك، وباتت حركة (فتح) تلتحق بالسياسات التي ترسمها حركة (حماس) خوفاً من أن تفقد الأولى رصيدها الشعبي، مع أن حركة (حماس) كانت أكثر استعداداً لتلبية شروط التصعيد العسكري في مواجهة الاحتلال، بخاصة من خلال العمليات التفجيرية في إسرائيل، وسجلت لنفسها عمادة رغم التحاق الآخرين بها، حيث تشكلت أجنحة عسكرية جديدة انبثقت من الفصائل المتعددة دون أن تتمكن هذه الأجنحة الملتحقة بأسلوب حركة (حماس) من تسجيل أي ميزة نوعية.

وهنا حدث الفرز الأكبر الذي لم يكن وليد الانتفاضة الثانية بقدر ما كان نتيجة لتراكمات مستمرة. لكن الانتفاضة الثانية هي التي أفرزت الاستقطاب الثنائي الحالي بشكله الأوضح والأدق، فالسلطة هي (فتح) والمعارضة هي (حماس)؛ أما التنظيمات الأخرى في التيار الديموقراطي المعارض فلم تنجح في التقاط لحظات عديدة لتميز دورها السياسي الاجتماعي، وأنشدت إلى أولويات حركة (حماس) ومشروعها وبحجة معارضة السلطة لم تنتبه هذه الفصائل إلى ضرورة أن تتوجه إلى فضح مساوئ السلطة وفساد رجالاتها إلا بحالات محدودة، وكانت أولويات هذه الفصائل تتقاطع مع أولويات حركة (حماس) التي تمتلك رؤية واضحة بينما المنظمات اليسارية المعارضة بحثت عن دور لها من خلال الالتحاق بحركة (حماس) وفي أحيان كثيرة، كان

الخطاب السياسي الإعلامي لهذه الفصائل منقولاً عن خطاب ورؤية حركة (حماس) وبينما كنا نعتقد أنه كان بإمكان فصائل العمل الديمقراطي، أن تتميز بخطاب ودور مختلف، من خلال مواجهة فساد السلطة من جهة، والتصدي للخطاب السلفي، وبخاصة على الصعيد الاجتماعي لحركة (حماس) من جهة ثانية. إلا أن هذه الفصائل حاولت أن تحتل لها دوراً بارزاً في الخريطة من خلال العمل العسكري الذي لم تنجح فيه بالقدر الذي نجحت فيه حركتنا (حماس) و(فتح).

## تراجع دور (م.ت.ف)

ويتوازي تراجع التيار اليساري الديمقراطي، مع ما ألحقته السلطة وحركة (فتح) من تراجع لدور منظمة التحرير الفلسطينية، وتهميش فعاليتها وتأثيرها على القرار الوطني الفلسطيني، مما أفقد هذه الفصائل، التي تشكل بهذا التيار حاضنة كان يمكن لها أن تنطلق منها، لأخذ دور مميز ومؤثر في الخارطة السياسية الداخلية الفلسطينية، لكن الدور الباهت، والمصادر من قبل (فتح) والسلطة لمنظمة التحرير، أفقد هذا التيار، إلى جانب عناصر وعوامل أخرى، الدور الذي كان لها أثناء فترة الكفاح المسلح.

وكان يمكن أن تشكل الانتخابات الرئاسية والمحلية فرصة نادرة لكي تعيد هذه الفصائل تشكيل التيار الثالث، باعتباره قطباً رئيسياً في المعادلة، لكن هذه الفصائل أخفقت في أن تنأى عن المزايدات والمساومات، وظلت بشكل عام منقسمة فيما بينها، وحاولت الجبهة الشعبية، من خلال تأييد ودعم الدكتور مصطفى البرغوثي في انتخابات الرئاسة، أن تسجل بداية لتوحيد هذا التيار، إلا أن التجربة تعثرت في الانتخابات المحلية، وأثبتت هذه الفصائل عجزها عن معالجة أسباب ضعفها وهزائها، وربما تلاشيها إذا لم تتدارك انقسامها وفئوتها القاتلة.

وإذا كنا نتحدث عن التيار الديمقراطي فإننا في الواقع لا نتجاهل فئة لها وزنها وفعاليتها في مكوناته، خارج إطار الفصائل، ونقصد هنا فئة المستقلين، "والمنبوذين" والمطرودين والهاربين من هذه الفصائل، لكنهم مازالوا يتمسكون بالقيم السياسية والاجتماعية لمفاهيم اليسار والديمقراطية، هذه الفئة لم تجد لها موقع قدم لا في هذه الفصائل ولا تمكنت من تشكيل تيار خاص بها، لكن يسجل له الحرص على إعادة إحياء هذا التيار ومبادراتها لتقديم العديد من الأفكار والوثائق في محاولة منها لجمع شمل مفردات هذا التيار دون نجاح يذكر حتى الآن.

## بيضة القبان

ولكن . . . . ومع تحديد موعد نهائي للمرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية في أيلول (سبتمبر) من هذا العام وموعد نهائي لانتخابات المجلس التشريعي في كانون ثاني (يناير) من العام القادم فإن أمام مفردات هذا التيار

فرصة ذهبية لكي يشكل عبر صناديق الاقتراع بيضة القبان بين القطبين الرئيسيين بحيث يشكل قطباً ثالثاً رئيساً بحيث لا يتمكن أي قطب من القطبين التقليديين أن يشكل أغلبية برلمانية بدون الاستعانة بالتحالف مع هذا القطب الذي يمكن أن يشكل محور العملية السياسية الداخلية والخارجية للنظام السياسي الفلسطيني، سواء داخل الحكومة أو في ظل المعارضة. إن نجاح هذا القطب في تشكيل ذاته، إذا تمكن في التغلب على الأزمات العديدة التي تعصف بمفرداته، كفيل بأن ينتقل من حالة التبعية الراهنة إلى أحد القطبين، إلى قوة جذب رئيسة لفئات مختلفة من المجتمع الفلسطيني خاصة تلك التي وجدت نفسها مضطرة للانقياد بين خيارين لا ينسجم مع أي منهما.

كما أن وجود مثل هذا القطب كمعادل موضوعي في الساحة الفلسطينية، سيكون له كبير الأثر في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية حقيقية، من خلال تعاضده مع مستويات طرفي المعادلة في اليمين التقليدي... واليمين الديني "الإسلام السياسي". ولعل في ذلك خدمة للمصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، إذ يخشى من أن تظل منظمة التحرير على ما هي عليه مع تحسينات تجميلية لا قيمة لها، إذا ما ظلت حركة (فتح) تسيطر على العمل السياسي الفلسطيني، وبالمقابل، فإن تزايد نفوذ الإسلام السياسي سيحول المنظمة لخدمة أيديولوجية التيار الديني بكل مفاهيمه السياسية والاجتماعية.

## مراجعة تقييمية

إلا أن الوصول إلى أن تتحول مفردات التيار الديمقراطي إلى فعل موحد، يتطلب أولاً وقبل كل شيء مراجعة نقدية للتجربة السابقة، واستخلاص العبر والدروس، وفي هذا المجال، يمكن تسجيل ملاحظة بالغة الأهمية من وجهة نظرنا إذ أن هذا التيار، كان من خلال فصائله الأساسية وشخصياته الاعتبارية، يمد الساحة الفلسطينية على مدار عقود الثورة الفلسطينية بالأفكار والدراسات والأبحاث ذات الطبيعة النظرية والفكرية، غير أننا لا نلاحظ مثل هذا الجهد منذ سنوات. ويمكن القول أن هناك غياباً كبيراً للأفكار والمفكرين، وكأنما هؤلاء استسلموا للمقولة الشعرية "السيف أصدق إنباءً من الكتب... في حده الحد بين الجد واللعب"؛ وذلك نظراً لتطورات الوضع الفلسطيني، وتغيير قصري للأولويات في نفس الوقت الذي لا يعلو فيه أي حدث على الرصاص والمتفجرات تغيب العقول عن التفكير وتصبح في أفضل الأحوال مجرد شاهد على ما يحدث مع انتقادات خجولة لا يكاد يسمعها أحد أو يهتم بها الجمهور، لأن قعقة السلاح، تجلب جلبه أعلى تستحوذ على تصفيق الجمهور الذي دائماً، يدفع ثمن تسيد ثقافة "المقنعين" و"تغول" الفصائل التي تصدر العقل كونها لا تملك إلا السلاح والمفرقات.

عملية التقييم تستلزم بالضرورة الإقدام على عملية "تقويم" إحدى أهم معالمها الالتزام بأسس الديمقراطية الداخلية لكل فصيل من جهة، وفي عموم العلاقات التحالفية بين مختلف فصائل هذا التيار، من جهة ثانية. وهذا يعني الانصراف عن مبادئ الديمقراطية المركزية "المورثة" عن الإيديولوجية الشيوعية وتشجيع المبادرات

الفردية والجماعية، وعدم صد محاولات مجموعات عن تشكيل منابر مستقلة.

ولعل العودة إلى بعض المشاريع والوثائق والمبادرات التي طرحت من مختلف مفردات هذا التيار تمكن من إعادة صياغة وثيقة جديدة تأخذ بالاعتبار القواسم المشتركة مع استمرار النقاش حول القضايا الخلافية التي لا يمكن لها أن تعيق تشكيل هذا الائتلاف بما يعني تعددية ديمقراطية مع وحدة في التوجه والهدف.

ولأن إحدى المشكلات الأساسية التي وقفت في وجهه المحاولات الحثيثة نحو تشكيل هذا الائتلاف كانت مبالغة كل طرف في مستوى قوته ومدى جماهيريته والادعاء بإحجام تنظيمية لا تتفق مع الواقع ولا مع رؤية الأطراف الأخرى المشاركة في الائتلاف المنتظر، لهذا، سبق وأن طرحت في ساحة العمل الديمقراطي الوطني، طريقة مثلى لتحديد هذه الحجوم، ونقصد بذلك اللجوء إلى الانتخابات التمهيدية باعتبارها الأداة الأمثل في ظل عدم توفر أدوات أخرى لقياس مدى تأثير ونفوذ أي فصيل وأي شخصية ديمقراطية مستقلة أو على الأقل يمكن اعتماد هذه الطريقة عندما لا تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق بسبب الخلاف حول الأحجام.

وباعتقادنا أن لهذه الطريقة فائدة إضافية، إذ تظهر للجمهور أنه مشارك في الاختيار الأولي، وتدفع للتأكيد على ديمقراطية هذا القطب، التيار الثالث، بشكل حقيقي، خلافاً لما جرت عليه العادة في الفصائل والقوى المختلفة، ونقصد أسلوب التعيين في المراكز العليا والمراتب القيادية، بصرف النظر عن القدرات والكفاءات المطلوبة للتمثيل البرلماني التي تختلف بطبيعة الحال عن الكفاءات المطلوبة للعمل التنظيمي. كما أن اعتماد هذه الطريقة ستزيد في ثقة الجمهور والتفافه حول هذا التيار، إضافة أن شرائح أخرى من تلك المنضوية تحت لواء التيار المركزي، قد تجد نفسها أكثر اقتراباً مع التيار الجديد والقطب الديمقراطي العريض.

ولعل التخندق التنظيمي حول الفصيل، والرؤية الخاطئة للائتلاف الديمقراطي يشكل أحد المعوقات الأساسية، إذ أن كل فصيل يريد أن يستخدم الائتلاف كأداة من أدواته من خلال السيطرة على مكوناته والعكس أيضاً غير صحيح إلا بمقدار نسبي، إذ أن هذا الائتلاف ليس بديلاً عن الفصائل، ويجب أن لا يشكل تنظيمياً جديداً لكنه قد يسهل عملية التوحيد المتوخاة بين الفصائل المتقاربة أيديولوجياً وسياسياً وبالتالي تنظيمياً، لكن هذا الائتلاف لا يزاحم الفصائل، بل يسهل المزج بين الرؤية الفصائلية والرؤية اليسارية الديمقراطية بشكل عام.

إحدى المعوقات أمام تشكيل مثل هذا التيار ربما تتجلى في سيطرة القطبين المركزيين على الجمهور من خلال ارتباط المصالح، فمن المعروف أن القطب (الفتحاوي) الذي يسيطر على السلطة يستحوذ على مصالح أكثر من ١٣٠ ألف موظف، بينما نرى في الجانب الأخر، أن مؤسسات الحركة الإسلامية، ربما تربط مصالح أفراد وعائلات أكثر من العدد السابق فهناك إذن استقطاب على المستوى الجماهيري تلعب فيه ارتباط المصالح عاملاً جوهرياً، لكن ذلك كله لا يجب أن يشكل أي عامل من عوامل التردد في أن يبادر التيار الديمقراطي ببناء نفسه



---

مستفيداً من رؤية صحيحة وسليمة، خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى أنه يمكن لهذا التيار الاعتماد اعتماداً واضحاً على جزء من مكوناته الأساسية، وهي منظمات المجتمع المدني الذي يمكن أن تشكل عنصر إسناد حقيقي، تمد هذا التيار بالكفاءات والقدرات، التي كانت قد تسربت من فصائل العمل الوطني الديمقراطي أساساً، واستعادة هذه الإمكانيات للائتلاف الديمقراطي يمكن اعتباره أحد أهم المنجزات على صعيد إعادة بناء مكونات هذا التيار.

ونجاح مثل هذا الائتلاف في أن يصبح قطباً رئيسياً ثالثاً، سيسهم من دون شك في إعادة إحياء المؤسسات والاتحادات النقابية على أسس ديمقراطية صحيحة، وهو الأمر المفقود منذ سنوات طويلة، فالتشكيلات النقابية المتجددة معين لا ينضب في التأثير الجماهيري الواسع، إضافة إلى أنها تشكل إحدى أهم وأبرز مرتكزات العمل الشعبي. وسيستفيد الائتلاف الديمقراطي من القوانين الجديدة التي تحدد طريقة التمثيل النسبي في الانتخابات لزيادة حجمه وتأثيره في الخريطة النقابية غير أن التمثيل النسبي لن يكون مفيداً للفصائل إذا ظلت منقسمة على نفسها كما يحدث الآن، وقدرة هذه الفصائل على أن يكون لها دور مؤثر يدفعها إلى أن تتوحد في إطار أو ائتلاف يتعدى الانتخابات إلى ما هو أبعد، أي تشكل قطب مركزي أساسي يتمتع بالقوة والنفوذ والتأثير على المستوى السياسي والجماهيري. إن فصائل هذا التيار ما تزال محدودة التأثير والنفوذ الجماهيري وأي طريقة انتخابية بما فيها التمثيل النسبي، لن تكون كافية إلا في إبراز تأثيره المحدود الأمر الذي يفرض بالضرورة تشكيل ائتلاف وحدوي يمكن معه فقط الحصول على المكانة الملائمة لهذا الائتلاف ككل.

إننا أمام محطة أساسية هي الانتخابات المحلية والتشريعية، وما زال هناك متسع من الوقت يضيق يوماً بعد يوم، وهناك فرصة ذهبية نأمل أن لا تفوتها فصائل ومفردات العمل الوطني الديمقراطي لتشكيل التيار الثالث، أو التيار الديمقراطي، بصرف النظر عن الاسم أو المصطلح الذي يجب أيضاً أن لا يكون سبباً واهياً لخلاف مصطنع في حال عدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى مختلف هذه الفصائل بالتوحد الحقيقي نحو إعادة تشكيل هذا التيار الذي نتمنى أن يستعيد أنفاسه والانطلاق ليشكل ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي الفلسطيني الجديد!!

---

# اليسار وسوسيولوجيا الفشل

\* طلال أبو ركة

كثيرة هي الكتابات والمناقشات والحوارات حول اليسار، وحول أهمية تكتله و وحدته، وكذلك دراسة أسباب عجزه وفشله في مواضيع كثيرة، فكرياً وسياسياً، وبالتالي تخلفه عن حركة الأحداث والتأثير فيها وانفصاض الفئات الشعبية عنه.

من الأهمية بمكان، عند تناول موضوع اليسار أن لا يتم حصر اليسار بالحركة الشيوعية، وكأن اليسار واتجاهاته هي حكر على الشيوعيين وحركاتهم وتنظيماتهم. فمقياس اليمين واليسار ينطلق من الطرف التاريخي المعين، وفي حدود جغرافية معينة، لمجتمعات معينة، حيث طبيعة نمط الإنتاج السائد ومستوى التطور الاجتماعي والوعي السياسي للفئات الاجتماعية المختلفة، ومدى إدراكها لمصالحها الاقتصادية والطبقية، واستعدادها للنضال والتصادم من أجل هذه المصالح عبر أدواتها السياسية، من أحزاب وحركات تعبر عنها وعن تطلعاتها الاجتماعية والسياسية. لذلك كانت تيارات التقدم والمحافظة هي الإفرازات الطبيعية لحركة المجتمع في مسارها وتغيراتها. وضمن هذا السياق، فإن عملية الفرز وتجذير المواقف الفكرية والسياسية، ملازمة بنفس الوقت لتيارات التقدم في مسيرتها الكفاحية وصراعها مع ضدها الطبقي.

إن وقوف تيارات التقدم إلى جانب الحركة الاجتماعية وفئاتها الشعبية، وتبني همومها الوطنية والاجتماعية، يضعها إلى يسار هذه الحركة وبالضد من الحركة المحافظة اليمينية في محاولاتها للإبقاء على مصالحها، والاستئثار بمؤسسات الهيمنة السلطوية. إن التداخل الذي حصل بين التأثيرات الدينية والقومية في مواجهة الاحتلال، ساهم بشكل كبير في بروز الحركة القومية وتشكلها، إضافة إلى عامل الوعي الاجتماعي للطبقات المسحوقة بالدور الاستغلالي الذي يمارسه المستعمر ونهبه لثروات البلاد واستغلاله لكدر أبنائه، فأدركت هذه الحركة دورها الاجتماعي والسياسي عبر حاجات مجتمعاتنا العربية لها، ونهضت بالمهام القومية والوطنية، حيث برز مفكرون كبار وهيئات كثيرة وأطر وحركات، كان لها موقف وجهد تقدمي في قضايا الدفاع وتبني مصالح الفئات الشعبية المضطهدة، وبنفس الوقت استطاعت هذه الحركات أن تعبئ جماهير واسعة باتجاه الموقف من الاستعمار، وربطهم السياسي برفع الظلم عن الفئات المسحوقة، وبفضية التحرر من الظلم والاستعمار والاستغلال.

في مسيرة الكفاح الطويلة لهذه الحركات في مجتمعاتنا، وحتى في المجتمعات الأوربية، برزت الأجنحة المتجذرة على يسار هذه الحركات القومية والعمالية. إن ما شهدته التاريخ الحديث من اصطافات اجتماعية في الكثير من المجتمعات، خاصة تلك التي كانت فيها وتأثر التطور والتغير الاقتصادي واضحة وبارزة، أدت إلى صراع فكري وسياسي، وفي بعض هذه المجتمعات كان الصراع عنيفاً بين مواقف قوى الفعل الاجتماعي والسياسي، بين تيارات وقيم وموروث وأنماط اقتصادية تسعى لشق طريقها وتكريس فعلها في الحركة الاجتماعية.

أن اليسار واليمين موضوعتان متلازمان في حركة المجتمع، وكحركات فكرية وسياسية، فهما جزء من هذه الحركة الاقتصادية والسياسية، لذلك لا نستغرب عندما تبدأ الحركة الاجتماعية بالابتعاد عن يسارها السابق ولفظه، خاصة في المنعطفات التاريخية والسياسية الحادة، وذلك بحكم موقفه المتخلف، اليميني بمقياس الحركة الاجتماعية والسياسية، من تلبية وتبني المطالب الأساسية للفئات الشعبية الواسعة والمرتبطة بهما الوطني والاجتماعي.

إن هذا اللفظ الاجتماعي لذلك اليسار، يستدعي قوى فكرية وسياسية منسجمة وقادرة على استيعاب التطورات الناشئة، واتخاذ المواقف الصائبة لتتف إلى يسار يسارها المفلوظ. ونعني باليسار كل تيار أو صاحب موقف نقدي التمس تغيير المجتمع على غير مثال سابق في تاريخنا العربي، أي الانتقال حضارياً إلى حضارة العصر. حضارة التصنيع وما بعد التصنيع بكل مقتضياتها وعناصرها. لقد كان اليساريون عامة نبض حياة في مجتمعاتنا، كل فريق بحجم حضارة أمتة ومدى ثقلها النوعي.

وحديثنا عن اليسار حديث تاريخ. عن تاريخ فكر أو خطاب وعن مستقبل فكر في آن واحد، ووظيفة التاريخ حفز لهمم الماضي والحاضر واستبصار الطريق، والوصول للفهم العقلاني النقدي الأعمق لظاهرة الواقع الإنساني المجتمعي لأمة من الأمم باعتبار هذا مفتاح المستقبل ودليل الحركة. لن يكون الحديث عن اليسار بمعنى النظرية الماركسية، ولكن اليسار الذي هو نهج تناول النص النظري وخصوصية المعالجة، إذ تنقطع. بمعنى من المعاني. صلة المؤلف بالنص حال انتقاله أو قراءته من جانب طرف آخر، وبهذا الآخر مؤلف له، أو يقرأ فيه ويفهمه على وجه خاص، ويغدو هو المسؤول عنه، كيف استنتق أحرفه؟ وكيف أفهمه؟ وما هي الشروط المعرفية والوجودية المحددة لهذا الفهم، ولهذا المتناول في إثرته أو إهداره بحكم السياق الاجتماعي للفهم والتناول: البيئة الثقافية والمصالح. والسياق الاجتماعي التاريخي. إن كل هذا يسهم في تأويل النص الذي أصبح في سدى ولحمة البنية الثقافية، وخضع لآلية الفهم. لهذا نجد تأويل النص محملاً بعناصر البنية الفكرية والاجتماعية والتاريخية ويسهم في صياغة الموقف والرؤية.

وقضية الفكر اليساري هي في جوهرها إحدى تجليات حوار الواقع مع الفكر، في اتصاله وانفصاله منذ أن أمسك الإنسان بزمام مصيره الاجتماعي كاملاً مع حضارة عصر التصنيع. إنها قضية إنسانية بالعمى

الاجتماعي والفلسفي بكل أبعادها ومراميتها . إنها الإنسان يشحذ كل طاقاته الفكرية والمادية لكي يكون أهلاً لمسئولية بناء الإنسان / المجتمع . . تغيير الواقع ، واقع الفكر وواقع العلاقات الاجتماعية التزاماً بإطار معرفي / قيمي يعكس شروطاً وجودية ومعرفية وأخلاقية منشودة ، ويجسد إنجازاته وكبواته . . وليس الفكر اليساري وحده نسيجا في ذلك ، بل شاركه وإن اختلف معه المنحى والنهج - كل فكر آخر وثاب وطموح إلى التغيير ، واليسار بهذا المعنى ليس حركة مرحلية أو مهمة تنقضي ، إنه المستقبل في الوعي الاجتماعي التاريخي ، أو ضابط إيقاع الحركة والمنسق عن وعي بين الفعل والفكر في حركتهما الجدلية الموحدة .

## أسباب الإخفاق

لقد أخفق اليسار العربي . . فالمسافة بين المفترض النظري والواقع الحياتي بعيدة ، وقد يجد البعض الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا الإخفاق والقصور والتي لا نستطيع أن نغفلها ونحن نقيم مساهمة الأحزاب اليسارية في تقديم إنتاج فكري يساري عربي ومن بين هذه الأسباب والعوامل والاعتبارات :

الولادة غير الطبيعية للأحزاب الشيوعية وما رافقها من مشكلة الارتهان إلى الماركسية اللينينية السوفيتية ، وما عانته هذه الأحزاب من ضعف في التقاليد الديمقراطية في حياتها الحزبية الداخلية وانعكاس ذلك سلباً على بروز إبداع في الإنتاج الفكري .

ضعف وهشاشة الحامل الاجتماعي للماركسية في العالم العربي (البروليتاريا الصناعية) وذلك بسبب ضعف قطاع التصنيع ومحدودية عدد العاملين في القطاع الصناعي وتدني مستوى وعي الطبقة العاملة .

واقع التخلف الفكري في العالم العربي المرتبط أصلاً بالمستوى المتخلف لتطور هذه البلدان التي تعاني بدرجات متفاوتة من مختلف أنواع التخلف السياسي والتخلف الاجتماعي والتخلف الاقتصادي والتخلف الثقافي .

ظروف القمع الوحشي الذي تعرضت له الأحزاب اليسارية والشيوعية خاصة في سائر البلدان العربية ، فلقد أريدت أكثر من مرة جسدياً وعلى أيدي أنظمة سياسية مختلفة ، ناهيك عن النبذ الديني والاجتماعي الذي استهدف الماركسيين العرب وساهم في عزلتهم .

ويبقى بعد ذلك عامل آخر لا أرى ضرورة لتضخيمه ، ولكن علينا الإقرار به ومراعاة تأثيره ألا وهو أن الفكر الماركسي انتقل إلينا من أوروبا ، وبذلك فإن الماركسية لم تكن نتاجاً ولا جزءاً من منظومتنا الفكرية العربية الإسلامية .

هذه هي الأسباب الخارجية لازمة اليسار ولكن إذا أردنا البحث عن الأسباب الحقيقية عن الإخفاق - كظاهرة في حياتنا - فإن ذلك يحتاج إلى نقد الظاهرة من داخلها للوقوف على الأسباب الكامنة دون الاكتفاء بأسباب خارجية نسوقها أعدارا .

في عبارة مثيرة للدهشة قال زعيم مؤسس لواحدة من أقدم الحركات اليسارية في أوراقه عن ذكريات مطلع الأربعينات : " يمكن القول إن الجماهير في ذلك الوقت كانت مستعدة لأن تستمر في سلوك طريقنا ، ولكننا لم

نكن نعرف إلي أين نقودها " . وقال زعيم عربي مؤسس لثورة ، وكأنه يتحدث باسم نظرائه " سقطت السلطة بين أيدينا ولم نكن نعرف وقتها غير البندقية ، ولكن كان علينا أن نمضي في طريقنا " .

هاتان عبارتان نموذجيتان توضحان عمق الانفصال بين الفكر والفعل الاجتماعي في حياتنا حيث لا إرادة ولا منهج ولا وعي نقدي بالوسيلة والهدف ، إنهما عبارتان تكشفان عن قطيعة حقيقية في حياتنا الثقافية ، قطيعة بين الفكر وبين العمل الهادف . الهدف كواقع حياتي متحرك ، كإنجاز عملي . إنها أزمة الدلالة الوظيفية للفكرة ، وأزمة الدلالة الاجتماعية للعمل . قد نملك أمنية تلخصها فكرة تتصف بالعمومية ، الثورة أو التغيير ، ولا نملك الإجابة المستمدة من واقع حياتي منهجي أو من الممارسة المنهجية ، وكيف يكون التغيير ومقتضياته وكأن الحياة كلمة لا فعل . تماما كمن يملك اللحم ولكنه لا يملك الأداة التي هي اكتساب أو ابتكار من خلال العمل والنتيجة أن يفاجئنا أو يصدمنا الواقع ونواجه الموقف صفر اليمين فكرا ومنهج عمل .

إن اليسار حركة نقد اجتماعي استهدف من الاحتجاج إدخال تغيير جذري على علاقات البنية الاجتماعية وصولا إلى بنية ذات علاقات جديدة هي الأكثر ملائمة لإزاحة عوائق التقدم من وجه حركة المجتمع ، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التكيف لإرساء قواعد الإطار الحضاري المنشود ، وكل حركة نقد اجتماعي لها هذه المهمة لا بد وأن تتوفر فيها عدة شروط ، وهي :

• الوعي بالأزمة معرفيا ووجوديا وعوائق الحراك الاجتماعي ودراسة نقدية للبنى الاجتماعية كظاهرة تاريخية ، دراسة تشمل نقد العقل العملي والعقل النظري . صورة الوجود والمجتمع والإنسان وسلوك الناس والقيم ومدى التناقض بين أوثان الحاضر المعوق ومقتضيات المستقبل المنشود ، وأن تكون هذه الرؤية والحلول المقترحة ابتكارا جديدا مرتبطا بالواقع أو بالظاهرة زمانا ومكانا ، ومثل هذا النقد والابتكار لن يأتي عشوائيا بل رهن الالتزام بمنهج التفكير العلمي وامتلاك نظرية سوسولوجية ووعي بإنجازات العقل العلمي العالمي في هذا المجال . ولكن اليسار العربي في مجموعه وفي ممارساته - عدا جهود فردية - ظل غائبا عن تيارات النقد الاجتماعي ونظرياته المتنوعة التي هي إحدى صور الحوار الإنساني الشامل للأفكار ، بل تلقف كما تقضي ثقافته الفكر الماركسي وكأنه بنية ثابتة .

• الشروع في حركة تنويرية تثبت بطلان وزيف وعي الحاضر وجفاف ينباع الثقافة الموروثة وتناقضها مع مقتضيات العصر وإعاقتها للحركة المجتمعية وتكشف الوهم والحاجة إلى إطار معرفي جديد وتخلق تيارا ثقافيا واعيا بضرورة التغيير مستشرفا المستقبل بحيث يكون هو القوة الديناميكية المحركة لقوى المجتمع في اتجاه التغيير . وبهذا يكون الفكر اليساري جهدا معرفيا منهجيا ووعيا نظريا عقلانيا نقديا بظاهرة أو بنية اجتماعية في حركتها التاريخية الشاملة ويكون قوة حافزة للعمل . للتغيير .

• أن تملك الحركة النقدية تصورا عن المجتمع المنشود شاملا جميع أنشطته في إطار زمني ومكاني ، وأن يكون لديها المبرر الفكري الداعم لهذا التصور واليات التغيير ، وشهادة الواقع وتحديد الثقل النوعي لأطراف التناقض ، إذ حين يكون الفكر نابعا عن نشاط واقعي وفاعلية وعن دراسة لتناقضات المجتمع والحلول المقترحة للأزمة فإنه يمثل موقفا شاملا إزاء قضايا المجتمع ، ولكن حين يكون مجرد تبني لفكر وافد أو شمولي ، أي طامس

للحرية الفردية والنقدية وتعبير عن انتماء ايولوجي فإنه يكون موقفا من حيث الشكل دون المضمون .  
• الوعي النظري بالظروف المحيطة المعاكسة والداعمة على المستويين المحلي والعالمي .  
• أن تمتلك الحركة النقدية الإمكانيات التنظيمية والفكرية التي تدعم فعاليتها وتكون شهادة تفويض .  
• أن يكون المفكر النقدي منفتح الفكر ناقدا لفكره وممارساته، أو بمعنى أن يكون يقظا في متابعته لفكره وممارساته على أساس نقدي عقلاني في ضوء واقعه والجديد من إنجازات الفكر واستلهام دلالات أحداث واقعة واستشفاف الجديد من إنجازات الفكر، وأن يؤكد العلاقة الوثيقة بين فكره وممارساته وواقع مجتمعه زمانا ومكانا .  
• أن تعبر الحركة النقدية عن هذا كله في صورة نقدية تمثل الفكر النابع من بنية الواقع في شموليته وحركيته وان تحدد لنظرية التغيرات الحاكمة ثقافية واجتماعية وسياسية . . إلخ .

ولكن ما عايشناه هو ممارسات يسارية أو خطاب يساري، وليس فكرا يساريا بالمعنى الذي حددناه للفكر المجتمعي . ممارسات سياسية تتعلق بأحداث آنية ومحلقة في فراغ فكر طوباوي . لم تكن الممارسة اليسارية استيعابا وتطويرا لمنهجية النشأة وهي منهجية علمية نقدية ولذا انحصرت الممارسة في إطار الهموم السياسية المباشرة .

لم يأت الخطاب اليساري استثناء من الشروط الوجودية والمعرفية لتكوين الفكر بعامة، وهي الشروط المتمثلة في التراث الثقافي الاجتماعي وفي الواقع والوضع الاجتماعي . الواقع كمحصلة تاريخ بسلبياته وإيجابياته، والوضع الذي يتبدى في علاقات وإحداثيات مع عناصر متفاعلة ومختلفة قوة وضعفا .

كان اليسار في ممارساته امتداداً لبنية ذهنية أو ثقافية موروثية من حيث النظرة التجزيئية والنظرة الأيديولوجية القائمة على ثنائيات نقيضة (إما خضوع أو تسلط . . أنا والأخر) . ولا تعتمد الحوار القائم على حركة جدلية منهجا وحافزا للتغيير المضطرد . ولا ريب أن ممارسات المرء ونهج تعامله ثقافة اجتماعية ومناخ علاقات تفاعل اجتماعي . وعلى الرغم من أن المنهج اليساري في التفكير يرى نظريا الحركة الجدلية بين الفكر والواقع إلا أن نهج التداول اليساري جاء متسقا مع البنية الذهنية الثقافية الموروثة التي هي بنية قبل علمية على نقيض ما بشر به المنهج الجدلي . ومن هنا جاء الخطاب اليساري خطابا ايولوجيا لا فكرا علميا يتصف بالشمول ومنهجية البحث .

ولهذا عجز اليسار عن إحداث قطيعة معرفية جدلية مع الموروث الثقافي، قطيعة تؤكد الاتصال والانفصال في ضوء متصل تاريخي اجتماعي، وإنما اصطنع قطيعة حضارية ومعرفية زائفة بينما ظلت آليات المعرفة هي . . هي، وهي آلية سلفية غير علمية . وانحصر الخلاف في إطار السياسة دون منهجية المعرفة ودون أنساق التصور والتعبير والرموز الثقافية التي تعطي تصورا مغايرا للوجود، أعني إطارا معرفيا قيما جديدا نرى من خلاله أننا إزاء وجود جديد أو حضارة جديدة لها عدتها المفاهيمية المتميزة والملائمة للتكيف الاجتماعي . ولهذا لم

---

يكن اليسار منتجا لمعارف علمية جديدة قائمة على دراسة الواقع وتخلق تيارا معرفيا جديدا. وإنما بعيدا عن الممارسات السياسية الخالصة، نجد جهود مثقفين أفراد متناثرين، ولم يطرح اليسار هذه القضايا كإشكالات أو مشكلات بحث علمي.

ناهض الخطاب اليساري الأصولية باعتبارها أيديولوجية لكنه هو بذاته وبحكم التنشئة والتكوين الثقافي، لا يحكم الفكر الماركسي أبدل أيديولوجية بأيديولوجية لافتقاره إلى القدرة على نقد الذات ولانقطاع صلته بمختلف أوجه النشاط والفعالية الاجتماعية وبذلك كان حسب تعريف "لوكاتش" وعيا زائفا شأن تيارات الفكر العربي الأخرى وان تباينت المسميات.

وكان من المفترض أن يخلق الفكر اليساري، بحكم كونه موقفا نقديا، وعيا متجاوزا حدود الممارسات السياسية المحدودة والشعارات السياسية والاقتصادية المجتزئة ليؤسس وعيا اجتماعيا متكاملًا من حيث التاريخ الوطني والقومي والواقع الطبقي والحراك الاجتماعي وقضايا التحديث والتطوير الاجتماعي الشامل والسياسة التعليمية والتنموية الشاملة للإنسان - المجتمع، فهذه جميعا ركائز النقلة الحضارية والإطار المعرفي القيمي الملازم لها. ولكن الملاحظ أن اليسار اعتمد على تحديد منهج عمله وأهدافه بالسلب ضد الإقطاع، ضد الاستغلال، ضد الملكية. وهذه شعارات لا تخلق معرفة أو إستراتيجية عمل. لم يخلق اليسار تيارا اجتماعيا راسخ الجذور في مجالات أنشطة المجتمع المختلفة. إذ أنه لو خرج عن إطار الخطاب السياسي ليصبح فكرا اجتماعيا لأرسى قواعد نسق عام لمجموع حالات ومشكلات الواقع التعليمي والاقتصادي والتاريخي. إلخ في إطار الوعي شاملا الفكر والسلوك والممارسة والنقد. أي أن يقدم رؤية جديدة متكاملة للعلم وإشكالياته موازية لرؤى أخرى وكيف أن ما يقدمه هو الأقدر على تقديم الحلول. وأعود لأؤكد ضرورة النسق العام ذلك لأن الوعي بالمجتمع في شموله هو وعي نسقي هادف وليس مجرد نثار من المعارف. ولكن الاقتصاد على تفسيرات اختزالية جزئية هو تعبير عن حالة الفشل في فهم طبيعة الشمولية. وإرهاص بالعجز عن الحركة ذلك لأن المجتمع يتحرك في شموله بنية متلاحمة من الفكر والعقل المجتمعيين.

وإذا كانت ثقافتنا علمتنا استظهار النص والتزام الحرفية والتلقين وأن المرجعية خارج الواقع والذات فقد نحا اليسار نحوًا متسقًا معها بحيث جعل فكره كلمات جديدة بألية قديمة. وهذا من شأنه جعل الخطاب اليساري خطابًا مغتربا عن واقعه، متعاليا عن تاريخه، مبتسرا في حدود الظاهرة الآنية والهم اليومي، قاصرا عن تقديم رؤية نابعة من تحليل ودراسة الواقع. إنه لم يكن ابتكارا بل محاكاة، أو بلغة يومنا نوع من الاستنساخ في مجال الأيدلوجيا، وأن مأساة الفكر اليساري في الشرق عموما أنه وقع في أيدي أصحاب ذهنية أرثوذكسية أو أصولية حرفية تقيس الواقع على النص ولا تنتج معرفة ويؤمن هؤلاء بالطاعة والهيمنة الكاريزمية للفقهاء والزعماء ولا ديمقراطية الحوار وقدسية النص.

لم يكن الإنسان هو القضية، سواء عند اليسار أو اليمين، بل القضية هي بعض مكاسب جزئية لا تغير من



علاقات البنية ومضمونها . . بناء الإنسان حضارياً، تنشئة وتعلماً، وعلاقات ودورا إنتاجياً، ومسئوليات يتحملها . . ثورة شاملة لكل مناحي الحياة تغيير الإنسان بعد فهمه نفسياً واجتماعياً كظاهرة تاريخية، ولكننا تجاوزنا هذا الواقع - التاريخ وتصورنا إنساناً مجرداً كلياً، بينما الإنسان ظاهرة تاريخية وأحد مكونات نسق أيكولوجي من حيث التأثير والتفاعل، والمعالجة تستلزم عقلانية نقدية وحرية إبداع فكري مرتكز على الواقع الحياتي والنهج العلمي .

## استشراف المستقبل

إن القضية الملحة الآن التي تمثل مقدمة أساسية للانتقال الحضاري هي ثورة في التعليم، و ثورة في خدمة الإنسان أو رد اعتبار الإنسان، ويشمل هذا رد اعتبار الوعي التاريخي بكل تناقضاته والكشف عن المنفى الفعال . . تأكيد جلال الذات الإنسانية بفضل تأكيد مسؤولية العقل الناقد، وأن تعتمد الأمة في نشاطها التربوي والتعليمي داخل البيت والمدرسة والجامعة إلى تدريب النشء على أعمال العقل وممارسة النقد على أساس منطقي سليم وتهيئة المناخ لإثراء القدرات الإبداعية في مجالات الآداب والعلوم والخيال العلمي، وغرس عادة النهم المعرفي وعادة التمرد على التقليد والشجاعة في إبداء الرأي دون قيود غير قيود العقل، وبناء ثقافة التسامح باعتبار هذه جميعها خصوصيات حضارية . . تسامح مع الثقافات والشعوب والمعتقدات، وبيان أن معنى الحياة يزداد ثراءً وخصوصية من خلال الأخوة الإنسانية والتفاعل والمعاشية والمنافسة في العلم والفكر والعمل . وربما هذه هي أزمة الفكر العربي عامة وليس اليساري وحده، ولكن أزمة الفكر اليساري هي جزء من أزمة الفكر العربي، والمطلوب ممن يحملون الفكر اليساري أو القائلين عليه أن يضعوا على جدول أعمالهم مجموعة من المهام منها : -

• وقفة نقدية أمام ما حدث تستهدف الوصول إلى مراجعة نقدية غير انفعالية، بعيدة عن روح التعصب والثبوتية بهدف التجديد، وإعادة صياغة الفكر والبرامج والخطط بحيث يتم التخلي عن الموقف السابق ذي الملامح السلفية الأصولية .

• دراسة التاريخ العربي الحديث، ودراسة بنيات مجتمعاتنا، وحركة تكوينها وتطورها وصراعاتها، ودراسة التركيب الاجتماعي والاقتصادي والفكري لها وكشف قوانين الحركة الاجتماعية والتناقضات الأخرى المرافقة للصراع الطبقي، والتي قد تكون شديدة التأثير كالصراعات والولاءات العشائرية والطائفية، وصولاً إلى تحديد المسار وتحديد قوى التغيير وصياغة برنامج واقعي للتغيير المنشود .

• تحديد أوليات مهمات التقدم الاجتماعي، وهي هنا التنمية والوحدة والديمقراطية والتنوير والعقلانية .  
• تحديد موضوعي وواقعي للقوى الاجتماعية الحاملة للمشروع النهضوي التنموي والتي ستكون في الغالب كتلة اجتماعية تاريخية واسعة وليس مجرد طبقات طليعية .

• اتخاذ موقف أكثر واقعية في التعامل مع الدين بعيداً عن موقف العداوة .  
• إعادة النظر في موضوعي " التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية " و " العوامل المحركة للتاريخ " التي قد لا تكون عوامل مادية- اقتصادية فحسب، ولكن تتداخل فيها عوامل متعددة .

---

## المراجع

- شوقي جلال : نهاية الماركسية . مطبعة مدبولي - القاهرة ١٩٩٠ .
- أحمد الدين : اليسار العربي - مجلة عالم الفكر - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - العدد ٣-٤ . السنة ٢٠٠٢
- عزمي بشارة : اليسار والديمقراطية . . معوقات في طريق مواجهات تحديات المرحلة - موقع اليكتروني - الحوار المتمدن .
- مهند عبد الحميد : اليسار والدور المفقود - موقع اليكتروني - الحوار المتمدن

# ثقافت

---

# العصبية: بنية المجتمع العربي

مراجعة: علي خليل حمد

## العصبية: بنية المجتمع العربي

في هذا الوقت من التاريخ، الذي تحاول فيه العولمة السياسية إغراق العالم - وبخاصة العالم الثالث - في الصراعات الطائفية والإثنية، من أجل طمس الصراعات الطبقية التي تشغل بؤرتها الرأسمالية العالمية - في هذا الوقت يصبح من المهم استكشاف العصبية، في ماهيتها، وتشكلاتها المختلفة، ودورها البشع المعادي للإنسانية، وكيف يصبح من الممكن التخلص من شرورها، أو تخفيف حدتها، في أضعف الأحوال.

يحاول كتاب "العصبية: بنية المجتمع العربي" الإجابة عن هذه الأسئلة، بعضها أو كلها، من خلال أحد النماذج التي تنخرها العصبية، وهو المجتمع العربي؛ الذي يرى المؤلف أن العصبية تكون بنيته، أي نسيجه الاجتماعي الثقافي القيمي السلوكي، ومن ثم يصبح من الممكن تفسير مختلف الظواهر السياسية والثقافية والنفسية والتربوية في السلوك فيه، من خلال هذا المنظور أي: العصبية.

يعالج الكتاب موضوع العصبية في إطارين كبيرين:

**الأول:** العصبية بصفتها نظام قيم، حيث يقدم تعريف هذا النظام، ثم خصائصه المميزة بكونه سلطوياً تمييزياً، منغلقاً على ذاته بقيمه ومؤسساته، ومستنداً أساساً إلى التفاضل في القيم الإنسانية، وكذلك ما له من آثار في تعبيراته كبناء اجتماعي نفسي.

**والثاني:** هو النماذج أو التشكلات التي تتخذها العصبية، وهي بحمد الله في السراء والضراء، متوافرة في المجتمع العربي وتشتمل على: النموذج الطائفي، والسياسي، والحزبي، والمرتبط إلى المجتمعات المتطورة والمنعكس على غيرها من المجتمعات.

---

ولا ينسى المؤلف في هذا الإطار، معالجة مواضيع أخرى تبرز فيها العصبية، مثل الأسرة، والمدرسة، والمهنة، وانعكاساتها على شرائح اجتماعية محددة وبخاصة المرأة .

وفي مقابل العصبية يضع المؤلف الديموقراطية كنظام قيم مقابل، يتضمن قيم التنمية، والتقدم، والمساواة، والحرية، والعدل؛ التي تجمعها معا إنسانية الإنسان، وهي القيم التي يمكن اكتسابها من خلال طرائق التربية، والقدرة، والثقيف المختلفة .

أما الطموح الأساسي للكتاب، كما ذكر مؤلفه في مقدمته (ص ١٣) فهو أن يكون: " مساهمة في معرفة من نحن، لأن معرفة أنفسنا ضرورية من أجل التغيير نحو الأفضل، من أجل الخروج من أزمة التخلف في الوجود ليكون لنا حضور في العصر " .

### العصبية: معناها ومنتوؤها

من سمات الكائن البشري أنه يعيش في إطار نظام اجتماعي يوجه سلوكه بصفة عامة، ويتمثل هذا النظام في اللغة، والقيم، والتقاليد، والعادات، والأخلاق، والقوانين، وسواها، غير أن النظام الاجتماعي يختلف من حالة إلى أخرى، وفقا لمحددات ثلاثة أساسية هي: الإرادة، والعقل، والأخلاق، مما يؤدي إلى قيام نوعين من الأنظمة:

· النظام القائم على الإرادة والعقل وحدهما، وفيه تسيطر نوازع الأنانية، ويعتبر المناخ الملائم للعصبية .

· النظام القائم على الإرادة والعقل، والأخلاق (الخير، والحق، والجمال) جميعا . وفيه تزدهر العقلانية، والإيثار، ويعتبر المناخ الملائم للديموقراطية .

تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرا من الدارسين يهملون دور الإرادة، ويركزون على العقل والأخلاق، مع أن الإرادة هي الطاقة الكامنة التي إذا خدمت عاد العقل أو المعرفة لا معنى لهما، وهذا هو حال العرب الآن الذين أصبحوا شأنهم شأن الشعوب المتخلفة التي تستمر بالتناسل والاسم (أبو فلان، أم فلان)، في حين تتقدم الشعوب المتقدمة بإنتاج الحضارة والإبداع .

وفي البلدان المتخلفة تتواطأ القوى الخارجية والداخلية - أو تعملان بصراحة، على الحيلولة دون وضع الثقافة الحديثة موضع التطبيق العملي، وتعلل القوى الداخلية - المستندة إلى العصبية ذلك بشتى التعليقات، ومنها العودة إلى الأصالة، وكأن الأصالة تعني إلغاء الآخرين بدلا من المشاركة في التقدم البشري العام؛

وربما ادعت قوى العصبية الداخلية أنها معنية بهذه المشاركة، إلا أن الواقع يكذبها، ففي حين تمثل الكلمات والمبادئ التي تتظاهر بها الثقافة الحديثة كواجهة، نجد الفعل والممارسة يمثلان ثقافة العصبية، وقيمها البعيدة كل البعد عن احترام الآخر وثقافته وتفكيره .

إذا كانت للعصبية هذه القدرة على شل إرادة التطور، والاكتفاء من الحضارة بالاسم، ودفن الحاضر في أطلال الماضي، فما هي هذه العصبية، وما مقوماتها، وتشكيلاتها؟

يعرف الكتاب العصبية (ص . ٤) بقوله: "العصبية في الجماعة شعور فئوي بوحدتها المتميزة، بشوكتها، بكونها سلطة واحدة، وجسماً واحداً، ومصصلحة واحدة، قوية التضامن والتماسك، يشد أفرادها بعضهم إلى بعض، شعور بالانتماء إليها لا إلى غيرها من الجماعات، وشعور الانتماء هذا يولد في أفرادها التزاماً قيمياً فئوياً نحوها، بكل ما لها وما عليها، التزاماً واجباً ومسؤولاً، يجعل الأخ ينصر أخاه ظالماً أو مظلوماً، ويجعل جماعة العصبية ترى: شرارها أفضل من أختيار غيرها" .

ويتفاوت الشعور الفئوي قوة وضعفاً بحسب اتساع الفئة، وهو أقوى ما يكون في إطار الأسرة، والعائلة الممتدة، والقبيلة، ثم يبدأ بالانحسار مع الطائفة، ثم الوطن .

وللعصبية أسلحتها (قيمها) التي تحافظ بها على وجودها لدى المنتمين إليها، ومن أهمها قيمة العار أو العيب، التي تعني انهيار كرامة الشخص الذي تنسب إليه عند المجتمع، وفي هذا ما يجعل المحكوم بالعصبية لا يعرف الصراحة بل يخشأها ويأبأها، وينعكس ذلك فيما نلاحظه من تقابل بين الكتاب الغربيين الذين يسردون سيرة حياتهم الذاتية بكل صراحة، لأن مجتمعهم يتقبل، بقيمه، مثل هذه الصراحة، خلافاً للكتاب العرب بوجه عام .

وتتجلى خطورة العصبية أو الفئوية هذه في أنها تبدأ مع الأم، متخذة شكل تمنيات لأولادها ومستقبلهم، دون الاهتمام بأولاد الآخرين ومستقبلهم، ثم تكمل المؤسسات المجتمعية، والثقافة العامة بقية المسيرة .

وبمراجعة التاريخ العربي نجد العصبية الدموية الجامحة، لدى القبائل العربية قبل الإسلام، وما تزال هذه العصبية الدموية -رابطة الدم- محافظة على وجودها، بدرجات متفاوتة بين البدو والريف، والحضر حتى الآن .

مما يوضح قوة هذه العصبية، فيما مضى، الآلاف المؤلفة من القصائد التي نظمت للتغني بأمجاد هذه القبيلة أو تلك، والدفاع عنها، ونعتها بجميع "الفضائل"، مثل: القوة، والكثرة العددية، والاستعلاء، والسلطة،

---

ونصرة أفرادها ظالمين أو مظلومين كما يقول الشاعر :

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم :  
طاروا إليه زرافات ووحدا  
لا يسألون أخاهم حين يندبهم :  
في النائبات على ما قال برهانا

أما الانفتاح على الآخر، إن حصل، فهو انفتاح مصلحة، وترصد وتحين الفرص، للانقضاض عليه في الوقت المناسب .

ومن الأدلة على هذه العصبية أيضا، حال المرأة، خلال عصور التاريخ العربي المختلفة، فالمرأة- كما يتبين من الشعر العربي وغيره- لم تكن في أغلب الأحوال سوى موضوع للاشتهاء الجنسي، المقرون بالتملك، بخلاف المحبة التي يغلب فيها البعد الاجتماعي الإنساني واحترام الآخر .

وفي الواقع، تتضمن العصبية عدداً هائلاً من القيم، التي تأتلف، في بنية تراتبية، مشكلة ما يسمى بنظام القيم، وهو نظام يقابل نظام القيم الديموقراطية، وإن يكن من الممكن حدوث بعض التقاطعات فيما بينهما .

### العصبية نظام قيم

لا تعتمد الممارسات الإنسانية على المعارف والمعلومات وحدهما، بل تعتمد بدرجة كبيرة على القيم المتوافرة لدى أصحاب هذه الممارسات، فالمعرفة تساعد صاحب القرار على تحديد الخيارات في موقف ما، والقيم توجهه في انتقاء هذا الخيار أو ذاك من بينها .

وتعرف القيمة في العلوم الاجتماعية بأنها خاصية لأي شيء تجعله يعتبر ضرورياً أو مرغوباً فيه لدى فرد أو مجموعة، وتتصف القيمة بأنها ذات طابع سيكولوجي أو اعتقادي .

أما نظام القيم فيعرف بأنه نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما، وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها بعضاً .

وربما توجد نظاما قيم أو أكثر لدى الفرد الواحد أو المجتمع الواحد، ومثال ذلك تواجد نظامي القيم العربي (العصبية)، والإسلامي، وقد يتلاقى هذان النظامان في بعض الأمور ويختلفان في بعضهما الآخر، ولكنهما



---

موجودان معا، على كل حال، في المجتمع العربي، على اختلاف درجة تأثير كل منهما بين البدو، والمدن، والأرياف، أو من قطر عربي إلى آخر.

وتبدأ القيم حياتها في نفس الطفل من خلال الأسرة، ثم تتأثر بعوامل مختلفة أهمها المدرسة، ومكان العمل، والإعلام.

وتتصف القيمة بقدرتها على البقاء ومقاومة التغيير، وبنسبتها أيضا، فما يكون قيمة إيجابية في ذات فردية أو جماعية في بلد ما قد يكون قيمة سلبية في ذات فردية أو جماعية في بلد آخر.

وقد حدد المؤلف خصائص نظام قيم العصبية بأنه:

### نظام فتوي سلطوي تراتبي تمييزي متساند

العصبية نعمة فتوية تشد الفرد إلى الولاء لجماعتها، وهذا ما يفسر سكن جماعة العصبية في مكان واحد. حتى عند هجرة بعضهم إلى مكان ما. ويترتب على هذه الفتوية التمييز وتراتب إنسانية الناس بحسب موقعهم في الفئة أو بالنسبة لها، كما يترتب عليها تعطل العدل والنقد، والنزوع إلى السلطة الجامحة، إذ إن كونه غير قائم على أساس عقلاني يفرض استناده إلى السلطة، بل إلى العنف والاستبداد المطلق.

والحق في السلطة. في العصبية. حق تراتبي، يمارسه صاحبه على الخاضع لسلطته. "الأب في الأسرة يمارسه على جميع أفرادها، من دون اعتراض أو مناقشة، وكذلك يفعل رئيس القبيلة، ورئيس الحزب، والنقابة، ورئيس الدولة، وسائر أصحاب السلطة فيها وخارجها" (ص. ٧١).

وفي نظام العصبية يتم تسييس القيم ومنها الدين، بل هي تحول الدين إلى مذاهب وطوائف كما حصل في كثير من الأديان.

### نظام تفاضلي القيم والإنسانية

التفاضل في القيم واقع في كل من مجتمع العصبية ومجتمع الديمقراطية، ولكن الفرق الحاسم بينهما أن التفاضل في مجتمع العصبية يتمحور حول السلطة في حين يتمحور التفاضل في مجتمع الديمقراطية حول الحرية، وما أكبر الفرق في الحالين!

إن التفاصل الذي ينصب الاهتمام فيه على السلطة، يلغي المساواة تماما، فمن يستحوذ على السلطة يصبح صاحب المرتبة الأولى في التفاصل من حيث القيمة الاجتماعية والإنسانية (الأب في البيت على سبيل المثال). وفي مجتمع العصبية، تنصدر السلطات نفسها السلطة السياسية، تليها الثروة، والدين وغيرها.

وقد تمكن المؤلف بهذا الكشف عن محورية السلطة من تفسير بعض مشكلات العالم العربي، مثل: نفاق المثقفين في سعيهم للاستحواذ على السلطة، وانتشار الكبت والعقد النفسية ومركبات النقص في المجتمع كنتائج لهيمنة أشكال السلطة وديمومتها في مجتمع العصبية، غير أنه، في المقابل، لم يكن موضوعيا في انحيازه الجارف إلى المجتمعات الأخرى "الديموقراطية":

استنتج المؤلف من سقوط النظام في الدولة السوفياتية والدول الاشتراكية ونيكاراغوا، إن الإنسان يرفض نظام الحزب الواحد، وامتلاك الحقيقة، ومصادرة الحرية، والتبعية، وهذا كله صحيح.

ولكنه يستنتج أيضا [حرفيا]:

"أن الإنسان يريد العدالة الاجتماعية ويفضلها من خلال النظام الرأسمالي لا من خلال النظام الاشتراكي، لما يوفره له النظام الرأسمالي من ديمقراطية سياسية".

وهذا كلام غريب عجيب، فمن هو الإنسان الذي يتحدث عنه المؤلف؟ وأين هي العدالة الاجتماعية التي يتحدث عنها المؤلف في الدول الرأسمالية؟ هل هي في معاملة ملايين المهاجرين العاملين في هذه البلدان؟ أم في معاملة الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية؟ أم في رضاه عن نهب ثروات الشعوب كما ذكر المؤلف في فصل لاحق؟ ثم كيف اعتبر المؤلف سقوط الأنظمة الاشتراكية أمراً تلقائياً، دون تدخل الطاغوت الرأسمالي في قلب نظام الحكم، وهو تدخل عسكري سافر في حالة نيكاراغوا؟ لعل تفسير هذا التناقض يكمن في المثل القائل: حبك الشيء يعمي ويصم!

### نظام مغلق على الذات بقيمه ومؤسساته

من طبيعة الذات الإيثارية، سواء أكانت ذاتا فردية أم جماعية الانفتاح الوجداني على الذات الأخرى لنزوعها إلى التفاعل والعطاء، وهي في حال حدوث مشكلات تسارع إلى حلها بالحوار والتعاون للمصلحة الإنسانية المشتركة، أما الذات الفئوية المتعصبة، فطبيعتها الانغلاق، هدفها الأخذ لا العطاء، والسلطة والاستبداد، على حساب غيرها من الفئات التي تبادلها انغلاقا بانغلاق وعدوانا بعدوان؛ ومن ثم فبدلا من التنمية النافعة لجميع الأطراف، يؤدي التعامل إلى لعبة المجموع الصفري التي يربح فيها الأقوى نسبيا على حساب الأضعف، هذا فضلا عن الخسارة في القيم الإنسانية للجميع.

## العصبية في العالم العربي : أزمة وجود

تتجلى العصبية في العالم العربي بوضوح في التشريعات والقوانين والمؤسسات القانونية التي تنتهك حقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من فرض القيود على حرية الرأي والصحافة والتعبير بوجه عام، وعلى الإنسان العربي في التنقل والأبحاث في العمل ومصادره استقلال الأحزاب والنقابات المهنية، وتردي وضع المرأة، وهكذا دواليك في قائمة لا حصر لها!

وقد ذكر المؤلف بعض آثار هذه القيود القضائية التي تفرضها السلطات في البلدان العربية على الذات الجماعية والفردية في مجتمع العصبية :

- المطالبة بالحق والتنكر للواجب كتعبير عن الأناية الفئوية .
- انتفاء الشمول (المصلحة الوطنية، على سبيل المثال) الذي يتجاوز فئة العصبية .
- غياب الاستقلال عن الشعور والتفكير .
- فقدان قيمة الزمن، لعدم احترام كل ما يتصل بالآخر .
- تزوير المفاهيم الحديثة، كالديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية .
- الافتخار بالسلطة، والألقاب، والمال، والحسب والنسب .
- اضطهاد الأقليات والفئات الضعيفة كالمرأة والأطفال .
- ذاكرة العصبية : اجترار الماضي، وتمجيده، وعدم السماح بانتقاده بأي شكل كائنا ما كان .

وخلص المؤلف في هذه الوضع المروع الذي تتصافر فيه قوى العصبية الداخلية، وقوى الاستعمار الخارجية، على استدامة تخلف الأمة، ومنع حدوث التنمية فيها بأي درجة - خلص إلى أنها تعيش في وضع تلخصه عبارة : أزمة وجود .

وهو في هذا الاستنتاج يرفض التفسيرات التي قدمها بعض المفكرين العرب الذين نسبوا الأزمة التي تعيشها الأمة العربية إلى غياب الفكر ودوره لدى المفكرين، واقتصره على التمرد دون الثورة (فؤاد زكريا) أو غياب الحس النقدي لدى الجماهير (لطيفة الزيات) أو الفكر بوجه عام (يوسف إدريس)، وإنما الأزمة أزمة وجود يقع في صميمها نظام قيم العصبية الذي هو مناخ خانق للتفكير النقدي والفكر عموماً . ويضرب مثلاً لذلك طه حسين الذي بقي يمارس التفكير بعد إصداره كتابه في الشعر الجاهلي، بعد ضغوط العصبية الخائفة، ولكنه تحول في الإرادة وأثر لا مجاراة قيم العصبية وعدم مواجهتها .

ويرى المؤلف أن العلاقة في القوة بين المفكرين ورجال الدين اختلفت في أوروبا عنها في الشرق، مما أتاح السبيل في الحالة الأولى، لصعود الفكر النهضوي خلافاً لما كان عليه الحال ولا يزال في الحالة الأخرى .

وأخيرا يقدم المؤلف وصفا تفصيليا لطبيعة الشخصية [العربية] التي تسكنها العصبية، ففي أعماقها يكمن في الدكتاتور العبد: "بالدكتاتور تستبد بمن هم دونها في المرتبة، وبالعبد تخضع وتخضع لمن هم فوقها؛ وهي شخصية "قال" لا شخصية "أقول"، أي أنها تفاخر بإننتاج غيرها لانعدام إنتاجها، وهي شخصية "إمعية" يسهل التلاعب بها؛ تؤمن بالخرافات والسحر واللامعقول، ذات منطق عاطفي، تخلط بين صديقها وعدوها، تنقاد إلى أهداف غالبا ما تكون مناقضة لمصالحها، لا تعرف الوسطية لانعدام عقلانيتها، سريرة القلب، منسدة إلى الماضي والمجهول، يشغلها الغائب أكثر مما يشغلها الحاضر، تتجنب الجهد وتختار الأسهل، وأخطر ما في هذه الشخصية امتزاج العصبية فيها بالدين وعدم تمييزها بينهما.

أما القيم بشكلهما الإيجابي مثل: المروءة، والنخوة، والنجدة، واحترام الجار والضيف، وحفظ الجميل والمعروف، والوفاء، والأمانة، فهي في أكثر الحالات شعارات لا أكثر؛ وهي إنما تحكمها العصبية أي أنها قد تطبق على فئة العصبية، ولكنها مع غيرها مجرد ادعاءات لا أساس لها في الواقع.

## نماذج أخرى للعصبية

لا تقتصر العصبية على رابطة الدم أو القرابة، بل تشمل على أشكال أخرى منها: الطائفية، والحزب السياسي وغيرهما.

وفي الوطن العربي، سعى الاستعمار وما يزال إلى تأجيج النعرة الطائفية، وصراعاتها، وقد حقق بذلك أضرارا وجروحا عميقة في الجسد العربي، كما فعل في لبنان وغيره في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. والفهم الديني الخاص هو أساس تكوين الطائفة الدينية، وهنا ينبغي التمييز بين عقيدة الطائفة في مضمونها من جهة وهي شأن داخلي لمعتنقيها، وعلاقتها بغيرها من العقائد الطائفية أو الدينية التي تشكل الجانب المستلب لحقوق الآخرين من جهة أخرى، حيث نجد في هذا الجانب التعصب، وتعطيل المساواة والحرية والثقة والعدل، واستباحة الآخر، والمواقف اللاعقلانية واللاإنسانية.

ومن آثار الطائفية على الفرد الطائفي أنها تجعله بدائيا (ضامر الإنسانية) تستند ثقافته إلى العنف والحقد، كما تجعله شكليا يدافع بحق أو دون حق عن توصلوا إلى السلطة من جماعته بخلاف الجماعات الأخرى.

وشر ما في الطائفية التسييس، فالتسييس سواء كان طائفيًا أم دينيًا، لا يعزز الدين، كأخلاق ومعاملة وعبادة، بل يعزز الجانب السلبي المتميز، الذي تتناحر فيه الطوائف والجماعات الدينية لغير المصلحة العامة، بل لخدمة القوى الاستعمارية في نهاية المطاف، ولذا فإن الخروج من مستنقع الطائفية يستلزم، كما يقول المؤلف أن "نبدأ لإرساء الأساس لنظام علماني صحيح لكون هذا النظام هو وسيلة الإنسان لتحقيق

إنسانيته " (ص . ١٩٤).

ومن نماذج العصبية أيضا في المؤسسة الحديثة نموذج الحزب، الذي تحيله العصبية من خلال القيادة والأعضاء إلى السلوك بخلاف الإيديولوجيا التي ينادي بها. وفي العادة يرفع الحزب شعار الديمقراطية، وهو خارج السلطة، حتى إذا توصل إليها، وتمكن منها، انقلب عليها وعلى كل القيم المرتبطة بها كالمساواة والعدل وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ففي العصبية لا أهمية لمثل هذه القيم بل الأهمية كل الأهمية للسلطة والسلطة وحدها. ومن هنا أيضا، نجد أن نظرة السلطة الحزبية إلى أعضائها لا تختلف كثيرا عن نظرة السلطة الحاكمة إلى أفراد الشعب.

ويرى المؤلف بعض الخلاص من هذا الشر في التثقيف والنوعية الحزبية بحقوق الإنسان والديموقراطية وممارستها بما يكفل التغلب على هيمنة العصبية وقيمها على نظام الحزب.

## العصبية في الدول المتطورة

خصص المؤلف فصلا قصيرا من الكتاب للحديث عن العصبية في المجتمعات الحديثة المتطورة، التي وصفها نظامها السياسي بأنه يقوم على المساواة بين المواطنين والديمقراطية، التي يتم فيها التناوب الحر على السلطة والحكم استجابة لمختلف الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، ومنها العدالة الاجتماعية التي تشمل جميع المحتاجين كحقوق لا كصدقات [لعل المؤلف يقصد حكومات الرفاه التي ظهرت بعد منتصف القرن العشرين في أوروبا ولكن دورها تضاعف في الوقت الحاضر!].

هل تلاشت العصبية في هذه الدول؟ الجواب القاطع الصريح هو: لا، وإنما انكفأت لتظهر في علاقة المجتمع وسلطاته بالمجتمعات الأخرى ودولها، وهي علاقة تنكر المساواة مع هذه الشعوب وتبيح استغلالها وانتهاك حقوقها، ويتم ذلك عبر الأطر والبنى الآتية (ص . ٢٣٦):

## النظام الاقتصادي العالمي الحالي

يعطل هذا النظام قيام التنمية في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، لإبقائها في حالة التبعية، والنهب، والاستغلال من قبل الدول الصناعية الكبرى وشركاتها متعددة الجنسية، وهو في حرمانه هذه البلدان من التنمية في الحاضر، لا يخلل بإعاقة التنمية في المستقبل أيضا بجعل أراضي هذه البلدان وبحارها مكبات لنفايات البلدان الصناعية وإشعاعاتها المميتة.

---

## النظام الإعلامي الحالي

يدعم هذا النظام التبعية الاقتصادية والثقافية في العالم الثالث، بحيث تصبح التبعية قناعة داخلية فيه، ويشتمل ذلك على تكوين طبقة من المثقفين المرتزقة الذين يدافعون عن الواقع المتخلف، لخدمة الأسياد المستغلين في الخارج.

### عدم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير

لا يقتصر هذا المبدأ على الجوانب السياسية والقانونية، بل يشمل النواحي الاقتصادية أيضا كحق الشعوب في السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية الوطنية والقومية، والحجة في ذلك، إدعاء تخلف هذه الشعوب وتعارض امتلاكها مواردها في المصالح "الدولية".

### الاستخبارات العاملة في الخارج

الغاية الأساسية لهذه الاستخبارات تقطيع أوصال بلدان العالم الثالث، بتأجيج نيران الفتنة والعصبيات الداخلية الطائفية، أو الحزبية، أو الإثنية، وكذلك فيما بين الدول لاستنفاد ثرواتها وإجهاض كل حركة للتقدم فيها.

وقد قام الإعلام في الدول المتقدمة بدور خسيس في غسل دماغ مواطني تلك الدول وتثبيت العصبية في نفوسهم مما جعلهم يتقبلون طوعا سلوك دولهم الشائن في علاقتها مع بلدان العالم الثالث، ويدعمون دولهم في سياساتها المختلفة تجاهها حتى في تجاهل الحقوق الأساسية الطبيعية للدول وهي: حق البقاء، وحق الاستقلال، وحق المساواة فيما بين الدول (ص. ٢٤٥).

## الخاتمة

تلخص خاتمة الكتاب الأفكار النظرية العامة التي يستند إليها الكتاب، من أن طبيعة الحياة الإنسانية تجمع بين الحركة والنظام، حيث يعمل إما الإرادة والعقل لتكون النوازع الأولية، ومن ثم العصبية، وإما الإرادة والعقل والأخلاق جميعا لتكون النوازع الإيثارية، ومن ثم الديمقراطية. وبالطبع تعني الأخلاق هنا مفهوما خاصا يتحقق كلما اتسع ليشمل باهتمامه الإنسانية بأسرها، ويتلاشى كلما ضاق باتجاهه إلى الإثنية، أو الطائفة، أو الحزب، أو أية فئة من الفئات حتى الفرد.

يرى المؤلف أن أزمة العالم المعاصر أزمة قيم، وذلك في كلا قسميه: المتقدم والمتخلف، وهذه الأزمة تتجلى في أولهما في قصره الديمقراطي على داخله فحسب في حين يقوم باستغلال ما أمكنه استغلاله من العالم الآخر، وعمل ما يسعه عمله لمنع هذا الآخر من التحرر والتقدم في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية وغيرها.

وإذا كان الإنسان المتقدم يشمل بديموقراطيته نفسه دون الآخر، فإن الإنسان المتخلف يشمل بعصبيته نفسه والآخر جميعا، ففي داخله تتناحر العصبيات بأشكالها المتعددة من طائفية، وإثنية، وحزبية، بل وفيما بين دولة وبلدانه المختلفة، ولعل العالم العربي يعد أظهر الأمثلة على هذه العصبية الشائنة التي مزقتها تمزيقا وحرمته من الحضور الإنساني، والوقوف في مصاف الأمم المتقدمة في العالم.

ومما يزيد الأزمة بجانبيها تفاقما، استحالة الانغلاق بين الأمم، خصوصا بعد أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة-أو يكاد- في ظل العولمة والحياة المعاصرة الحديثة.

أما الخلاص من هذا المأزق التي تعاني منه شعوب العالم جميعا، فيرى المؤلف أنه يتم باستبدال الإنسان أنظمة القيم الحالية، ليحل محلها نظام القيم الإنسانية المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة، وفي شرعة حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومبادئ الأمم المتحدة بوجه عام).

لا شك في أن الكتاب يمثل محاولة قيمة في رصد العصبية، وتفهمها، وتشكيلاتها المختلفة، غير أن إضفاء صفة "الجوهريانية" على العصبية، وعدم الربط بينها وبين التطور الاجتماعي التاريخي، الذي لم يزد المؤلف على الإيماء إليه عن بعد، يجعل من العسير التفكير في تحديد منهج عملي للتخلص من شرور العصبية، إذ ما فائدة انتظار أن يخرج فرد أو آخر -رأي المؤلف- على العصبية في بلده، لتكوين جماعة مناهضة للعصبية؟ ولماذا تقوم مثل هذه الجماعة؟ وما شروط بقائها وفعاليتها؟ وكيف يمكنها التعامل مع

---

جماعات العصبية الأخرى؟ وهل يصدق هذا في مستوى الدول أيضا؟

أسئلة لا بد للفكر الإنساني من معالجتها، والوصول إلى حل لها إذا كانت نار العصبية المهلكة ستخدم في يوم من الأيام.

· العصبية: بنية المجتمع العربي، عبد العزيز قباني، دار الآفاق الجديدة: بيروت / ١٩٩٦



دراسة في كتاب حزب التحرير :

## المناهج المدرسية الفلسطينية

تعمل على هدم الإسلام في نفوس أبناء المسلمين وتحويلهم

إلى العلمانية الكافرة

تحسين يقين

كان على حزب التحرير أن يراجع ملاحظات عدد من أعضائه على المناهج الفلسطينية، ويعيد تحريرها، حتى يضمن أن يقدم للشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية ليس النقد التربوي الإسلامي فقط، بل أن يستغل الفرصة لتوضيح آرائه ونشرها أيضاً. فهو كحزب دعوة بحاجة ليس للوصول إلى الجمهور، بل بحاجة للتأثير عليه بقصد التغيير، لا أن يقول ما يريده سريعاً وبمضي.

كان عليه أن يكون دقيقاً مكثفاً لملاحظاته بعيداً عن التكرار والمقترحات الطويلة، وأن يكون أسلوبه أكثر موضوعية كونه حزباً يشتهر أعضاؤه بالثقافة والفكر والتحليل، وألا يخلط الأمور كما فعل. فهو كحزب إسلامي أيديولوجي سياسي عريق زاد عمره عن الخمسين عاماً كان حرياً به أن يحدد منطلقاته التربوية الإسلامية حتى يستطيع أن يدفع الفلسطينيين هنا إلى مناقشة القائمين على المناهج، لا أن يصدر أحكامه العامة بتعميم واعتساف في الحكم والفهم والتقويم في الرؤيا.

وبدلاً من اعتساف الفهم والحكم حول الكثير من الأمور التفصيلية، كان على الحزب أن يستوضح، ويسأل في كتابة أسئلته المشروعة عن النصوص من باب هل هذا يعني ذلك؟ أو هناك وحي وحذر أن يفهم الطالب غير المقصود بالكلام الظاهر. . لكنه وقد تأثر بالحكم السابق على المناهج فقد كان أقرب إلى جاهزية الاتهام. فما أن يرى كلمة أو مفهوماً حتى يضعه في سياق حكمه ذي الطابع التعميمي السابق.

إن رؤيته النقدية الكلية التي لا ترى في الكأس ولا نقطة ماء، جعل حديثه غير متسم بالمصداقية. وكيف يكون كذلك وقد ساهم في تأليف الكتب جيش من علماء ومفكري ومثقفي وأكاديمي فلسطين!

لقد جاء كتاب حزب التحرير/ (المناهج المدرسية الفلسطينية: تعمل على هدم الإسلام في نفوس أبناء المسلمين وتحويلهم إلى العلمانية الكافرة) بمثابة بيان سياسي لا دراسة موضوعية بحثية نزيهة بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية كما ينبغي لحزب عريق أن يفعل . فالمبالغة والانهام المسبق والتعميم تقرأ من العنوان ، فكلمتا هدم ، والتحويل إلى الكفر ، تنفران القارئ المنصف ، فكيف يصدق أحد نزيه الرأي أنه يوجد من تسول له نفسه بهدم الإسلام؟ وهل الإسلام في فلسطين وأهله باتوا من الضعف بحيث لا يقامون من يريد هدم دين أبنائهم؟ وهل من السهل أن نكفر بعضنا بعضاً بسهولة ونمنح شهادات الكفر والإيمان؟ وهل خلق الإسلام العظيم يسمح بذلك وهو الذي حذر من ذلك قائلاً: من كفر مسلماً فقد كفر .

لقد جاءت ملاحظات حزب التحرير ، ولاية فلسطين على المناهج الفلسطينية في مجملها ملاحظات على كتب التربية المدنية بشكل رئيس ، والتربية الوطنية بدرجة أقل ، وكتب اللغة (النصوص) والتربية الإسلامية والتاريخ بدرجة أقل من الثانية ، ومعنى ذلك أن المبحوث في المناهج الفلسطينية هي كتب التربية المدنية والنصوص الواردة في بعض المواد التي تتعلق بالمفاهيم المدنية . لذلك كان الأجدر بالحزب تخصيص دراسته ذات طابع البيان السريع على تلك الكتب ، لا أن يعمم ما دام أنه لم يناقش ولم يدرس بقية الكتب .

إن اقتباساته من بعض الكتب لمفاهيم يعارضها ، وترك الجزء الأكبر من الكتب والنصوص يشي بأن غير المقتبس ، وغير المعلق عليه سلباً يتفق مع الإسلام ، أي أن معظم ما في الكتب صحيح ، وهذا لا يتفق مع العنوان الذي جاء متهماً للمناهج بأقصى العبارات .

بعد قراءة كتاب الحزب عن المناهج الفلسطينية الذي جاء في ١٣٩ صفحة من القطع المتوسط والذي صدر في أواخر عام ٢٠٠٤ الذي اقتبس منه بعض الخطباء في المساجد مادة لخطبة الجمعة لمهاجمة المناهج الفلسطينية ، فإنه يمكن حصر وتحديد الملاحظات خدمة للقراء/ والقارئات أولاً ، وثانياً خدمة في فتح النقاش المسؤول مع الحزب وأنصاره والذين اطلعوا على الكتاب في فلسطين .

كتاب الحزب عن المناهج الفلسطينية يستخدم أسلوباً غير علمي بمقدمات طويلة غير ضرورية تكرر الاستنتاجات ، ثم تقدم باستعراض لا تعتمد على الجوهر ، ثم تعيد تكرار الاستنتاج ، وما هذا التأكيد المكرر إلا لضعف في السرد والرؤية والتحليل لا تتفق مع حزب موصوف بالفكر الإسلامي المستنير .

" أما سياسة التعليم والمناهج المدرسية الفلسطينية فقد تبين بعد دراسة شاملة للكتب المدرسية الخاصة بالمواد الثقافية التي يدرسها أبناء المسلمين في مناطق السلطة الفلسطينية أنها وضعت على أساس تحويل أبناء المسلمين إلى العلمانية ، أي إلى الكفر " . (٩ / ١)

" هذه هي وجهة نظر الإسلام التي لا يختلف عليها مسلمان يعرفا دينهما ، أي تحكيم الإسلام في كل صغيرة

وكبيرة في حياة المسلمين، وحرمة تحكيم غيره في أي منها". وجهة نظر الإسلام هذه غيّبت تماماً في كتب المناهج الفلسطينية واعتمدت بدلاً منها وجهة نظر علمانية وعمل عن قصد وتخطيط على تلقينها لأبناء المسلمين حتى يحملوها فيكونوا علمانيين كما أراد لهم الكافر المستعمر". (١١/٢)

يكشف الكتاب الذي بين أيدينا عن عدة دلالات على النحو:

- رأي حزب التحرير في المناهج المدرسية من منظور ديني حزبي، وهو مثال على رد فعل جماعات الإسلام السياسي تجاه المنظومة التربوية العربية والفلسطينية.
  - أسلوب الحوار التربوي بين التربويين الفلسطينيين والسياسيين الإيديولوجيين.
  - المحاور التي تهتم بها جماعات الإسلام السياسي، والتي لها علاقة بالتربية المدنية والديمقراطية، وعلاقة ذلك مع نظام الحكم والمشاركة فيه في الحاضر والمستقبل.
  - دور التربية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية في تفهم آراء الإسلام السياسي وسبل الرد عليها.
- إن الاقتباسين السابقين يدلان على منطلقات إلغاء الفكر والاجتهاد، والتكفير، والاتهام بالتبعية للاستعمار.

من خلال الاطلاع على الكتاب ومنهجيته، نجد أنه سلط الضوء على الاتهام

أولاً بطمس العقيدة الإسلامية، وقد تعرض لـ:

- ١- تعريض المناهج بوحدّة الأديان والمساواة بينهم.
- ٢- تعظيم الكنيسة، وإقرار (النصرانية).
- ٣- أفكار حوار الأديان التي تحوي:
  - التعددية.
  - إيجاد جوامع مشتركة بين الأديان.
  - بلورة ميثاق مشترك وإزالة مفهوم العدو.
  - التسامح وقبول الآخر.
  - المساواة بين الأديان.
- ٤- إزالة الحدود الفاصلة بين الإسلام والكفر.

ثانياً: الاتهام باستبدال رابطة العقيدة وتغيير الهوية حيث تعرض لـ:

- نقد إحياء الحضارات الوثنية البائدة.
- نقد تمييز المجتمع الفلسطيني على أسس علمانية.

- نقد إقرار وتشبيث فرقة المسلمين وكياناتهم .

ثالثاً : نقده الدعوة إلى الديمقراطية وفيها نقد :

- التوسع في الديمقراطية كبديل عن الإسلام (هكذا يفترض) .

- نقد الترويج للديمقراطية بتسميتها شورى .

رابعاً : الاتهام بالعمل على هدم النظام الاجتماعي في الإسلام ، وفيها تعرض :

- لمفاهيم المناهج حول الزواج المبكر .

- وحقوق المرأة .

- الأسرة الإسلامية نمط تقليدي قديم .

- وجهة نظر الكفار في المشكلة السكانية .

خامساً : نقد استبعاد الإسلام وترسيخ النفعية (هكذا يفترض) وفيها تعرض لـ

- نقد ترسيخ النفعية والقيم المادية .

- نقد تعريف المواطن الصالح .

- نقد الشرعية الدولية والقانون الدولي .

سادساً : نقد الدعوة إلى الحريات .

وسنحاول أن نستعرض تلك النقاط من منظور حقوقي وإنساني وتربوي ووطني :

أ) العقيدة .

١- وحدة الأديان : تتخلص رؤية الحزب بأن المناهج لا تفرق بين الأديان من خلال الاقتباسات التالية :  
" أ. اعتبار التوراة والإنجيل مثل القرآن في الرجوع إليها ، والاستدلال بها على الأفعال والأحكام ، فقد كلف طلاب السادس "كتابة أدلة من الكتب السماوية تدعو إلى التسامح ونبذ العنف وقراءتها على الطلبة" وليس في هذه العبارة ما يميز القرآن عن غيره من الكتب ، فكلها كتب سماوية وكلها يؤخذ منها ، وكلها يستدل بنصوصها ، ثم استدل بالإنجيل على القول المنسوب إلى المسيح عليه السلام فقال : " تدعو المسيحية إلى المحافظة على كرامة الإنسان وحرية ، وتنادي بالتسامح والمحبة والسلام والوئام مع البشر ، وذلك من قول السيد المسيح (أحسنوا إلى مبغضيكم) . فهل يؤمن التأثر والوقوع في اللبس على طالب لا يتعدى عمره الثانية عشرة؟ وما هو المفهوم الذي نعطيه لهذا الطالب المسلم؟ المفهوم هو أن القرآن والتوراة والإنجيل لا فرق بينهما فمن أيها أخذت فهو حق عند الله !

٢- جمع أعياد المسلمين والنصارى بلفظ واحد وهو قولهم: "أعياد دينية نحتفل بها" وقولهم "الأعياد الدينية". وتحت هذه العناوين ذكرت أعياد المسلمين وأعياد النصارى .

٣- الجمع بين المساجد والكنائس والكنس بلفظ واحد وهو (دور العبادة)، وبين الأديان المختلفة بعبارة "الرسالات السماوية"، ويكاد هذا يكون تصريحاً لا تلميحاً بوحدة الأديان، فبدل أن يقال المساجد، يقال دور العبادة لتشمل الكنائس والكنس أيضاً "أما دور العبادة فلها أثر إيجابي في التصدي لهذه الظاهرة . . . لأن تعاطي المخدرات ضرب من السكر الذي تحرمه الشرائع السماوية". ومعروف أن النصرانية واليهودية لا تحرمان الخمر، وكذلك عند الاستدلال فإنهم في أحيان كثيرة لا يستدلون بنصوص الإسلام مستقلة في الذكر عن غيرها، بل يعبرون بقولهم (الشرائع السماوية) كما في النص السابق، وكما في هذا النص أيضاً "إن المحبة بين الناس طريق الهدى . . وهو ما دعت إليه الرسالات السماوية كافة"، فالكتب الدينية لا فرق بينها، والمسجد والكنيسة والكنيسة لا فرق بينها والرسالات والشرائع سماوية لا فرق بينها، والمسلم - بحسب افتراءهم - مدعو للأخذ منها والاستدلال بها". (١٧، ١٨/٣)

فإذا دعت الديانات إلى التسامح ومحاربة المخدرات والمحبة بين الناس، فهل في التأكيد عليها تربوياً ما يضر؟ أليس هدف الديانات السماوية والمذاهب الأرضية هي مصلحة البشر؟ فإذا كان هناك اتفاق على هذه القيم، فما المانع من ذكر هذا الاتفاق؟ وهل في ذكر أعياد المسلمين والمسيحيين ما يضر بفكر الطلبة؟ أليسوا جميعاً مواطنين هم وأهاليهم؟ أليسوا جزءاً أصيلاً من نسيج المجتمع، فالطالب المسيحي يعطل في أعياد المسلمين، وله الحق في العطلة بمناسبة أعياد الدين المسيحي، والطالب المسلم يرى ذلك ويشركه الفرح بالآعياد، وهذا ما تقتضيه المواطنة والاخوة التي تربط أهل فلسطين مسلمين ومسيحيين ويهوداً (قبل الإعلان عن النوايا الصهيونية الاستعمارية بإقامة وطن قومي لليهود).

ب) تعظيم الكنيسة وشعائر النصرانية وتقديم كتابها وعقائدها على أنها صحيحة: فهل البديل عدم تعظيم الكنيسة؟ الكنيسة الفلسطينية الأصيلة التي كانت فتحاً دينياً قبل ٢٠٠٠ عام، والتي نقلت الدين المسيحي والإيمان بالله إلى باقي المعمورة، فإذا لم أرب الطلبة مسلمين ومسيحيين على احترام الأماكن الدينية فعلا م إذن سأريهم؟ وكيف سيكون حال الشعب إذا لم ينشأ أفرادهم وهم أطفال على احترام الأديان ومؤسساتها؟ نقرأ الاقتباس التالي:

"ولقد لعبت مناهج التعليم دوراً كبيراً في الإعلاء من شأن الكنيسة والمؤاخاة بين الكنائس والمساجد والمساواة بينها، ما فيه توجيه ودفع لأبناء المسلمين إلى العلمانية، وفيما يلي بيان ذلك:

١. اقتران صورة المسجد الحرام في مكة المكرمة بصورة كنيسة المهدي في بيت لحم، وتحت الصورة الأولى "الحجاج المسلمين في مكة"، وتحت الثانية "الحجاج المسيحيون في كنيسة المهدي"، فماذا يعني هذا! انه يقول لأبناء المسلمين البيت الحرام والمهد واحد والحج إلى مكة والحج إلى المهدي واحد لا فرق بينهما . جرة أخرى من العلمانية .

٢ . اقتران صورة المسجد الأقصى المبارك بصورة كنيسة القيامة ، والجمع بين صور الكنائس والمساجد في واقع كثيرة جداً حتى وصلت إلى اربعة مواقع في كتاب واحد . ولم يتركوا الصور لتعبر عن المساواة بين الأديان وطمس عقيدة المسلمين وعباداتهم حتى أثاروا هذا السؤال : " إلى ماذا ترمز صورة المسجد والكنيسة جنباً إلى جنب " . والجواب الذي يريدونه : إنها ترمز أنه لا فرق بين المسجد والكنيسة ، فكلاهما مكان للعبادة!! وإنها ترمز إلى المساواة والإخاء بين الإسلام والنصرانية ، والله سبحانه وتعالى يقول " ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين " .

٣ . ومن صور الإكبار والتعظيم ما جاء تحت عنوان (السياحة الدينية) فقد تقدم ذكر كنائس النصارى تحت عنوان (المقدسات المسيحية في فلسطين) على ذكر مساجد المسلمين ثم افتتح الدرس بالعبارة الإنجيلية منظومة شعراً بقوله :  
تقرأ النص الآتي وتأمله :

في العلى لله مجد                      وعلى الأرض السلام  
وله شكر وحمد                      وسرور للأنام

" إنها ترنيمه السلام التي تفرى بشرى ميلاد المسيح عليه السلام " .  
المطلوب من المسلم ههنا ليس فقط قراءة العبارات الإنجيلية بل تأملها حتى تستقر في نفسه وتؤثر فيه فيعظمها .

٤ . ومن صور الإعلاء من شأن الكنيسة ومناقضة عقيدة الإسلام قولهم " كنيسة القيامة : وتقوم كنيسة القيامة في القدس فوق المكان الذي يعتقد المسيحيون أن السيد المسيح صلب فيه " . وقولهم : " طريق الآلام في القدس : وهي الطريق التي مشى فيها السيد المسيح بعد أن حكم عليه بالإعدام وهو يحمل خشبة الصليب الثقيلة " دون أدنى إشارة إلى أن هذا يخالف عقيدة المسلمين ، حتى أن الكتاب عندما تكلم عن طريق الآلام قدم مقولة (إن عيسى عليه السلام صلب) قدمها وأخرجها مخرج العقيدة الصحيحة والله سبحانه وتعالى يقول (وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم) . وهذه المعلومات جاءت تحت عنوان " الأماكن والمقدسات المسيحية المرتبطة بحياة المسيح عليه السلام " .

٥ . تصوير الكنائس على أنها أماكن يعبد فيها الله وحده : ويبلغ التضليل والطعن في الدين وتكذيب القرآن منتهاه في قول المنهاج " وتبلغ أهمية هذا الكتاب ذروتها عند الحديث عن بيت المقدس مدينة السلام والإسلام ومدينة المسيح عليه السلام ، يؤمها المسلمون والمسيحيون من شتى بقاع الأرض كي يعبدوا الله وحده . . . ويدركوا أهمية موقعها وقداستها المتمثلة في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة . . " والله سبحانه وتعالى يقول : (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم) . ويقول سبحانه (اتخذوا أجبازهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم) . فكيف يقال انهم يعبدون الله وحده! أليس في هذا تكذيب للقرآن وتضليل عقائدي لأبناء المسلمين ودفعاً بهم إلى العلمانية؟!

لقد تعرض هذا المنهاج في مواقع تفوق الحصر للأديان الأخرى ، جاعلاً الكنيسة والنصرانية موضع اهتمامه

الأكبر . فحرص على عرض صورة الكنيسة إلى جانب صورة المسجد، ولم يخص المسجد باعتباره جزءاً من وجهة نظر الأمة والدين، وتجد هذا الجمع بين الكنيسة والمسجد تمتلئ به صفحات الكتب، وقد وقع فيما يزيد على عشرين موقعا. ومن اهتمام المنهاج بإعلاء شأن الكنيسة والتسوية بينها وبين المسجد طلبه من الدارسين زيارة الأماكن المقدسة المساجد والكنائس وجمع الصور عنها فيقول: "نزور موقعا إسلامياً وآخر مسيحياً من المواقع الموجودة في مدينة القدس، ونصف ما نشاهده بعد العودة من الرحلة".  
"نجمع صوراً لأماكن مقدسة في القدس، ونعلقها على مجلة الحائط".  
"نقوم بزيارة علمية موثقة للأماكن المقدسة المسيحية في القدس وبيت لحم وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية". (٤/٢١، ٢٠، ١٩)

ثمة اعتساف في التحليل، ومناقضة للإرث الثقافي الذي قامت عليه الحياة المشتركة والإنسانية بين المواطنين، هناك ربط متكلف بين تقديم المقدسات والعلمانية، فالطالب كمواطن يرى السياحة الدينية ويرى احترام جميع الناس لأماكن العبادة، وحرصهم على المواطنة والمساواة. أليس هناك حجاج إلى الأماكن المسيحية المقدسة مثلاً؟ فهل ذلك سيضر بالمسلمين؟

ج. أفكار حوار الأديان: وهو يستند بها إلى مؤتمرات حوار الأديان التي جرت في غير مكان، ومن هذه الأفكار التي نقد وجودها في المناهج كل من:  
• التعددية:

"يقول فلسطين بلد التنوع والتعددية"

ومن حقنا وحق الآخرين الاختلاف في وجهات النظر تجاه القضايا المجتمعية الشائكة، ولم يعد مقبولاً فرض رأي الأغلبية السياسية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية على الأقلية في المجتمع". ولا تعني هذه العبارة إلا إخراج الإسلام من المجتمع وإبقائه أمراً فردياً يمارس في المسجد والبيت لأنه هو الأغلبية وهو هوية فلسطين منذ الفتح الإسلامي.

• إيجاد جوامع مشتركة في الأديان الثلاثة: تشمل العقيدة والأخلاق، والثقافة، والتأكيد على المشترك الإيجابي بين الأديان والحضارات، لأن جميع أهل الكتاب مؤمنون، يعبدون الله. هذه إحدى توصيات مؤتمرات حوار الأديان ويأتي المنهاج فينصص عليها في أكثر من موقع، فيقول مثلاً:

"تعتبر الأماكن الدينية المقدسة نافذة دينية ربطت فلسطين بالعالم، وجعلت منها محط اهتمام المؤمنين بالله من أصحاب الرسالات السماوية، ومقصد الحجاج والسياح ومن أهمها: . . . والله تعالى يقول: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة). ويقول: (إن الدين عند الله الإسلام). يقول: (ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يُقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين). فالله تعالى حكم بأن غير المسلمين - ومنهم أهل الكتاب - كفار خاسرون، والمنهاج يعلم أبناء المسلمين ما يناقض صريح القرآن.

## ميثاق مشترك

· بلورة ميثاق مشترك لحقوق الإنسان، من أجل إحلال السلام والتعايش بين أصحاب الأديان، وذلك بإزالة الإحساس بوجود حدود دموية بين الأديان، وإزالة مفهوم العدو في ثقافات الشعوب وسياسة الدول. (٢٤، ٢٢/٥)

فإذا كان المكان الذي يحيا فيه الفلسطينيون مكاناً تعددياً بطبعه، فهل في هذا ما يضر؟ وهل من الواجب أن تستبد فئة بأخرى من باب إيمانها الخاص؟ كان الأحرى بالمؤمن أن يدرك أكثر من غيره أهمية التقائه في الإيمان مع آخرين من غير دينه. ذلك أن الاختلاف والتشابه أمران طبيعيين، فالجوامع المشتركة التي تخدم قيم الإنسان، والسلام الداخلي والعالمي من المهم التأكيد عليها. وثمة فرق بين الصراع مع المستعمر الأجنبي (الاحتلال) الذي يقتضي المقاومة، وبين الحوار والعيش المشترك مع مواطنين من مذاهب أخرى، لأن اعتناقهم لتلك المذاهب لا يؤثر مطلقاً على مواطنتهم وانتمائهم لوطنهم، إلا إذا شاءوا غير ذلك.

التسامح وقبول الآخر: انظر لهذا الاستهلال الذي بدأه الحزب في الحديث عن هذا البند وإلى كيفية التعليق على الاقتباسات من الكتب المدرسية ل ترى إلى أي مدى بلغ التسرع وخلط الأمور.

"وهي فكرة خبيثة زينها وزخرفها الكافر المستعمر، ثم راح عملاء الكفر الغربي يلبسونها ثوب الإسلام، ويستدلون عليها بنصوص القرآن، والمقصود بها تقبل المسلم للكفر واحترامه، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقضاء على فكرة نشر الإسلام ووجوب تبليغه بالطريقة الشرعية وانه دين للناس جميعاً وانه ناسخ لجميع الأديان، وقد حظي التسامح في مناهج التعليم بأكبر الاهتمام، فأبرز أكبر إبراز، وفيما يلي بيان ذلك:

١. تعريف التسامح بحسب ما ورد في المنهاج: "هو تقبل الفرد لآراء الآخرين واحترام عقائدهم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم وإن كانت لا تنسجم مع أفكاره". وهذه دعوة صريحة لقبول الكفر واحترامه وإكباره، ولم يكتفوا بجعل التسامح عنواناً للدروس، بل جعلوه عنواناً لوحدة كاملة، وحتى كتب التربية الإسلامية، حتى هذه الكتب لم تنج من الدعوة إلى التسامح فقد جاء فيها درس تحت عنوان التسامح.

وهذه صورة يعرضها المنهاج لراهب يتقلد صليبه وشيخ يصافحه، ثم يقول "الإسلام يدعو إلى التسامح والإخاء بين البشر، ويمنح التكريم والحرية للإنسان مهما كانت ديانته أو جنسيته، أو لونه".

٢. وتحت غطاء التسامح جعلوا النصارى إخوة للمسلمين فقالوا: "يسود المجتمع الفلسطيني الإخاء والتسامح بين المسلمين والمسيحيين". ثم استخدموا الصورة لإظهار فكرة التسامح وتثبيتها في أذهان الطلاب.

٣. وتثبيتاً لفكرة التسامح وإمعاناً في طمس تميز الإسلام وصحة عقيدته، راحوا يستدلون على وجوب التسامح الذي هو احترام الكفر كما عرفوه، بأدلة من القرآن يؤولونها لتوافق أهواءهم وليرضى عنهم الكفار،



فبعد أن عرفوا التسامح بأنه احترام عقائد الكفار " . (٢٦، ٢٧، ٢٨/٦).

فما البديل الذي يطرحه الحزب في مجال التعامل بين أصحاب الأديان، في الوطن الواحد؟ فهل هناك خوف من أن التربية على الاحترام والتسامح المتبادل سيغير من دين الطلبة؟ لا شك ان نقد كتاب الحزب للتربية على التسامح في المجتمع الفلسطيني يتعارض مع أبسط بديهيات الدين الإسلامي، إن الأخوة بين المسلمين والمسيحيين، هي أخوة طبيعية، أخوة دم وقرابة ومواطنين عاشوا في هذا المكان، وقاسوا الألام المشتركة التي وحدتهم كما وحدتهم الأفراح أيضاً، والتربية على قيم الأخوة بين المسلمين والمسيحيين لا تذهب ولا تسطو أبداً على العلاقات الخاصة لكل أصحاب دين .

## المساواة بين الأديان

فيقول المنهاج: " تتمثل العدالة بالإيمان بأن جميع الناس سواسية لا فرق بينهم من حيث الجنس أو العنصر أو الدين أو الفكر أو العائلة حيث إن لكل شخص حق التمتع بمجموعة من الحقوق كما إنه يقع عليهم مجموعة من الواجبات التي يجب أن يلتزم بأدائها " . كان يمكن أن يحسن الظن بهذه العبارات لو قالت إن غير المسلمين يتمتعون بحق الرعية كالمسلمين تماماً فلا يظلمون وإنهم ينصفون أمام القضاء كالمسلمين تماماً، فإن هذا مما شرعه الله تعالى . ولكن هذا ليس ما تنص عليه هذه العبارة، بل هو يقول إن الناس سواسية لا فرق بينهم من حيث الدين، ومعنى هذا إنه يعلم أبناءنا أن من يؤمن بالله تعالى، خالق هذا الكون، هو كالملحد الذي يكفر بوجوده، ومن يؤمن بالجنة والنار هو كمن يقول إنها مجرد خرافة، ومن يؤمن بنبوّة محمد عليه السلام هو كمن يكفر بها، ومن يؤمن بعصمة الرسول هو كمن يقول إنه مدع للنبوّة وليس نبياً . قال تعالى: " إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم " . وقال: " لعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم " .

ويعلمهم أن لا فرق بين من يعبد الله تعالى وبين من يعبد البقر، ولا فرق بين من يوجه وجهه لله تعالى حنيفاً مسلماً وبين من يوجه وجهه للحائط، فأى شيء أوضح من سعي هذا المنهاج إلى جعل الكفر والإيمان واحداً عند أبنائنا .

ثم يتمادى المجرم فيعلم أبناء المسلمين بأن صلاة النصارى للصليب وصلاة المسلمين لله تعالى هي الشيء نفسه لا يختلف الا بالكيفية والصورة، ويستخدم الطريقة الأشد أثراً في تثبيت هذا المفهوم في أذهان التلاميذ فيضع أمامهم صورة فتاة تصلي في الكنيسة وشاب يصلي في مسجد، وقد بلغ به الاستهتار بالإسلام حد القول " نفعل الشيء نفسه بطرق مختلفة " ، ومعنى هذا القول هو أنه يقول للدارسين إنكم لو صليتم صلاة المسلمين، صلاتكم، أو صليتم صلاة النصارى، هي عند ربكم كلها صلاة، وهو في هذا يلغن الكفر لأبناء

المسلمين الصغار تلقينا، ولم يبق إلا أن يقول لأبنائنا أكفروا بدينكم، كذبوا نبيكم". (٧/٣٦، ٣٥)

كأن الحزب ينظر لأهل الأديان هنا كأنهم متحاربون، فالمواطنة في هذا المكان تقتضي المشاركة والإيمان بحقوق كل فئة، والإيمان بأن كل فئة حرة في تصرفاتها وأساليب عبادتها. فما الخطأ من تعليم الطفل بأن هناك صلاة خاصة لأصحاب كل ملة مثلاً؟ وهل من الضرورة أن تكون صلاتنا واحدة؟ وهل حصل في التراث العربي الإسلامي أن تربي المواطنون في الدولة الإسلامية على غير ذلك؟

محور تلك الملاحظات في نقد حزب التحرير هو الحديث عن وحدة الأديان، والتسامح، وقبول الآخر، والتعددية، وما يرتبط بذلك من ملاحظات عن الصور والمفاهيم التفصيلية، والذي يقرأ تلك الملاحظات يحسب أن طلبة فلسطين المسلمين تحولوا إلى المسيحية، وطلبة فلسطين المسيحيين تحولوا إلى الإسلام، مع العلم أنه بعد خمس سنوات من تطبيق المنهاج سنة وراء سنة و وراء سنة، ظل طلاب كل ملة على ملتهم.

إن منطلقات تعليم التسامح والعيش المشترك كمواطنين في مجتمع واحد (والذي لا نحسب أن الإسلام نهى عنه أيضاً) يتطلب الإعلام عن الآخر، طقوسه، معتقداته، أعياده، مقدساته، فكيف لو كان الحال والطالب المسيحي الذي نتحدث عنه مواطناً فلسطينياً ينتمي لفلسطين التي يحبها ويدافع عنها، إذن كيف نعلم التسامح إن لم نفعل هكذا. وإلا نفعل، فمعنى ذلك أن قيم التسامح التي يتسم بها الإسلام ضرب من الخيال والتنظير لا حقيقة عملية تم تجريبها.

إن الإعلام عن الآخر، والتعريف به، يتم بشكل محترم، وذكر المعلومة حسب ذلك المعتقد، حتى لا يفهم غيره ما لا نود أن نتدخل به. أو لا يجوز لنا التدخل به. فإذا كانت فلسطين مهد الديانات بلداً تعددياً خصباً للفكر والثقافة، ألا يجب أن ينعكس ذلك في المناهج والإعلام؟ ألا يقوى الإسلام كثقافة وفكر بالانفتاح على الثقافات الأخرى كما كان دوماً كذلك في طول تاريخ الفكر الإسلامي؟ فإذا ذكر المنهاج أن الأديان تدل على الخير وتنفر من القيم غير السليمة، فهل يصبح المنهاج محل اتهام؟ وهل الجمع بين المقاصد الإنسانية النبيلة التي تتفق عليها ليس للأديان السماوية فقط بل والأرضية أيضاً ينقص من الإسلام كدين سماوي مميز؟

إن ذكر ما هو واقع، يعيشه الناس والطلبة، من حيث البيئة الدينية في فلسطين من حج المسيحيين إلى بيت لحم والسياحة الدينية، ووجود الكنيسة، وطقوس الصلاة لدى الأديان يعمق رؤية الطالب لمكانه ويعرفه بالسكان والمواطنين جميعاً كمواطنين في مجتمع واحد. فاعتساف النصوص ولها بقصد التبيان للناس أن الطلبة المسلمين في فلسطين يعلمون أنه لا فرق بين الأديان هو اعتساف خاطئ، وإذا كان الأمر كذلك فالأولى بالإخوة المسيحيين أن يعترضوا على المنهاج، لأنه وفقاً للرؤيا القاصرة تجعل الطلبة المسيحيين

معرضين لاعتناق الإسلام حيث إنهم يقرأون أن لا فرق بين الأديان .

## إزالة الحدود الفاصلة بين الإسلام والكفر

ادعاء آخر، لتحقيق غرض خاطئ، فلم يقيم المنهاج الفلسطيني بتقديم وصف غير صحيح عن شعوب الأرض وأديانها المختلفة فكان هذا مدعاة كي يوصف بأنه يميع فكرة الإيمان :  
" ويعمل المنهاج على إزالة الحدود الفاصلة بين الإسلام والكفر لتمييع مفهوم الإيمان، ويقوم لأجل هذا الدرس باعتماد المغالطات والخلط بين المفاهيم، وقد أورد في هذا الشأن كثيراً من النقاط، تخفى على غير المدقق حيناً، وتعلن صارخة جرأتها على الإسلام والمسلمين أحياناً . جاء في المنهاج : " لكل شعب من شعوب الأرض دين خاص به ، وجميع الديانات السماوية تدعو إلى احترام بعضها بعضاً، كما وتختلف عادات الناس وتقاليدهم في طريقة الملبس والمأكل والاحتفالات بالأعياد والزواج . ويختلف الناس في العالم أيضاً في ألوان بشرتهم، فمنهم الأبيض والأسود والأصفر، ويجب علينا أن نحترم جميع الديانات السماوية، وعاداتهم وتقاليدهم وإن اختلفت ألوانهم، كما يجدر بنا أن نحكم على الإنسان من خلال عمله ومعاملته للآخرين " .

وبعد أن ينتهي من عرض نصوص من كتاب رسول الله يقول : " وثيقة المدينة تعد أول دستور في الإسلام، نظم العلاقة بين فئات المجتمع المختلفة، وأكدت الوثيقة على : " احترام السكان اليهود في المدينة في دينهم وممتلكاتهم، ما داموا ملتزمين بالوثيقة " .

فما هذا التركيز على احترام الديانات الأخرى؟! وكأن عقدة الكفر والنقص تؤز من وراء هذا المنهاج أزا حتى يداوم على تكرار نفس الفكرة ويفتري على وثيقة رسول الله في المدينة، الوثيقة التي لم تذكر شيئاً جل أو قل يمكن أن يدل على احترام لديانة اليهود، فقد كان غاية ما ذكره كتاب رسول الله عن ديانة اليهود هو ( . . . ) . وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه، وأهل بيته . . . ) وهذا لا يذكر شيئاً عن احترام ديانتهم كما يفترى " ( ٤٠ / ٨ )

كان الأخرى بالحزب إعادة دراسة وثيقة المدينة، ليرى على ضوءها كيفية تكون مجتمع تعددي في المدينة . أما بالنسبة لليهود، فلأنهم كانوا في المدينة، لكن يبدو أن حالة الصراع العربي مع إسرائيل (كدولة لليهود) طغت على فكر الحزب، فالأصل أن اليهود هم مواطنون إلا إذا غيروا من طبيعتهم وتبعوا الغزاة، حيث إن المجتمع الفلسطيني والعربي تعيش فيه أصحاب الملل والأديان، ولم يشكل وجودهم معاً مشكلة دينية، بل كانت التعددية سبباً لازدهار الفكر والعلم .

٢) الاتهام باستبدال رابطة العقيدة وتغيير الهوية  
وسنقصر الحديث هنا على نقد كتاب الحزب لإحياء الحضارات الوثنية البائدة (كما يفترض). يقول الحزب  
مقتبساً ومعلقاً:

"\* فلسطين أرض الآباء والأجداد - العرب الكنعانيون أول من سكن فلسطين.  
\* الأسئلة:

السؤال الأول: ما اسم الشعب الذي سكن فلسطين أولاً؟

السؤال الثاني: أين سكن الآباء والأجداد؟

ويجعل رسومات الكنعانيين تصدر صفحات الكتب، ويعرض للكنعانيين صورة تاريخ مشرق فيقول:

• "الشعب الكنعاني الفلسطيني رسل حضارة"

• "من الصناعات التي فاق بها الكنعانيون الفلسطينيون معاصريهم، . . ."

• "الكنعانيون هم أول أمة بحرية في التاريخ"

وبعد ان يكون قد خصص ما يقارب ١٠٪ من الكتاب للحديث عن الكنعانيين يعود في نفس الكتاب إلى  
الحديث عنهم مرة أخرى فيقول: "الكنعانيون: شعب أرسى حضارة، وأعز لغة، ونشر حرفاً أبجدياً للدنيا،  
وصاغ الرقم حساباً ونظاماً، وألان الحديد وصنعه سلاحاً ومحراثاً، وأذاع فكراً، وبنى مجداً، وجعل لأمته  
في العالمين ذكراً".

ويضيف: "منذ فجر التاريخ رفع تراب فلسطين بشموخ، هويته العربية بأيدي أبنائه من العرب الكنعانيين"  
ويزيدنا من الكأس المسمومة فيقول "مدينة الخليل - مدينة عربية كنعانية قديمة منذ حوالي ستة آلاف  
سنة" ويكرر فيقول: (الكنعاني الفلسطيني)، (الكنعانيون الفلسطينيون) كل ذلك من أجل ربط أهل فلسطين  
بالكنعانيين. وقد رفع المنهاج من شأن الحضارات البائدة بإظهار فضلها على حضارة الإسلام باستعمال  
التزوير والمغالطة فمثلاً:

١. أوهم الطلاب بأن الحضارة الإسلامية تأثرت بالحضارات السابقة لها والمعاصرة لها، وشاهد ذلك  
قولهم: "والحضارة الإسلامية شأنها شأن الحضارات السابقة والمعاصرة لها اقتبست من الحضارات  
التي سبقتها مثل: الحضارة البابلية والآشورية واليونانية والرومانية والبيزنطية ونهلت من علومها ومعانيها  
وأضافت إليها وطورتها باختراعات وابتكارات جديدة وأضفت عليها الطابع العربي الإسلامي".

٢. محاولة ربط الحضارة الكنعانية بالقرآن، وإيهام الطالب أن للكنعانيين الفلسطينيين فضلاً على القرآن:  
"كان للحضارة الكنعانية تأثير كبير على الحضارات المجاورة. . العربية الإسلامية التي وجدت ثقافتها في  
هذه المنطقة ودونت قرآنها الكريم بحروف الهجاء الكنعانية الفلسطينية التي حماها القرآن الكريم من العبث  
والانقراض". يقول الله تعالى (إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون) والمنهاج يعلم أبناءكم أن القرآن  
كنعاني فلسطيني.

٣. عظم الكنعانيين وجعل الانتساب إليهم موضع فخر فقال: "وشيدوا فيها لأول مرة حضارة عريقة شهد

لها القاضي والداني بالسمو والرفعة وعمق التأثير في الآخرين" . وقال: " لقد منح الكنعانيون العرب ومن بعدهم أحفادهم الفينيقيون البشرية أعظم المنجزات الحضارية! وغير ذلك من النصوص التي تحتوي التمجيد والتعظيم والاعتزاز بالحضارة الكنعانية واعتبار الكنعانيين آباء الفلسطينيين وأجدادهم، وقد تقدم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من انتسب إلى تسعة آباء كفار يريد بهم عزاً وكرماً كان عاشرهم في النار).

٤. الرفع من شأن الكنعانيين ووثيتهم، كما في هذه النصوص: " كان المجتمع الكنعاني . . مجتمعنا متوازناً حكيماً . . وعرف عنه تدينه وتسامحه" . " ويبدو أن الديانة الكنعانية كانت تتطور تدريجياً باتجاه التوحيد . . " وأبرز ما فيه الرفع من شأن كفرهم صور تظهر في أحد الكتب وتحتها عبارة " الإله الكنعاني بعل " ، وفي الصفحة المقابلة " الكنعانيون شعب أرسى حضارة وأعز لغة " . (٩/٥٥٥٤، ٥٣، ٥١)

الاقبسات مثيرة للعجب، إذ أن قراءة تعليقات الحزب بحد ذاتها إشارة إلى المستوى الفكري لمعدي كتاب الحزب عن المناهج، إذ كيف فهم هؤلاء الباحثون أن تعليم النشء من الحضارات القديمة الكنعانية والفينيقية يدخل في باب تعليم وتقديس الوثنيات؟ فهل هناك خوف أن يعبد طلبة فلسطين في القرن الحادي والعشرين آلهة القدماء؟ ألم يقدمها المنهاج كتاريخ وعرض للأمم التي مرت في هذه البلاد؟ ثم ألسنا بحاجة للتأكيد على الحضور الكنعاني المدعم لحضورنا نحن الآن في ظل استهداف فلسطين من الاستعمار؟ ثم إذا أبدع أجدادنا القدماء ما هو علمي وإنساني، ألا يثير ذلك فخرنا الآن؟ وهل المطلوب أن نكره الكنعانيين ونلعنهم؟

نحن حين كنا طلبة مدارس، قرأنا عن الحضارات القديمة في المدرسة، وقرأنا خارج المدرسة، وشاهدنا أفلاماً وثائقية عنها، ولم نصبح وثنيين؟ فهل حدث أن تحول أحد من دينه إلى الوثنية؟ إن أبسط بديهيات السرد التاريخي، هو ذكر الأحداث التي مرت بها الشعوب، فإذا سرد المنهاج عن تاريخ المكان الفلسطيني وقدم حضارته، فهل يكون بذلك منهاجاً وثنياً؟ وهل هناك خوف أن يعبد الطلبة الإله بعل مثلاً؟

### ٣) نقد الديمقراطية في المناهج

ج. يتباهى المنهاج بأن النظام في فلسطين نظام ديمقراطي لا يمت للإسلام بصلة يسمح بتشكيل أحزاب على أساس العقائد الباطلة، ويسمح لهذه الأحزاب بالوصول إلى الحكم: " النظام السياسي الفلسطيني، ديمقراطي نيابي يقوم على التعددية السياسية. ويقول: " إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية . . . في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية" ، ويقول: " ينص قانون الأحزاب الفلسطيني على أن لأفراد الشعب الفلسطيني الحق في الانتماء لأي حزب فلسطيني، كما نص على حقهم في تشكيل الأحزاب

السياسية، وكرس القانون مبدأ التعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي واختلاف الأحزاب في مبادئها ووجهات نظرها، وكذلك حقها في استخدام الوسائل والأساليب الديمقراطية لتحقيق أهدافها في الوصول إلى الحكم". (١٠/٦٩)

لا ادري لم يخاف الإسلاميون على الإسلام من الديمقراطية؟ وهل الديمقراطية والمفاهيم المدنية الأخرى جاءت نبتاً شيطانياً لم نشارك نحن المسلمين والعرب في التأسيس لها مثلنا مثل الأمم الأخرى؟ وهل هناك إجبار للمسلمين إن أخذوا بالديمقراطية أن يأخذوها كما هي تماماً في باقي البلاد؟ وهل باقي البلاد هي متشابهة تماماً في تطبيقها وفهمها للديمقراطية؟ إذا ربطنا الديمقراطية كمفهوم عالمي شاركت الثقافة العربية الإسلامية في التأسيس له من خلال مفهوم الشورى الذي له سياق حياة وتعليم لدى الطلبة الفلسطينيين والعرب والمسلمين فهل نصبح دعاة إفساد وهدم للإسلام العظيم؟ وهل الفكر الإسلامي الذي عاش كل هذه السنين ضعيف لهذه الدرجة؟ أم أن هناك خلطاً للأمر وتعسفاً في الفهم؟

أليس ذلك عقداً اجتماعياً ضرورياً للعيش من خلاله كمواطنين معاً؟ لماذا هناك تخوف من جانب الحزب من التربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كفلتها الحقوق والمواثيق؟ ألا يدل ذلك على أن هناك رؤية أحادية يطمح أصحابها أن تسود بالجبر والضغط لا من باب الوصول السلمي الطوعي الحر؟

إن الاستبداد أول ما يقيم ويضر جماعته قبل الجماعات الأخرى والديمقراطية هي إحدى الحلول الإنسانية لمشاكل نظام الحكم.

#### ٤) النظام الاجتماعي: نقد تعرض المنهاج للمرأة

انتقد الكتاب التغييرات الاجتماعية في أدوار الرجل والمرأة، نتيجة التعليم والعمل، كما انتقد تناول المناهج للزواج المبكر والأسرة الديمقراطية على النحو:

ج. " لكن دخول المرأة إلى مجالي التعليم والعمل أدى إلى تغير واضح في مكانة المرأة الأسرية وموقفها العام أمام زوجها وأبنائها، وبدأت العلاقات فيها تأخذ نمطاً ديمقراطياً كبديل للنمط التقليدي القديم ". مكانة المرأة في الإسلام وعلاقتها بزوجها وأبنائها حددتها النصوص الشرعية والمنهاج يذف لأبناء المسلمين بشرى التحول إلى النمط الديمقراطي داخل الأسر بدل النظام التقليدي القديم، ترى ما هي المعاني التي تحملها عبارة (النمط التقليدي القديم).

د. " ففي المجتمعات الحديثة لم يعد دور المرأة " أم وزوجة فقط " ولم تبقى رهينة العمل المنزلي بل أصبحت عنصراً مساوياً للرجل ". انظر كيف ربط العبارات البراقة المضللة بالحدثة، المجتمعات الحديثة هي نقيض المجتمعات القديمة البالية، وانظر كيف ينفر من الدور الأصلي للمرأة بأنها أم وربة بيت ويصفها بأنها تكون (رهينة) وكيف أنها أصبحت في المجتمعات الحديثة أي على النمط العلماني الكافر.

هـ. تحت عنوان (كيف نفرق بين أسرة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية) جاء قولهم: يمكننا معرفة ذلك من خلال ملاحظة سلوك الأعضاء، فالأسرة الديمقراطية ترى فيها المظاهر الآتية: . . . .  
ويتابع الكتاب اقتباساته:

٣. "التنغير من أحكام الله سبحانه بنسبة النتائج السلبية إليها، ووضعها مع المحرمات والمستقبحات، جاء في المنهاج " الزواج المبكر يحرم المرأة من المقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية والمجتمعية"، الرسالة الموجهة إلى بناتنا هي (إياكن والزواج المبكر) وبعبارة أخرى إياكن وما أمر به الله والرسول ورغباً فيه) (أنتم أعلم أم الله) وجاء في المنهاج تحت عنوان ضحايا العنف الأسري النقطة (٣): " . . . ضد النساء مثل العنف الجسدي والزواج المبكر والحرمان من الميراث والتعليم". فالزواج المبكر جريمة عند هؤلاء المجرمين " (٧٥، ٧٦/١١)

١. "الأمر بالاختلاط وتشجيعه واعتبار منع الاختلاط انتهاكاً لحقوق المرأة، فقد جعلوا علاج التمييز ضد المرأة يكون بالتعليم المختلط أي أن التعليم غير المختلط تمييز ضدها وانتهاك لحقوقها، فقالوا "القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة والرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط" فهم يقولون ضمناً أن الإسلام ميز ضد المرأة وانتهاك حقوقها عن طريق منع الاختلاط، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

يتضح من النص أن القضاء على أي مفهوم نمطي يقصد منه القضاء على المفاهيم الإسلامية التي يحملها التلاميذ المسلمون عن علاقة الرجل بالمرأة.

١. اعتبار الديمقراطية في الأسرة هي التي تلبى حاجات وطموحات ورغبات أعضاء الأسرة " يسعى المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات إلى تعزيز مشاركة أعضاء الأسرة في القرار الديمقراطي الذي يراعي حاجاتهم وطموحات ورغباتهم همومهم وطموحاتهم جميعاً مما سيؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية داخل الأسرة ويعمق مسؤولية الأفراد تجاه بعضهم بعضاً".

واضح هنا إزالة الصفة الإسلامية عن فلسطين وأهلها واعتبار الديمقراطية النظام العالمي الذي لا يختلف عليه مجتمعان. الفكرة الديمقراطية تقول بقرار الأغلبية، فهل هذا هو الذي يسعد الأسرة ويقوي الروابط بين أفرادها ويعمق مسؤولية الأفراد تجاه بعضهم بعضاً، هل قرار الأطفال هو الذي يجلب للأسرة السعادة والفلاح، إن في ثنايا هذا الكلام دعوة ضمنية للتمرد على الآباء والأزواج لأن من ليس ديمقراطياً فهو دكتاتور يجب التمرد عليه، لا غرابة فأصحاب المنهاج علمانيون قبلتهم الغرب، والأطفال في الدول الغربية العلمانية يستدعون لآبائهم وأمهاتهم الشرطة ويسجنونهم إذا لم يلتزموا بالديمقراطية التزاماً كافياً.

٢. اعتبار الأحكام الشرعية نمطاً تقليدياً قديماً يجب أن يستبدل به النمط الديمقراطي، جاء في المنهاج " لكن دخول المرأة إلى مجال التعليم والعمل أدى إليّ تغيير واضح في مكانة المرأة الأسرية وموقفها العام أمام زوجها وأبنائها وبدأت العلاقات فيها تأخذ نمطاً ديمقراطياً كبديل للنمط التقليدي القديم". وهذه تتضمن الدعوة إلى استبدال أحكام النظام الاجتماعي الغربي بنظام الإسلام. (٩٦، ١٠٠، ١٠١/١٢)

يبدو واضحاً اعتساف الرؤية، فمن الطبيعي للمرأة، في كل زمان ومكان، أن يتغير وضعها ودورها نتيجة العمل والتعليم، ولا يمكن أن يكون الدين ضد ذلك، أما الزواج المبكر، فيمكن الرجوع إلى إحصاءات المحاكم الشرعية الفلسطينية للتعرف على الآثار السيئة لهذا النوع من الزواج على الفتاة تحت سن الثمانية عشر عاماً، وعلى الصحة الإنجابية لها، مع العلم إنه ليس هناك نص في ذلك، وقد أعاده الفقهاء إلى طبيعة كل بلد، فإذا كانت المناهج قد سعت إلى محاربة الدور النمطي للمرأة في المجتمع، فإن في ذلك احتراماً لها، ومنحها حقوقها الإنسانية.

وهل تزويج الفتاة مبكراً وهي أقل من ثمانية عشر عاماً سلوك سليم؟ فلماذا إذن أجمع العلماء والفقهاء على رفع قانون للمجلس التشريعي الفلسطيني برفع سن تزويج الفتاة حتى ثمانية عشر عاماً؟ كما أن لجوء الفتيات الى التعليم المختلط أفضل من تسربهن خصوصاً إذا لم يكن في مناطق إقامتهن صفوف خاصة بالإناث، مع العلم أن الاختلاط في التعليم لا يجب أن يتعرض لكل هذا النقد. فمساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات يصبح بسهولة حرباً على الدين والأسرة الفلسطينية؟ وهل الرؤية النمطية لدور المرأة الذي يحد من طموحها وفكرها هي رؤية عادلة؟ هل اطلعنا على الشخصيات الإسلامية النسائية في التاريخ قبل الحكم على الحاضر والمستقبل؟

أما الأطفال، فإن النظرة القاصرة تجاههم تحرمهم الكثير، فلا بد من مشاركتهم وأخذ آرائهم حسب مراحلهم العمرية؛ فهذا من حقوقهم كأطفال وبشر. وهل الأساليب التقليدية في المدرسة والأسرة من حيث أدوار الأفراد ومشاركتهم سليمة كلها وجاءت من وحي الإسلام؟ أم أن السليبي منها جاء من وحي قرون التخلف والجهل التي أملت بالأمة الإسلامية؟ هل أصبح الحوار في الأسرة حرباً على الإسلام؟ ألم يدع الإسلام إلى المشاركة بمختلف أنواعها كون المسلم ايجابياً؟

إن المحاذير التي انطلق منها الكتاب تدل على قصور الرؤية، واضطرابها وتخوفها مما لا خوف منه، وتدل أيضاً على جعل الاستثناء هو القاعدة بتوقعهم أن الأطفال مثلاً سيتمردون وهكذا.

##### ٥) ترسيخ النفعية

الإنسان قبل أي شيء هو مواطن، يحيا داخل مجتمع، يسعى نحو تحقيق مصالحه المشروعة، وتحقيق إنسانيته بالطريقة التي يراها مناسبة، هذا الطرح دفع الحزب إلى الاتهام بترسيخ النفعية على النحو:

١. خلق الإنسان من أجل التمتع بالحياة: "فما خلق الإنسان كي يأكل ويشرب فقط بل ليستمتع بالحياة مباحها وألوانها وأصواتها". وقد كذبوا والله، فإن الله سبحانه يقول: (وما خلقت الجن والإنس الا ليعبدون)، إنهم أرادوا تمييز الإنسان عن الحيوان ليرفعوه، فجاءوا بما يجعله أحط وأسفل مرتبة من الحيوان.



٢ . كلما ازداد دخل المرأة المادي ازدادت حظوة عند زوجها وارتفعت مكانتها وأخذ برأيها بخلاف غير العاملة: " لكن دخول المرأة إلى مجالي العلم والتعليم أدى إلى تغير واضح في مكانة المرأة الأسرية، وموقفها العام أمام زوجها وأبنائها . . " فمكانة المرأة تقاس عندهم بمقاييس مادية بحتة، وأما مكانتها في الإسلام فإنما تقاس بدينها والتزامها بشرع ربها . قال صلى الله عليه وسلم (فعلبك بذات الدين تربت يداك)، وقال: (الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة).

٣ . أعمال الخير يقوم بها الشخص بدافع الانتماء للمجتمع المدني: "أنواع العمل . . . ٣- عمل تطوعي: عمل إنساني أهلي يقوم به الإنسان بدوافع الواجب والانتماء الموجود بعمق داخله وهو مظهر من مظاهر المشاركة والتعاون بين الفرد والمجتمع ودليل على تحمل المسؤولية والرغبة في التنمية المجتمعية وهي سمات المجتمع المدني . " فأعمال البر والخير هي لتحقيق قيم مادية ولا وزن للقيمة الروحية في المجتمع . المسلم لا يقول إن العمل التطوعي (عمل الخيرات) عمل صالح لأنه من سمات المجتمع المدني، بل يقول إن عمل الخيرات هو حكم شرعي أمر الله به ومن فعله أجره الله له الثواب، ثم يستدل مثلاً بقوله سبحانه: "وتعاونوا على البر والتقوى" . ويقول صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)، وغيرها من النصوص .

د . الوفاء بالعقود ليس لأن الله سبحانه يقول: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) بل لأنه " . . . يتوجب عليه (أي العامل) احترام مواعيد العمل لأن التغيب عن العمل يؤدي إلى إنقاص العامل لساعات العمل المخصصة للعمل مما يؤدي إلى خفض إنتاجيته " فكانت النظرة مادية بحتة، فتبرير احترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه بـ "خفض الإنتاجية" هو تبرير كالذي يمكن أن يصدر عن الأمريكي أو الفرنسي أو اليهودي ولا علاقة له بكون الطالب مسلماً ابن مسلمين . فالوفاء بالعقود إنما يكون لأجل المصلحة الإنتاجية ولا علاقة له بقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) . ولا بقوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) . ولا بقوله صلى الله عليه وسلم (ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) ترسيخ آخر للمفاهيم العلمانية .

هـ . لماذا يجب على العامل إحسان معاملة الزبائن؟! والجواب: "ويجب عليه أن يلتزم بحسن المعاملة مع زبائن المحل حتى لا يكون سبباً في تفريرهم" فالقيمة مادية بحتة، ولا أثر لأمر الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم لنا بحسن المعاملة . فالذي يحكم ويسير الإنسان في حياته - حسب مناهج التعليم - هو المصالح والنفع المادي أي القيم العلمانية. (١٣/١٠٩، ١٠٨، ١٠٧)

فماذا يضر الشرع أن يستمتع الإنسان في عيشه، ويزداد قوة عن طريق التملك، وهل قيم المشاركة والتعاون والعمل التطوعي بعيدة عن مقاصد الشريعة والأديان المختلفة؟

لقد جاءت القيم المدنية مؤكدة للقيم الإنسانية التي تضمنتها كتب مدرسية أخرى ككتب التربية الدينية الإسلامية والمسيحية، وهل ثمة حكم مسبق على أن كل حديث عن المواطن المدني هو تناقض مع الشريعة؟

وقد تابع الكتاب هذه الرؤية الضيقة في تبادل المواطن في المناهج كمواطن صالح:

١ . المواطن الصالح هو الذي يدفع الضرائب . " أهمية دفع الضرائب : . . . والالتزام بدفعها دليل على المواطنة الصالحة والمشاركة في بناء المجتمع المدني " ومن هذه الضرائب التي لو دفعها الفرد كان مواطناً صالحاً: " ضريبة الإيرادات والدخل . . ضريبة تضاف لقيمة السلع والخدمات . . . ضريبة المعاملات . . . ضريبة على العقارات . . . "

٢ . المواطن الصالح هو الذي يشارك في العملية الديمقراطية: " ويتجلى انتماء المواطن في . . . المشاركة في العملية الديمقراطية سواء بالترشيح أو التصويت في الانتخابات المحلية والعامّة تعبير عن استعداد المواطن للعمل من أجل الجماعة وهو تعبير عن الانتماء . " والمشاركة في الانتخابات التشريعية حرام سواء بالترشيح أو الانتخاب أو التصويت، لأنها تجعل السيادة للإنسان وليس للشرع، والانتخاب حرام كذلك لرئيس الدولة إذا لم تكن الدولة إسلامية، لأن الانتخاب توكيل ونيابة، ولا يجوز لمسلم أن يوكل أحداً في الحكم بالكفر .

٥ . المواطن الصالح هو الذي يعصي ربه باحترام قوانين الكفر وقبول آراء الكفر واحترام التعددية: " وأن المواطن في المجتمع المدني يعرف حقوقه وواجباته ويحترم حقوق الآخرين وسيادة القانون، ومن أهم قيم المجتمع المدني احترام كرامة الإنسان، وقبول الآخر واحترام التعددية . " فهم يطلبون من المسلم أن يقبل ما عند الآخر من أفكار وآراء ولو كانت منافية للإسلام ومفاهيمه، فالمواطن الصالح هو الذي يحترم التعددية ويقبل الآخرين بهذا المفهوم!

د . المواطن الصالح هو الذي يشارك في بناء المجتمع المدني، " ولكي يشعر المواطن الفلسطيني بأنه عنصر فعال في المجتمع يقوم بالدور الذي يقع على عاتقه على أكمل وجه فإن عليه أن ينشط في الحياة العامة وفي الحركة التي تساهم في بناء المجتمع المدني الفلسطيني " والمجتمع المدني هو " مجتمع يقوم على مبادئ الديمقراطية والتعددية الفكرية والحزبية والسياسية " . ١٤ / ١١١ ، ١١٠

نريد لأطفالنا أن يصبحوا مواطنين صالحين كما هو مقصد الدين الإسلامي وغيره من الأديان، وكما يرى الناس الإنسان كما يجب أن يكون صالحاً لنفسه وللآخرين . حين أمرنا رب العزة بالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، كان يريد جل جلاله أن يعلم الدعاة عملية الدعوة، حتى يكون دورهم فاعلاً ومؤثراً، وقد قيل بشروا ولا تنفروا وقال تعالى: (واعدلوا هو خير للتقوى) (وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) صدق الله العظيم .

لقد عزف الكتاب على النغم الرئيس في استعداد التربية المدنية، فماذا سيكون صلاح المواطن إن لم يتم إلى بلده ويقرر بشأنها ويدفع من ماله في سبيلها، ويحافظ على سلمها . أسئلة كثيرة محزنة، نطرحها على بعضنا بعضاً، حتى لا يصبح الحلال والحرام أمراً سهلاً مرتبطاً بالأهواء السياسية؟

فإذا ذكرنا الحريات التي رفع من شأنها الإسلام لا يتداعى إلى خاطر كتاب حزب التحرير عن المناهج

---

إلا الاتفاق على حرية فعل الحرام؟ وإذا علمنا الطفل/ة على المشاركة في المجتمع كي يصبحوا مواطنين صالحين نتهم بالانحياز للنفعية؟ وهل الأطفال سيصبحون ملائكة أم بشراً يعيشون في مجتمع لهم حاجات وأغراض ومتطلبات وجود مادي ومعنوي وروحي؟

يقول الحزب في كتابه " كما أننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى في المناهج مثل كونه أعقد مما يستطيع معظم الطلاب فهمه واستيعابه، وضعف صلته بالواقع والبيئة العلمية للطلاب مما يؤدي إلى ضعفهم وتجهيلهم " (١١/١٥) فمن الذي قرر ذلك؟، وهل عمل امتحان مستوى قاس فيه هضم طلبة فلسطين للمناهج الجديدة؟ أو هل أجرى دراسة مقارنة مع مناهج الشعوب الأخرى؟ وهل أجرى المدعي دراسة بين فيها ضعف صلة المناهج بالواقع والبيئة؟

إن المحايد يلمس ربط المناهج بالبيئة في كل مكان من الكتب حين يكون لذلك ضرورة .  
كان الأجدد بحزب التحرير أيضاً التطرق إلى تلك الجوانب الأخرى لا أن يمر عنها سريعاً متهماً وكفى الله المؤمنين القتال! إذا أراد فعلاً مصلحة الطلبة، أبنائنا، وأبنائهم!

فليس من السليم أن يجعل الحزب مثقفي وتربويي الشعب الفلسطيني أعداء له . . وإن كان ولا بد، فليرى النواقص التربوية والثغرات في المناهج الفلسطينية ولينقدها نقداً بناءً على أسس سليمة تضع الأصبع على مكن الخطاء والفساد (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) صدق الله العظيم .

---

# قوانين الملكية الفكرية دولياً

لينا عبد الهادي

تعقد حالياً ندوات ومؤتمرات عالمية ومحلية حول قوانين الملكية الفكرية وحماية المؤلف. هذا الموضوع، أصبح الآن محط اهتمام واضعي السياسات والمخططين الاقتصاديين في الدولة الحديثة، ومحط اهتمام التشريعات الحديثة في الدول العربية، وخصوصاً بعدما أصبحت فكرة حماية الملكية الفكرية عاملاً هاماً في تطور الاقتصاد وازدهاره في البلد النامي والمتقدم على السواء. وأصبحت الابتكارات والإبداعات وحمايتها عنصراً هاماً من عناصر النجاح الاقتصادي ودخول حلبة المنافسة الدولية والوطنية. وبالتالي فقد أصبحت حماية الملكية الفكرية موضوعاً مرتبطاً بالاقتصاد والتنمية، ولكنه ارتبط أيضاً في ضمان حقوق المؤلفين وتحفيزهم نحو الإبداع وضمنان حقوقهم المحلية والدولية. إن هذا الموضوع موضوع قديم حديث، ارتبط في وضع قوانين لحماية المبدعين والمفكرين ومعاوقة من يسطو على هذه الإبداعات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم وجود قانون ملكية فكرية سيؤدي إلى إحجام المفكرين والمبدعين عن كشف اختراعاتهم وإبداعاتهم، وبالتالي فلا بد من وجود قانون يحمي ملكية اختراعاتهم ويحفزهم على الإبداع.

يعني مفهوم الملكية الفكرية الملكية الصناعية، حقوق المؤلف، والحقوق المجاورة، النماذج الصناعية، الاختراعات، الدوائر المتكاملة، وحينما نتحدث عن حقوق المؤلف فهذا يعني المصنفات الأدبية والعلمية والفنية المبتكرة.

## تقنين حقوق الملكية

في عام ١٨٨٣ تم توقيع اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، ثم تلتها معاهدة مدريد ١٨٩١، والتي ارتبطت في براءات الاختراع والعلاقات التجارية. وفي عام ١٩٢٥ صدرت معاهدة لاهاي للرسوم والنماذج الصناعية، وفي عام ١٩٩٤ صدرت اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهي منظمة الحماية الفكرية (وايبو). إلا أن اتفاقية (TRIPS AGREEMENT) لعام ١٩٩٤ كانت هي الأكثر شمولية نظراً لأنها عالجت كافة المسائل الشمولية للملكية الفكرية، وأقرت اتفاقية تحرير الخدمات (تحرير التجارة في الخدمات)؛ أي بمعنى أدق خلق واقع جديد ينتج فيه مالكو المعرفة والكفاءة للاستفادة من كافة الأسواق العالمية وتعزيز استثماراتهم منها. وشملت اتفاقية تريس هدفين أساسيين.

### ١. الحماية الفكرية للملكية الفكرية .

عدم وصول هذه الحماية إلى وضع عراقل بوجه التجارة، وبالتالي فهي تهدف إلى إعطاء حوافز نحو الإبداع المحلي والوطني بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في ميدان الإبداع الفكري، والتي تتراوح نسبتها عالمياً ما بين ٥-١٥٪ من الدخل القومي، وكذلك جذب رؤوس الأموال الأجنبية، والمحافظة على رأس المال المحلي، ونشر المعرفة والمعلومات، وإيصال المعلومة إلى كل مواطن بالطريقة الصحيحة والعلمية. ولا شك أن من أهم الأمور التي عنيت بها اتفاقية "تريس" الدولية هو ما يتعلق بحل الخلافات والمنازعات حول الملكية الفكرية، ذلك أن مثل هذه الخلافات تعتبر من الأمور المألوفة عند تطبيق أي اتفاقية دولية، وبالتالي فقد اشتملت الاتفاقية على ٧٣ مادة وزعت في سبعة أجزاء أهمها كان القسم الخامس وهو حل المنازعات الدولية وتضمن ذلك أسلوبين:

• الأول، ويتمثل بالعمل على تلافي المنازعات التي قد تثور عند تطبيق الاتفاقيات.  
• الثاني، وهو الأكثر واقعية، ويتمثل بتسوية النزاعات وفق القوانين الدولية للملكية الفكرية، وخصوصاً تعريف الأعضاء في الاتفاقية على الوضع القانوني لحماية الملكية الفكرية في الدول الأعضاء، وحق النشر وإتاحة القوانين والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية، ثم إبلاغ الدول الأعضاء بالقوانين والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية بناء على طلبها، ثم إخطار مجلس المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية قوانين الدول الأعضاء، وبرزت هذه القضايا جميعاً في المادة (٦٣) من اتفاقية تريس، وكانت معنونة باصطلاح **Transparency** (الشفافية). وهنا لا بد من التنويه إنه ورغم شفافية هذه النقاط، إلا أنها حافظت على ألا يترتب على التزام الدول بنشر القوانين واللوائح السارية فيها وإخطارها لدول التريس إفصاحها عن معلومات سرية قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تنفيذ القوانين، وهذا سمي بالاتفاقية (استثناء الحفاظ على المصلحة العامة).

وفيما يخص الأسلوب الثاني وهو تسوية نزاعات الملكية الفكرية بين الدول، فلأي دولة عضو تقديم طلب للمشاورات بهدف التوصل إلى حل مرض للطرفين، فإذا لم ترد الدولة المرسل إليها الطلب خلال عشرة أيام

من تسلمها الطلب، ولم تدخل في مشاورات خلال ثلاثين يوماً من تسلمها الطلب، يحق للعضو الذي طلب عقد المشاورات أن ينتقل مباشرة إلى طلب إنشاء هيئة تحكيم دولية، وهذا يصبح التزاماً على السلطة الوطنية بعد إعلان الدولة ودخولها عضواً في هذه المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

## حماية الحقوق فلسطينياً

وبالنظر إلى تاريخ تأسيس ونشر قوانين الملكية الفكرية في العالم المتحضر، نجد أهمية لهذا القانون في الدول الحديثة، والدولة الفلسطينية القادمة يجب أن تكون من البلدان التي لديها قانون ملكية فكرية، لما لهذا القانون من تأثير مهم في حماية المبدعين والمفكرين وأصحاب الاختراعات وتحفيزهم نحو الأفضل، في جو بعيد عن القرصنة الفكرية والأدبية، بالإضافة إلى بناء سمعة جيدة لدولة يحترم بها الفكر والإبداع. لذا فإن الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية قد منحت حقوقاً على نتائج إبداعاته، وبالمقابل شكلت حماية حقيقية للمستهلك من التضليل والإبهام.

وتماشياً مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الملكية الفكرية فقد كان على السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة المجلس التشريعي، تقديم قانون متطور حول حماية الملكية الفكرية، يتناسب مع التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. إلا أن هذا القانون، أو مشروع القانون، ما زال مسودة ولم يتم نقاش القراءة الأولى منه حتى الآن، وهذا يعني سريان القانون العثماني (قانون حقوق الطبع والتأليف الباب ٢٥ لسنة ١٩١١ لغاية الآن، وكذلك قانون حقوق الطبع والتأليف رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٤ من الانتداب البريطاني (أنظر قانون الانتداب البريطاني ١٩٢٤ بخصوص حقوق المؤلف).

ملاحظات حول مسودة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومسودة مشروع قانون حماية الملكية الصناعية الفلسطيني.

من الملاحظ أن هناك مشروعين لقانون الحماية الفكرية قد فندها المشرع وقسمها إلى مشروعين، علماً بأن هناك اتجاهين في هذا الموضوع، الاتجاه الأول يعتبر أن قانون الملكية الفكرية يجب أن يشمل القانونين معاً. والاتجاه الثاني يؤمن بالتقسيم، وهو الذي ورد في مشروع القانون الحالي على النحو التالي:

القانون الأول ويتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ويشتمل على ٧٢ مادة، وربما مادة (٣) الباب الثاني هي التي تهتم القارئ العادي في هذا المجال وتشتمل على المصنفات المشمولة بحق التأليف وهي:

- المصنفات المكتوبة والمطبوعة.
- القطع الموسيقية المضمونة بالغناء أو الكلام أو غير المصحوبة . . . . .

- 
- المصنفات المبتكرة للمسرح أو للإذاعة .
  - القطع الموسيقية .
  - مصنفات التصوير الشمسي .
  - المصنفات المعمارية .
  - المصنفات السينمائية والتلفزيونية .
  - أعمال الفنون التطبيقية .
  - الصور التوضيحية للخرائط .
  - برامج الحاسب الإلكتروني .

أما الحقوق المجاورة فتشمل فنانى الأداء، ومنتجى التسجيلات السمعية والبصرية، وهيئات البث الإذاعي السلكى واللاسلكى . ولعل النقطة الهامة والتي أيضا تستوجب النقاش هي المادة ٦٧ من مشروع القانون والمتعلقة بالمؤسسة الفلسطينية لحماية حقوق المؤلف، وهي مؤسسة شبه حكومية وتشرف وزارة الثقافة الفلسطينية عليها وهي ترعى حقوق المؤلفين والدفاع عنهم، وينسب أعضاءها سواء كان هذا التمثيل بموجب تفويض أو نتيجة اتفاق متبادل . وتنص المادة ٦٧ على :

(تستحدث بموجب هذا القانون مؤسسة عامة ذات صبغة صناعية وتجارية لها شخصية واستقلال مالي يطلق عليها اسم المؤسسة الفلسطينية لحماية حقوق المؤلف .

تشرف وزارة الثقافة على هذه المؤسسة .

تخضع هذه المؤسسة لقواعد المحاسبة التجارية .

يكون مقر المؤسسة الفلسطينية لحماية حقوق المؤلف مدينة القدس ويمكن أن تكون مدينة رام الله بديلاً مؤقتاً) .

أما المادة (٦٨) فتتضمن على :

(تضطلع المؤسسة الفلسطينية لحماية حقوق المؤلف بالمهام التالية :

رعاية حقوق المؤلفين والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية .

تمثيل أعضائها وكذلك جمعيات المؤلفين الأجنبية وأعضاء هذه الأخيرة ومستغلي المصنفات سواء كان هذا التمثيل بموجب تفويض أو نتيجة اتفاق متبادل أو تنفيذ لأحكام هذا القانون .

تحديد الرسوم العائدة لكل صنف من أصناف التأليف) .

فيما نص المادة (٦٩) يقول :

(يتم ضبط طرق عمل هذه المؤسسة وتنظيمها الإداري بنظام معتمد من وزير الثقافة) .



والمادة (٧٠) فتقول نصاً:

(يعهد للمؤسسة الفلسطينية لحماية حقوق المؤلف بإجراء اتصالات مع المؤسسات والجمعيات الأجنبية والتي تعنى بحقوق المؤلف والتي يهملها الأمر :-  
للحفاظ على الحقوق والامتيازات التي أحرزها المؤلفون لدى المؤسسات والجمعيات المذكورة.  
لإبرام اتفاقات التمثيل المتبادل معها).

كما ويجب الإشارة إلى المادة (٨) من مشروع هذا القانون حيث يتطرق إلى الفنون الشعبية والتي تعتبر جزءاً من الثقافة الشعبية للشعب الفلسطيني وتراثاً شعبياً قومياً وتنص على :  
(تندرج الفنون الشعبية ضمن التراث الوطني وكل تدوين بغاية الاستغلال المادي للفنون الشعبية يتطلب ترخيصاً من وزارة الثقافة مقابل تسديد رسم محدد تضبطه دائرة حماية حقوق المؤلف والحقوق المجازة.  
كما يجب الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة لإنتاج مصنوعات مستوحاة من الفنون الشعبية، وعند إحالة بعض حقوق التأليف لمصنف مستوحى من الفنون الشعبية، وعند إحالة رخصة خاصة لاستغلال ذلك التأليف.

ولأغراض هذا القانون تعتبر فنوناً شعبية كل الآثار الفنية الموروثة عن الأجيال السابقة والمتصلة بالعادات والتقاليد ووسائل مظاهر الإبداع الشعبية والحكايات الشعبية والأدب الموسيقي والرقص).

أما مسودة القانون المتعلق بقانون حماية الملكية الصناعية فهو يتعلق ببراءة الاختراعات والاكتشافات، والنظريات العلمية، وتسجيل الاختراع، والعلامات التجارية والجماعية، والطرق الرياضية، وتنظر " محكمة بداية حماية الملكية الصناعية " في كافة قضايا هذا القانون وفق الأصول.

ويبرز هذا القصور في مشروع قانون حقوق النشر، حيث أغفل المشروع النصوص المتعلقة بالعقوبات المدنية والجزائية، كما إنه أغفل العديد من القضايا الجوهرية التي وردت في اتفاقية تريبس، مثل قضية حق التبعية، ومسألة مدة الحماية المتعلقة بالحقوق المادية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، بعكس مشروع قانون حماية الملكية الصناعية عام ٢٠٠٠ الذي ركز على العقوبات والمخالفات وأوضح المرجعية القانونية، وهو يعكس اهتمام المشرع في هذا الوقت بالقضايا الاقتصادية التجارية على حساب قضايا الفكر والإبداع، مما يتطلب إعادة النظر في مشروع قانون حقوق المؤلف وإعطائه الاعتبار الأفضل في هذا الجانب.

---

## الخلاصة :

رغم كل الملاحظات التي وردت حول اتفاقيات الحماية الفكرية، إلا أن هذا القانون مهم جداً بالنسبة لحقوق المؤلفين والمبدعين، ولحقوق المواطن ذاته، إذا كنا نهدف إلى إقامة مجتمع يحترم القانون وسيادته، ويحترم حقوق الإنسان ويؤمن بالتعددية وبالرأي والرأي الآخر، وحق الاختلاف، ويفتح المجال أمام الإبداعات المختلفة، وفق معايير قانونية وثابتة تفتح آفاقاً واسعة ورحبة أمام المجتمع الفلسطيني.

## المراجع :

- ١ . قانون حقوق الطبع والتأليف الفلسطيني الباب ٢٥ لسنة ١٩٢٤ .
- ٢ . قانون حقوق الطبع والتأليف رقم ٤٦ لسنة ١٩١١ الانتداب البريطاني .
- ٣ . قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ والتعديلات الطارئة عليه بموجب القوانين المعدلة ١٤ لسنة ١٩٩٨ و٢٩ لسنة ١٩٩٩ و٥٢ لسنة ٢٠٠١ و٧٨ لسنة ٢٠٠٣ .
- ٤ . ندوة التحكيم التجاري ، الأدبيات الممارسات الفقهية والتطبيقية ، المركز الدولي للاستشارات الإدارية والمالية ومؤسسة اليوم السابع للتدريب - الإسكندرية ٢٠٠٣ .
- ٥ . مراجعة نقدية لمشروع قانوني حماية الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، باسم مكحول، نصر عطيانى - آب ٢٠٠٣ .

---

# تقارير و مراجعات

---

# ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية الأسباب والإجراءات الوقائية والعلاجية

صلاح الصوباني

ظاهرة التسرب من المدارس موجودة في جميع البلدان. ولا يمكن أن يخلو واقع تربوي من هذه الظاهرة، إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى. كما أنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائياً منها مهما كانت فعاليتها أو تطوره. هذا يعني أن نسبة وحدة وجودها هو الذي يحدد مدى خطورتها. والمتعمق في هذه الظاهرة في الواقع التربوي الفلسطيني، يلاحظ أنها منتشرة في كافة المراحل التعليمية وبصورة متفاوتة، وفي كافة المدارس بغض النظر عن نوعها، وفي كافة المناطق التعليمية، وبين كافة أوساط الطلبة من ذكور وإناث وبين أوساط كافة الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

التسرب هو إهدار تربوي هائل وتأثيره سلبي على جميع نواحي المجتمع وبنائه، فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من التكاليف والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات. ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها. والتسرب يؤدي إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، وإلى زيادة عدد السجون والمستشفيات ونفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية. كما يؤدي تفاقم التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحد وتعيق تطور المجتمع مثل: الزواج المبكر والسيطرة الأبوية المطلقة وبالتالي حرمان المجتمع من ممارسة الديمقراطية وحرمان أفرادها من حقوقهم ويتحول المجتمع إلى مجتمع مقهور ومسيطر عليه لأنه لا يمكن أن يكون المجتمع سيداً وحرراً وفي نفس الوقت جاهلاً: مجتمع تسوده العنصرية والتحيز والانغلاق والتعصب.

تفاوتت حجم التسرب في المدارس الفلسطينية من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، لكن الاتجاه العام لهذه الظاهرة في تناقص حيث بلغ عدد المتسربين الإجمالي ١٥١٤٨ طالبا وطالبة في العام ٢٠٠٠/١٩٩٩، انخفض إلى ٩٣٩٥ طالبا وطالبة في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بمعدل انخفاض ٣٨٪. بشكل عام انخفضت معدلات التسرب من المدارس الفلسطينية من ٨,١٪ من مجموع عدد الطلبة في العام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٩,٠٪ في العام ٢٠٣٣/٢٠٠٤.

يبدو للوهلة الأولى أن معدلات التسرب في المدارس الفلسطينية منخفضة، لكن يظهر حجم المشكلة إذا نظر إليها من ناحية تراكمية، حيث نجد أن عدد الطلبة المتسربين قد بلغ ١٥٨ ألف طالب وطالبة خلال الفترة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٤. الغالبية العظمى من الطلبة قد تسربوا من المرحلة الأساسية العليا، وبالتحديد من الصف العاشر، وتبلغ نسبة التسرب من الصف العاشر حوالي ٣٪ من مجموع الطلبة.

قامت وزارة التربية والتعليم العالي وبدعم من منظمة اليونسيف، بتنفيذ دراسة لتطلع على الأسباب الحقيقية لظاهرة التسرب، ولتحديد الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من هذه الظاهرة، من خلال استطلاع رأي المتسربين أنفسهم وأولياء أمورهم. شملت العينة جميع المناطق الفلسطينية، وجميع المدارس التابعة للسلطات الثلاث الحكومية والتابعة لوكالة الغوث والتابعة للقطاع الخاص، وشملت أيضا مدارس الذكور والإناث والمختلطة وجنس المتسربين. بلغ عدد المتسربين الذكور في العينة ٩٠٢ متسرب والإناث ٩٠٨ متسربات.

## أسباب متعددة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ظاهرة التسرب من النظام التعليمي لها أسباب متعددة ومتشعبة تختلط فيها الأسباب التربوية مع الأسرية مع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. . وغيرها. فظاهرة التسرب هي نتاج لمجموعة من الأسباب تتفاعل وتتراكم مع بعضها تصاعديا لتدفع الطالب ويقبول من أسرته، إما برضاها أو كأمر واقع، إلى خروج الطالب من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية التي ابتدأ فيها.

تتفاوت حدة أسباب التسرب من حيث درجة تأثيرها على الطالب المتسرب، منها ما تكون أسباب رئيسية لها تأثير قوي ومباشر، وتلعب دورا حاسما في عملية التسرب، وبعضها الآخر يكون تأثيرها ثانويا، وأسباب أخرى ليس لها أي تأثير يذكر. ومن جهة أخرى تلعب الأسر وأولياء أمور الطلبة المتسربين-في بعض الأحيان- دوراً رئيسياً ومباشراً في دفع أبنائهم إلى التسرب من مدارسهم، وذلك عن طريق إجبارهم على التسرب والخروج إلى سوق العمل، أو على الزواج المبكر، أو بسبب المشاكل الأسرية. وفي أحيان أخرى يكون لهم تأثير غير مباشر عبر عدم الاهتمام واللامبالاة والقلق الزائد على أبنائهم. . وغيرها. تصنف أسباب التسرب في ثلاث مجالات رئيسية هي: أسباب تعود للطالب المتسرب، والثاني أسباب تعود للأسرة، والثالث



للمدرسة . لا يوجد فصل بين هذه المجالات ، وتتفاوت قوتها وفقا للتأثير السلبي الذي تلعبه في حياة الطالب التربوية . وفيما يلي أهم الأسباب للتسرب :

### أولا : أسباب تعود للطالب المتسرب نفسه

١ . ذني التحصيل الدراسي وصعوبات التعلم :  
يأتي في المرتبة الأولى لأسباب تسرب الطلبة من المدارس من وجهة نظر المتسربين هو ذني التحصيل الدراسي . ذكر ٧٤٪ من المتسربين أن سبب تسربهم يعود لهذا السبب . ويعتقد ٤ ، ٧٧٪ من أولياء الأمور أن ذني التحصيل كان سبباً لتسرب أبنائهم . يلاحظ من نتائج الدراسة أن ذني التحصيل الدراسي لدى الذكور كان له التأثير الأقوى في تسربهم من المدرسة بالمقارنة مع الإناث .

٢ . عدم الاهتمام بالدراسة وانخفاض قيمة التعليم :  
انخفاض قيمة التعليم عند الطلبة المتسربين كان السبب الثاني لتسربهم ، ذكر ٨ ، ٧٢٪ من المتسربين أن سبب تسربهم هو عدم الاهتمام بالدراسة . ويعتقد ١ ، ٧٦٪ من أولياء الأمور عدم اهتمام أبنائهم كان سبباً لتسربهم . عدم الاهتمام بالدراسة لدى الذكور كان أعلى من الإناث وله التأثير الأقوى في تسربهم من المدرسة بالمقارنة مع الإناث .

٣ . الزواج المبكر والخطوبة :  
يأتي في المرتبة الثالثة لأسباب تسرب الطلبة من المدارس هو الزواج أو الخطوبة المبكرة باعتباره سبباً لتسربهم ، وهو في المرتبة الأولى بالنسبة للإناث ٢ ، ٦٩٪ من المتسربات كان الزواج المبكر السبب في تسربهن من المدارس . ويعتقد ٦ ، ٥٦٪ من أولياء الأمور إنه كان سبباً لتسرب بناتهم .

٤ . الخروج إلى سوق العمل :  
الخروج إلى سوق العمل لإعالة الأسرة كان السبب الأكثر تأثيراً لتسرب الذكور بعد سبب ذني تحصيلهم الدراسي لديهم . ١ ، ٧٧٪ من الطلبة الذكور أكدوا أن الخروج إلى سوق العمل كان السبب لتسربهم . في حين يعتبر ٦ ، ٤٢٪ من أولياء الأمور سبباً لتسرب أبنائهم .

### ثانياً " : أسباب تعود للأسرة في تسرب أبنائهم

١ . سوء الوضع الاقتصادي للأسرة :  
للأسرة دور كبير في دفع أبنائها إلى التسرب نتيجة لسوء أوضاعها الاقتصادية . ذكر ٥ ، ٦٧٪ من المتسربين أن سبب

تسربهم هو سوء الوضع الاقتصادي للأسرة، ويؤكد ١, ٦١٪ من أولياء الأمور إنه كان سببا لتسرب أبنائهم.

#### ٢. العناية بأفراد الأسرة والمساعدة في أعمال المنزل:

ترك الطالبات المتسربات المدرسة للعناية بأفراد أسرتها وبخاصة إخوتهن الصغار والمساعدة في أعمال المنزل، حيث أن ١, ٤٠٪ من المتسربات كان سبب تسربهن العناية بأفراد الأسرة، ويؤكد على ذلك ٣, ٤٧٪ من أولياء الأمور انه كان سببا لتسرب بناتهم.

#### ٣. إجبار الأسرة الطالب على ترك الدراسة:

تجبر الأسرة أبناءها، سواء الذكور منهم أو الإناث، على ترك مدارسهم، وغالبا ما تجبر الذكور للعمل في سوق العمل والإناث لعدم اهتمام الأسرة بتعليم الإناث. حيث ذكر ٢, ٤٠٪ من المتسربين ذكورا وإناثا أنهم أجبروا على ترك مدارسهم، ٢, ٤٥٪ من الإناث أجبرن على ترك المدرسة و٨, ٣٤٪ من الذكور. وأكد على ذلك أولياء أمور، حيث أن ٢, ٣٩٪ منهم إنهم أجبروا أبنائهم وبناتهم على ترك المدرسة.

#### ٤. عدم وجود شخص يساعد الطالب والطالبة على الدراسة داخل الأسرة:

عدم اهتمام الأسرة بمساعدة أبنائها في تجاوز الصعوبات التعليمية التي تواجههم في المدرسة كان سببا مهما في تسرب أبنائهم. حيث أن ٦, ٤٦٪ من الطلبة تسربوا بسبب عدم وجود أحد في الأسرة يساعدهم في الدراسة، النسبة عند الذكور ٣, ٥٣٪ والإناث ٨, ٣٧٪. يؤكد ٥, ٥٢٪ من أولياء أمور المتسربين على ذلك.

#### ٥. عدم اهتمام الأسرة بالتعليم:

انخفاض قيمة التعليم لدى اسر الطلبة المتسربين وعدم الاهتمام بالتعليم، كان له القدر الكبير من الأهمية في أسباب تسرب أبنائهم. ذكر ٣, ٣٩٪ من المتسربين أن سبب تسربهم يعود لهذا السبب. النسبة عند الذكور ٧, ٣٧٪ والإناث ٩, ٤٠٪. ويؤكد ١, ٤١٪ من أولياء الأمور ذلك.

### ثالثا " : أسباب تعود للمدرسة

#### ١. النفور من المدرسة:

المدرسة ليست صديقة للمتسرب فشعوره بالنفور منها لأي سبب كان مثل: عدم إحساسه بالانتماء إليها، أو بسبب صعوبة مادة معينة لم يفلح في فهمها، وعدم توفر البيئة المريحة لديه لجذبه لإكمال دراسته. كلها أسباب طارئة للطلاب من المدرسة. يلاحظ ٦, ٦٣٪ من المتسربين كان سبب تسربهم يعود لنفورهم من المدرسة. نفور الذكور كان له الأثر الأقوى على تسربهم بالمقارنة مع الإناث. ويؤكد ١, ٦٨٪ من أولياء الأمور أن نفور أبنائهم من المدرسة سببا مهما في تسربهم.

## ٢ . استخدام العقاب المعنوي والبدني من قبل المعلمين بحق الطلبة :

استخدام العقاب المعنوي والبدني من قبل المعلمين للطلبة يعتبر من الأسباب المهمة في تسرب الطلبة من المدارس . حيث أن ٣, ٦٢٪ من الطلبة المتسربين يعتقدون أن سبب تسربهم يعود إلى استخدام العقاب بشتى أشكاله بحقهم . وأن العقاب كان له التأثير الأقوى على الذكور بالمقارنة مع الإناث . ويعتقد أيضا ٦, ٦٣٪ من أولياء الأمور أن هذا السبب كان له دور في تسرب أبنائهم من المدرسة .

## ٣ . التمييز بين الطلبة :

التمييز بين الطلبة بشتى أشكاله الذي يمارسه الجهاز التعليمي في المدرسة بحق الطلبة ، سواء التمييز على أساس المستوى التحصيلي أو على الأساس العشائري أو الاقتصادي أو التمييز على أساس الجنس أو في الأنشطة المدرسية . كلها أسباب أثرت على تسرب الطلبة من مدارسهم . ٤٦٪ من الطلبة المتسربين كان هذا سببا لتسربهم . و ٦, ٤٥٪ من أولياء الأمور يؤكدون ذلك .

## ٤ . عدم وجود مدرسة مهنية قريبة من السكن :

يمكن أن يكون التعليم المهني وسيلة للحد من التسرب للطلبة الذين لديهم صعوبات التعلم في الفرع الأكاديمي ، لذا فان وجود مدارس مهنية قريبة من أماكن سكن الطلبة يحد من هذه الظاهرة . يلاحظ أن ١, ٤٨٪ من المتسربين ما كان لهم أن يتسربوا لو وجد مدارس مهنية قريبة من سكنهم . ويعزز هذا القول ٢, ٤٧٪ من أولياء الأمور . إن عدم وجود مدارس مهنية قريبة كان له التأثير الأقوى على تسرب الذكور بالمقارنة مع الإناث .

## ٥ . عدم وجود شخص في المدرسة يساعد الطالب على مواجهة المشاكل :

ضعف المرشدين التربويين في المدرسة الذين مهمتهم الأساسية مساعدة الطلبة في حل مشاكلهم سواء التربوية أو الاجتماعية . غيابهم وضعفهم يعززان من فرص تسرب الطلبة نتيجة تراكم مشاكلهم داخل المدرسة ، ولم يجدوا أي مساعدة لحلها . وقد عبر ٧, ٤٣٪ من المتسربين أن هذا السبب كان له تأثير على تسربهم . وأيدهم ٥, ٥١٪ من أولياء أمورهم .

## رابعاً : قناعات الأسرة بالمدرسة لها علاقة بتسرب أبنائهم

التمييز بين الطلبة حسب وضع أسرهم المادي : يعتقد حوالي ثلث أولياء أمور الطلبة المتسربين ٥, ٣٢٪ أن المدرسة تميز بين الطلبة وتميز في تعاملها مع أولياء الأمور حسب وضع الأسرة المادي . طلبات المدرسة من الأسرة مرهقة مادياً : كما يعتقد ٨, ٤٥٪ من أولياء أمور المتسربين أن طلبات المدرسة من الأسرة مرهقة مادياً لها وإنهم غير قادرين على الإيفاء بها . الأسرة تقوم بزيارات دورية إلى المدرسة : أكثر من نصف أولياء الأمور ٥, ٥٢٪ لا يقومون بزيارات دورية للمدرسة . للاطلاع على أوضاع أبنائهم الدراسية وغير الدراسية .

## الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة التسرب :

ذكر المتسربون وأولياء أمورهم عددا من الإجراءات الوقائية المدرسية والأسرية تساعد في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس وعددا آخر من الإجراءات العلاجية التي تحل مشكلة المتسربين .

### أولا : الإجراءات الوقائية المدرسية للحد من ظاهرة التسرب :

تفعيل دور المرشد التربوي في مساعدة الطلبة : أهم الإجراءات الوقائية من وجهة نظر الطلبة المتسربين وأولياء أمورهم هي تفعيل دور المرشد التربوي في المدرسة لمساعدة الطلبة في حل مشكلاتهم التربوية وغير التربوية، بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة والمجتمع المحلي وعلى الأخص أولياء أمور الطلبة .

العدالة في التعامل وعدم التمييز بين الطلبة داخل المدرسة : نظرا لقناعة الطلبة المتسربين بعدم وجود العدالة في التعامل وتفشي ظاهرة التمييز بين الطلبة في المدرسة . بمختلف أشكال التمييز .، لذا فإنهم يعتقدون أن وجود العدالة في التعامل وعدم التمييز يعتبر إجراءً وقائياً فعالاً في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس .

منع العقاب بكل أنواعه في المدرسة (البدني والنفسي): بالرغم من أن وزارة التربية تمنع رسمياً العقاب بشتى أشكاله في المدارس كوسيلة ردع، إلا أن العقاب يمارس في المدارس من قبل الجهاز التعليمي في المدارس ودون رادع ملموس من قبل الوزارة . مما يتطلب وضع آليات مراقبة ومتابعة لضمان الالتزام التام بعدم استخدام أسلوب العقاب لحل مشاكل الطلبة . حيث يعتقد ٢, ٥٣٪ من المتسربين و ٣, ٥٢٪ من أولياء أمورهم أن منع العقاب في المدارس يعتبر إجراءً وقائياً مؤثراً للحد من ظاهرة التسرب .

توفير تعليم مهني قريب من السكن : بالرغم من أن الخطة الخمسية التربوية ٢٠٠٠-٢٠٠٥ كانت من ضمن أهدافها خلال سنوات الخطة رفع نسبة التعليم المهني من ٣٪ إلى ٨٪ من مجموع الطلبة إلا أنها فشلت في الوصول إلى النسبة المستهدفة . التعليم المهني يحد من ظاهرة التسرب من المدارس وخاصة إذا تم تعميم هذا النوع من التعليم في المرحلة الأساسية العليا . وهذا ما يؤكد عليه الطلبة المتسربون أنفسهم وأولياء أمورهم . حيث أن ٥, ٤٠٪ من المتسربين و ٣٨٪ من أولياء الأمور يعتقدون أن هذا الإجراء الوقائي مؤثر للحد من ظاهرة التسرب .

توفير تعليم تمكيني علاجي للطلاب ذوي صعوبات التعلم : تعميم برامج التعليم التمكيني العلاجي للطلبة الضعاف في المواد الدراسية في صفوف المرحلة الأساسية ليوأكب الطلبة ذوي صعوبات التعلم زملائهم في فهم المواد التي يعانون فيها مشاكل تعليمية ويستعيدوا قدرتهم على الدراسة .

تفعيل قانون إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية ووضع آليات للمتابعة والتنفيذ على مستوى المدرسة .

السماح للطلبة المتسربين بالالتحاق بالدراسة بغض النظر عن سنهم وفق شروط محددة وميسرة .

### ثانياً " : الإجراءات الوقائية الأسرية :

- تلعب الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً على مستوى الأسرة للحد من ظاهرة التسرب من خلال تنظيم برامج توعية للأسرة بأهمية التعليم لأبنائهم من خلال ما يلي :
- مساعدة الأسر الفقيرة مادياً لتغطية النفقات الدراسية وتوفير مستلزمات التعليم لأبنائهم .
- نشر الوعي وتثقيف الأسرة بقيمة التعليم وأهميته ومخاطر التسرب من المدارس على أبنائهم .
- إقناع الأسر بضرورة تهيئة الجو الأسري لأبنائهم من خلال توفير الوقت والمكان المناسب للدراسة في المنزل .
- مساعدة الأسرة لأبنائهم في حل مشاكلهم الدراسية وصعوبات التعلم في المواد الدراسية .
- عدم تكليف أبنائهم الطلبة بمهام أسرية فوق طاقتهم ، من خلال تفرغهم وتوفير الوقت الكافي لهم للدراسة .
- تفعيل الاتصال والتواصل بين الأسرة والمدرسة لمتابعة تطور أبنائهم الدراسية والوقوف على المشاكل التي يواجهونها داخل المدرسة وخارجها والمساعدة في حلها .
- مشاركة الأسرة بالأنشطة اللاصفية التي تنظمها المدرسة .
- توعية الأسرة بمخاطر الزواج المبكر لبناتها وتفعيل القوانين التي تمنع الزواج أقل من السن المحدد، كذلك مخاطر التمييز بين أبنائهم على أساس الجنس في مجال التعليم .

### الإجراءات العلاجية للمتسربين :

- مشكلة التسرب المدرسي هي مشكلة وطنية يتطلب أن تتضافر كافة الجهود لإيجاد حلول ناجعة للطلبة المتسربين .
- بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به وزارة التربية في هذا المجال . المطلوب أيضاً من المؤسسات الرسمية وبالتحديد وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ومن مؤسسات المجتمع المدني أن تضع خطة عمل وطنية لإعادة تأهيل المتسربين الذين معظمهم ارتدوا إلى الأمية من خلال ما يلي :
- توسيع انتشار مراكز التعليم المهني في جميع محافظات الوطن وتقديم تسهيلات ومكافآت تشجيعية للطلبة الملتحقين بها .
- تنوع برامج التعليم المهني لتواكب حاجات سوق العمل .
- متابعة الخريجين من خلال توفير شكل من أشكال التواصل بينهم وبين المتبحرين في سوق العمل لتسهيل توظيفهم وإعادة تأهيلهم مع الوظائف الجديدة التي يلتحقون بها .
- وضع تشريعات وقوانين تحدد الحد الأدنى للأجور ووضع آلية للرقابة والتنفيذ لمنع استغلال الأيدي العاملة .
- تشجيع القطاع الخاص الذي يدير المراكز الثقافية على تنوع برامجه لتواكب سوق العمل مع الإشراف على هذه المراكز من حيث برامجه التأهيلية التي تقدمها ومستواها وطريقة أدائها ومتابعة خريجها ... الخ .
- توسيع انتشار مراكز محو الأمية للمتسربين الذين ارتدوا إلى الأمية وتوفير تعليم مهني يتناسب مع قدراتهم .

## دعوة للمشاركة

يسر هيئة تحرير مجلة تسامح ان تعلن ان العدد القادم من مجلة تسامح سيتناول عنوان

### " الحكم والمجتمع "

كمحور رئيسي . يتفرع عنه عناوين فرعية عديدة نشير الى ابرزها :

- ازمة الاتحادات النقابية المهنية وممكناات اصلاحها ، دور الاكاديميين والجامعات التلاقي والاختلاف مع النظام السياسي .
- سلطة القانون وسيادته .
- ازمة الحزب السياسي خصوصا حزب السلطة . موقع الاسلام السياسي في الحكم .

ومن يجد ان لديه القدرة او الرغبة في الكتابة في العناوين المذكورة اعلاه ، فله ذلك شريطة التقيد بالمحددات التالية .

شروط الكتابة :

- 1- اعتماد البعد التحليلي وطرح رؤى وسياسات والابتعاد عن المعالجة الحداثية التي ليس مكانها هنا .
- 2- ان لا تزيد الدراسة عن ٦٠٠٠ كلمة والمقالة التحليلية عن ٣٠٠٠ كلمة
- 3- ترسل المادة مطبوعة ومدققة اما على قرص مضغوط او عبر البريد الالكتروني ( E . mail ) المثبت في المجلة .
- 4- بالنسبة للعدد القادم آخر موعد لاستلام المادة هو ٢٠ تشرين ثاني القادم .
- 5- المساهمات الكتابية التي تصل ، لا تجد طريقها بشكل اوتوماتيكي للنشر بل تخضع لتقييم من قبل هيئة التحكيم ، وهي التي تقرر صلاحيتها للنشر ام لا .
- 6- المادة التي لا تنشر لا ترد .
- 7- تدفع مكافأة رمزية عن كل مساهمة بعد صدور العدد مباشرة .

هيئة التحرير

---

---

---

Periodical Quarterly Journal  
concerned in Human Rights  
and Democracy in Palestine

# Tolerance Tasamuh

10<sup>th</sup> issue, 3rd. Year, Sep 2005

## Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

## Managing Editors

Samih Muhsin

Ziyad Othman

## Editorial Committee

Rima Nazzal

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Iyad Dweikat

Salah Soubani



Ramallah Center for Human Rights Studies